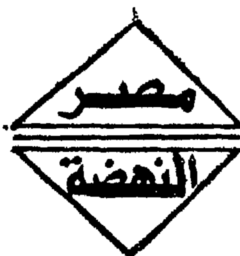
القطن

في العلاقات المصرية البريطانية
من واقع أوراق الهيئة النيابية السابعة
١٩٣٨ – ١٩٤٢

تأليف

د. عاصم محروس عبد المطلب



مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

إشراف: أ. د. يونان لبيب رزق
مدير التحرير: خلف عبد العظيم الميرى

الاخراج الفنى : مراد نسيم

تقـــديم

استمر الصحفيون والسياســيون بل وبعض من المؤرخين يرددون مقولة أن سببا من أهم أسباب استمرار الاحتلال البريطانى لمصر كان تحويلها الى مزرعة للقطن اللازم لمصانع لانكشير ٠

وقد جرت محاولات علمية لاثبات هذه المقولة بعضها فى سياق متابعة السياسات البريطانية فى مصر خاصة خـــلال الفترة التى اصطلح على تسميتها بفترة الاحتلال (١٨٨٢ ـ ١٩١٤) وبعضها فى سياق الدراسات حول التاريخ الاقتصادى المصرى ، أما افراد دراسة حول المقولة المذكورة فهو ما تقدمه « مصر النهضة » فى هذا العدد من أعدادها ٠

وبينما كانت قناة السويس تمثل الضـــلع الأول من مثلـــث المصالح البريطانية فى مصر فى ظل الاحتلال ، فقد كانت « السوق المصرية » تمثل الضلع الثانى ، وكان القطن يمثل الضلع الثالث ٠

وبينما حظيت قناة السويس بأهمية ملحوظة فى العلاقات الدولية الأمر الذى تجسد فى المعاهدة الخاصة بحرية الملاحة فيها والمعروفة بمعاهدة القسطنطينية ١٨٨٨ ، وبينما حظى السوق المصرى بأهمية مماثلة الأمر الذى تجسد فى الاتفاق المعروف بالوفاق الودى المعقود بين كل من بريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٤ ، والذى نص أول ما نص على كفالة حرية التجارة لسائر الفرقاء الأوربيين فى مصر ، فان الضلع الثالث ممثلا فى القطن رغم ما له من تأثير فى التاريخ المصرى لم يحظ بنفس الاهتمام ٠

بدا هذا التأثير فى العناية الخاصة التى بذلها البريطانيون لمشاريع الرى فى مصر ، اقامة خزان اسوان والقناطر والأهوسة ، كما بدأ فى سياسة بريطانيا فى تشجيع زراعة القطن فى اقليم الجزيرة فى السودان تحسبا من الوقوع تحت ضغط الحركة الوطنية المصرية ، الأمر الذى قاومه رجال هذه الحركة ، وبدا فى أمور كثيرة أخرى ٠٠

وبالرغم من هذا التحسب البريطانى فان الذى كان عليه أن يتحسب هم المصريون ، فهم فى الحقيقة الذين وقعوا تحت ضغوط الظروف البريطانية ، وهى ظروف كانت تتبدى بشكل أوضح فى أوقات الأزمات ، وليس من أزمة أكثر من الحرب !

من هنا جاء تفرد هذه الدراسة التى نقدمها فى هذا العدد من « مصر النهضة » عن القطن فى العلاقات المصرية البريطانية فى فترة الحرب العالمية الثانية ، أو بالأحرى سنواتها الأولى ، وهى فترة شهدت أزمة طاحنة بين المصريين والبريطانيين كان سببها الأساسى اعتماد الأوائل على محصول نقدى أو أساسى واحد هو القطن ، وعلى زبون واحد هو الانجليز !

ولم تكن الأزمة مجرد أزمة اقتصادية بل امتدت لتأخذ طابعا سياسيا فيما اتضح من الاهتمام البالغ من البرلمان أو الصحافة المصرية بها الأمر الذى جعل الدراسة تجمع بين الجانبين ، السياسى والاقتصادى ٠

ونرى فى « مصر النهضة » ان هذه الدراسة التى أعدها الدكتور عاصم محروس عبد المطلب استاذ مساعد التاريخ الحديث بكلية التربية بدمنهور انما تتفرد بأنها خصصت لهذا الموضوع وفى فترة من أكثر فتراته حساسية ، وهو أمر نعتقد بجدته فى الكتابات التاريخية المتعلقة بتاريخ مصر الحديث والمعاصر ٠

وعلى الله قصد السبيل ٠٠

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

المقدمـــة

تتناول هذه الدراسة ، القطن فى العلاقات المصرية البريطانية ، من واقع أوراق الهيئة النيابية السابعة ١٩٣٨ ــ ١٩٤٢ ، وهــى فترة شهدت تصاعد التوتر الدولى ، وقيام الحرب العالمية الثانية ، وهى أمور كان لها صداها فى خلق أزمة القطن المصرى فى هذه الفترة التاريخية ، كما شهدت مواقف متباينة لبريطانيا ، فى علاجها للمسألة القطنية أعوام ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، وان كان القاسم المشترك لهذه المواقف ، هو الاستغلال البريطانى لمصر ٠

ومن الطبيعى أن تكون مضابط مجلس النواب المصرى ، فى تلك الفترة ، مصدرا هاما لهذه الدراسة ، وهى مضـــابط لاتزال تحمل فى طياتها الكثير ، رغم الدراســـات التى تمت عن الحياة النيابية المصرية ، وكذلك الوثائق البريطانية التى تنـــاولت هذه القضية ، فهما مصدران أساسيان لهذه الدراسة ٠٠ الى جانـــب الوقائع المصرية ووثائق عابدين ودوريـــات هذه الفترة ، والتى أوضحت الاتجاهات الحزبية المختلفة ، ازاء مشكلة القطن والاتفاقات

المصرية البريطانية فى هذا الصدد ، فضلا عن بعض الدراسات المتصلة بالموضوع ٠

ولقد تضمنت هذه الدراسة أربعة فصول ٠٠ تناولت الفصل الأول قضية القطن والهيئة النيابية السابعة ، والثانى التعويض البريطانى ، والثالث دخول ايطاليا الحرب ومحاولة الاحتواء البريطانى ، والرابع الاستنزاف البريطانى ٠٠ فالخاتمة ٠

ولا يسعنى الا أن أوجه خالص الشكر لمركز تاريخ مصر المعاصر ، وادارة الميكروفيلم بالهيئة العامة للكتاب ، لاتاحتهم الفرصة لى للاطلاع على الوثائق البريطانية ٠

والله ولى التوفيق ؟

د٠ عاصم محروس عبد المطلب

الفصـــل الأول

قضية القطن والهيئة النيابية السابعة
١٩٣٨ ـ ١٩٤٢

- قضية القطن فى مصر .
- الهيئة النيابية السابعة .

قضية القطن فى مصر

لم يعرف القطن فى تاريخ مصر القديمة ، فلم تستعمل مصر القطن فى النسيج حتى عام ٤٠٠ ق٠م ، فجميع مخلفات النسيج التى عثر عليها فى مقابر قدماء المصريين ، حتى ذلك التاريخ كانت مصنوعة من الكتان ٠

ولقد أجمع المؤرخون ، على أن الملابس القطنية ، كانت شائعة الاستعمال فى مصر فى عهد البطالسة ، والمأثور عن الملكة كليوباترة ـ وهى آخر ملوك البطالسة فى مصر ـ أنها لم تجد هدية تقدمها الى يوليوس قيصر فى روما ، خيرا من قميص حاكته ووصيفاتها من خيوط القطن فى ثلاثة أيام ٠ وفى عهد الرومان (٣٠ ق٠م ـ ٦٤١م) اشتهرت مصر بزراعة القطن ، غير أن انتشار الظلم فى أواخر عهدهم واختلال الأمن أدى الى اندثار زراعة القطن وصناعته ٠

وعندما فتح العرب مصر ، اتسعت زراعة القطن فى مصر ، وأصبحت له بالفسطاط مخازن كبيرة فى القرن الثامن الميلادى ، ولقد

تكلم بعض الكتاب العرب والمصريين عن زراعة وصناعة القطن فى مصر ، منهم الشريف محمد بن محمد الادريس الصقلى ، وهو من علماء الجغرافيا المشهورين فى القرن الثانى عشر ، وابن عثمان الصفدى الشافعى ، وابن البيطار وابن المقفع ، وقد عاش ثلاثتهم فى القرن الثالث عشر ، وداود الانطاكى الذى عاش فى القاهرة فى أواخر القرن السادس عشر ، حيث قال « ان القطن نبات حولى يزرع فى شهر برموده (ابريل) ، ويخرج على ساق ثم يتفرغ ويزهر ويحمل جوزا بشكل التفاح ، ويتفتح عن شعر القطن وأنه فى مصر يقلع كل عام ٠٠ »(١) ٠

وفى عهد السيطرة العثمانية ، اضمحلت زراعة القطن بسبب استبداد الولاة ، ولم تنل زراعة القطن وصناعته فى عهدهم أية عناية ، وعندما غزا نابليون مصر عام ١٧٩٨ ، شكل لجنة من العلماء الفرنسيين الذين رافقوه ، وكتب أحدهم وهو المسيو « جيرار » عن زراعة القطن فى مصر ووصف طريقة زراعته البدائية فى ذلك الحين(٢) ، وقد وجد علماء الحملة ثلاثة أنواع من القطن :

١ ـ حولى ٠٠ وكان يزرع فى الدلتا خصوصا منطقة سمنود والمحلة الكبرى ٠

٢ ـ معمر ٠٠ وكان يزرع فى الوجه القبلى ٠

٣ ـ كرمى ٠٠ وكان يزرع فى البساتين ٠

ولقد تدهورت زراعة القطن ، بخروج الفرنسيين حتى كاد أن يقضى عليها(٣) ، ولم يكن القطن المصرى ، فى تلك الفترة يمثل محصولا تجاريا ، وكذلك لم يكن يتمتع بأية شهرة(٤) ٠

ويعتبر عام ١٨٢٠ النقطة الحقيقية فى تطور هذه الزراعة ، ففى هذا العام توصل المهندس الفرنسى « لويس جوميل » الذى استخدمته مصر فى شئون النسيج ـ حيث توصل الى ايجاد نوع جديد من القطن ، يمتاز بطول شعيراته بالنسبة الى القطن البلدى(٥) شاهده فى حديقة « محو بك » أحد كبار الحكام وقتذاك ، وكان الأخير قد أحضره ضمن نباتات للزينة من الحبشة أو السودان حيث كان يعمل مديرا لمديرية دنقلة وسنار(٦) واذا كانت هذه الرواية هى السائدة ، فهناك رواية أخرى تتضمن ان احد الدراويش الاتراك كان فى زيارة لمحو بك الأورفلى أحد الضباط الاتراك فى مصر ، وأعطاه بذور هذا القطن التى أحضرها من الهند ، واعطاها محو بك الى محمد على(٧) ومهما كان الأمر فقد جذب جوميل انتباه محمد على الى هذا النوع من القطن(٨) ، وكان ذلك بداية تطور زراعة القطن فى مصر ، فقبل عام ١٨٢١ لم يكن يزرع من القطن مايغطى ٢٪ من مساحة الأراضى المزروعة ، فسرعان مازادت هذه المساحة حتى بلغت حوالى ٣٥٪ من مساحة الأراضى المزروعة فى وقت قصير(٩) ٠

فلقد توفى « جوميل » فى مصر عام ١٨٢٣ فى نفس الوقت الذى نجح فيه «محمد على» فى العمل على التوسع فى زراعة القطن ببذور جوميل ، واقتضى الأمر انتاج أنواع مختلفة من القطن من أنحاء العالم كقطن « سى أيلند » الذى كان يزرع على الشاطىء الامريكى على المحيط الأطلنطى(١٠) ، واهتم محمد على بزراعة هذا النوع ، ومالبث أن أصبح القطن عنصرا هاما من الصادرات المصرية ، وأقبلت على شرائه مصانع الغزل والنسيج فى انجلترا

وفرنسا(١١) ، وقد بلغت كمية القطن الناتج عـــام ١٨٢١ ، ٩٤٤ قنطارا(١٢) ٠

وأخذت مصر تطور زراعة القطن ، فكانت عمليات التهجين بين أنواع مختلفة من القطن استوردتها مصر من البرازيـــل وبيرو ، ونتج عنها قطن جديد وهو ما عرف « بالأشمونى » واستمرت التجارب الزراعية لايجاد أنواع أخرى من القطن طويل التيلة ، والتى لاتقل تيلتها عن ١ ٣/٨ بوصة ، فكان قطن آمون ، الكرنك ، منوفى ، جيزة وغيرها ، وقد ساعد على تطور زراعة القطن فى مصر ، خصوبة التربة والمناخ ووفرة المياه والأيدى العاملة رخيصة الأجر ، كما أدت الحرب الاهلية الامريكية عام ١٨٦١ ، وانقطاع القطن الأمريكى عن الأسواق ، الى زيادة الاعتماد على القطن المصـــرى(١٣) ، فلقد صاحب هذه الحرب ارتفاع أسعار القطـــن ، واهتمام الغـــزالين بمحصول القطن المصرى ، الأمر الذى دفعه الى مركز الأهمية الذى لم يتراجع عنه بعد(١٤) فلقد أغلقت موانى تصدير القطن الأمريكى فى الجنوب ، وازداد الطلب بشكل لم يسبق له نظير على القطـــن المصرى فى الأسواق الأوروبية(١٥) ، فكانت هذه الحرب عامـــلا حاسما فى اجتذاب القطن المصرى الى الأسواق بدلا من القطـــن الامريكى ودافعا بالتالى للتوسع فى انتاجه(١٦) ٠

فلقد وصلت مصر لجنة من مانشستر فى بداية الحرب الأهلية الأمريكية ، لتبحث على الطبيعة ، امكانية زيادة انتاج القطن ، وحثت سعيد باشا على التوسع فى زراعته ، واستخدام الآلات الحديثة ٠٠ ولقد زادت فعلا صادرات القطن المصرى أثناء هذه الحرب ، فبلغت عام ١٨٦١ ، ٥٩٦٠٠٠ قنطار ، وظلت تتصاعد الكمية حتى بلغـــت عام ١٨٦٥، ٢ر٥٠٧ر٠٠٠ قنطار وبلغت نسبة الصادرات القطنية فى هذا العام الى مجموع الصادرات المصرية ٦ر٩١٪ ، ومن الطبيعى

كذلك أن تتصاعد اسعاره ، ففى عام ١٨٦١ بلغ سعر القنطار ١٢ ريالا ، وتصاعدت الى ٢٣ ريالا عام ١٨٦٣ ، ٢٥ر٣٦ ريال عام ١٨٦٤ ، ٤٥ ريالا عام ١٨٦٥(١٧) ، وقد دعا ارتفاع أسعاره الى اقبال المصريين على التوسع فى زراعته(١٨) ٠

وبعد استقلال الولايات المتحدة ، أخذت بريطانيا فى البحث عن مستعمرات جديدة ، تعوضها عن هذه المستعمرات التى كانت تمدها بالقطن ، فاتجهت الى فرض سيطرتها على مصر والسودان ومناطق أخرى من القارة الافريقية ، التى أكدت التقارير صلاحيتها لزراعة القطن(١٩) ، وكانت سيطرة الانجليز على السياسة المالية المصرية ، ورغبتهم فى جعل مصر ، موردا لتصدير القطن الى مانشستر ، حتى تصبح البلاد سوقا للمنتجات الانجليزية فى فترة الاحتلال(٢٠) عاملا لا يمكن اغفاله فى الاهتمام بزراعة القطن بل ظل القطن المصرى لأمد طويل ، ورقة فى يد الساسة البريطانيين يهددون بها الاقتصاد المصرى ، كلما شاء لهم أن يفعلوا تحقيقا لمصالحهم السياسية(٢١) ٠

لقد أصبح للقطن أهمية كبرى فى حياة مصر الاقتصادية ، فهو بالنسبة للفلاح المحصول النقدى الرئيسى ، الذى يمكنه من الوفاء باحتياجاته ، من ايجار وضرائب وقروض البنوك ٠٠ وأى ارتفاع أو انخفاض فى أسعاره ، يؤثر على مستوى الاستهلاك والدخل القومى وعلى المشروعات الصناعية والتجارية ، وعمليات التمويل وخدمة البنوك ، والتجارة الخارجية والنقل البحرى والجوى ، ودخل الحكومة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة(٢٢) ، فهو العمود الفقرى لاقتصاد البلاد ويمتد تأثيره على السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية ، فلا توجد دولة فى العالم ، بلغ القطن فى محصولها الزراعى أكبر رقم مئوى كما هو الحال فى محصول القطن المصرى مقارنا بالحاصلات الأخرى كما يتضح من البيان التالى ٠

الدولة	النسبة المئوية للقطن بالنسبة للحاصلات الأخرى	الدولة	النسبة المئوية للقطن بالنسبة للحاصلات الأخرى
الولايات المتحدة	١٣٪	تركيا	٨ ٪
مصر	٧٦٪	السودان	٦٢٪
اوغندة	٧٢٪	تنجانيقا	١٤٪
البرازيل	٢١٪	نيوزلندا	١٧٪
الصين	٤ ٪		

(٢٣)

ومن الطبيعى أن يحتل القطن ، نسبة كبيرة فى تجارة الصادرات المصرية ، منذ زمن ليس بالقصير فيوضح البيان التالى مركز القطن وبذرته ، بالنسبة للصادرات المصرية حتى الحرب العالمية الأولى ٠

متوسط مدة الخمس سنوات	صادرات القطن والبذرة بآلاف الجنيهات	مجموع الصادرات بآلاف الجنيهات	نسبة صادرات القطن للصادرات الكلية
١٨٨٥ ـ ١٨٨٩	٨ر٩٠٠	١١ر٠٤٣	٨١٪
١٨٩٠ ـ ١٨٩٤	١٠ر١٩٠	١٢ر٩١٣	٨٠٪
١٨٩٥ ـ ١٨٩٩	١١ر١٠٤	١٣ر٣٠٨	٨٣٪
١٩٠٠ ـ ١٩٠٤	١٥ر٩٩٤	١٨ر٢٣٥	٨٧٪
١٩٠٥ ـ ١٩٠٩	٢١ر٩٧١	٢٤ر١٢٩	٩١٪
١٩١٠ ـ ١٩١٤	٢٩ر٤٩٨	٣١ر٦٦٢	٩٣٪

(٢٤)

فتحتل تجارة القطن (القطن الشعر ، البذرة ، الكسب ، زيت البذرة) مركزا ممتازا فى الصادرات المصرية اذ تمثل فى المتوسط حوالى ٨٥٪ من مجموع الصادرات(٢٥) ، وللحقيقة فان القطن والتجارة الخارجية يشكلان وحدة واحدة فالقطن للتصدير اذ يصدر أكثر من ٩٠٪ من انتاجه للخارج(٢٦) . فاذا كانت بريطانيا عام ١٩٣٨ ـ أى فى بداية الفترة المعنية بهذه الدراسة ـ قد استوردت من مصر ماقيمته ٥٫٣٠٦٫٠٠٠ جنيه فان نصيب القطن منها بلغ ٣٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه وفى عام ١٩٣٩ ، بلغت هذه الواردات ٥٫٣٠٦٫٠٠٠ جنيه كان نصيب القطن منها ٣٫٩٧٥٫٠٠٠ جنيه(٢٧) .

فمصر تعتمد على محصول واحد فى تجارتها وهو القطن ، ورخاء البلاد يتوقف على مدى تصديره والعكس صحيح(٢٨) ، وبالتالى شغلت زراعته مساحة كبيرة من الأراضى الزراعية ويتضح ذلك من بيان جملة مساحة الأراضى المزروعة قطنا ، منذ عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٤١ ، وهى الفترة المعنية بهذه الدراسة ، حيث صدر بعد ذلك تحديد لزراعة القطن لمحصول عام ١٩٤٢ .

السنة	المساحة بالفدان
١٩٣٨	١٫٧٨٣٫٩١١
١٩٣٩	١٫٦٢٤٫٨١٧
١٩٤٠	١٫٦٨٤٫٨٦٩
١٩٤١	١٫٦٤٣٫٦٣٩

(٢٩)

واذا كان القطن يمثل المحصول الرئيسى فى البلاد ، فان مما يزيد من خطورته ، أن مصر لا تستطيع أن تتحكم فى أسعاره هبوطا وارتفاعا ، لارتباط ذلك بالسوق العالمى حيث يمثل القطن الأمريكى النسبة المؤثرة فى السوق كما يتضح من البيان التالى :

الدولة	الانتاج بآلاف البالات	النسبة المئوية للانتاج العالمى
الولايات المتحدة	١٢٨٧٨	٤٣ر٤٪
الهند والباكستان	٤٩٨٤	١٦ر٨٪
روسيا	٣٤٣٠	١١ر٥٪
مصر	١٨٧٤	٦ر٣ ٪
الصين	١٧٤٢	٥ر٩ ٪
البرازيل	١٩٣١	٦ر٥ ٪
المكسيك	٢٩١	١ر٠ ٪
أقطار أخرى	٣٥٦٥	٨ر٦ ٪

(٣٠)

وبالتالى فالمتحكم فى سوق القطن هى الولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها أكبر الدول انتاجا له ، فتستطيع أن تتحكم فى العرض ، كما تحكمت بريطانيا واليابان (قبل عام ١٩٣٩) فى الطلب العالمى ، لامتلاكها أكبر مصانع الغزل والنسيج فى العالم(٣١) .

ومن الطبيعى أن يكون لاجراءات الحكومة الأمريكية المتعلقة بمحصولها القطنى،صداها فى السوق المصرية،فعندما قررت الحكومة الأمريكية انعاشا لصادراتها ، اعانة تصدير للقطن الأمريكى بواقع

ريال ونصف الريال لكل قنطار يصدر الى الخارج(٣٢) ، اهتمت كافة الدوائر المصرية الحكومية والاقتصادية والتشريعية والصحفية بهذا الموضوع ، وبما يمكن أن يصيب البلاد ، اذا لم ينته الأمر الى حل ، يدفع عن البلاد ما قد يصيبها من ضرر(٣٣) ، وتحرك النواب لعلاج الموقف ، سواء بلقاءاتهم مع المسئولين ، أو بمناقشاتهم داخل مجلس النواب ، حيث أدلى وزير المالية ببيان فى هذا الصدد ، مؤكدا أن مصر ، وان كانت لاتملك من الموارد ماتملكه الولايات المتحدة ، فانها لن تقف مكتوفة الأيدى أمام هذه المشكلة(٣٤) .

وانتهى الأمر بالغاء رسم الصادر على القطن المصرى ، وقد جاء فى مذكرة وزارة المالية فى هذا الصدد « نظرا لما أصاب القطن من التقلقل ، بسبب ما قررته احدى الحكومات الأجنبية من منح اعانة للتصدير ، عن الكميات التى يتم تصريفها فى الخارج ، أصبح من المتعين النظر فى الغاء رسم الصادر المقرر على القطن المصرى والذى يبلغ نحو عشرة قروش للقنطار الواحد ، حتى يتسنى للمحصول الرئيسى للبلاد ، أن يتغلب على هذه المنافسة الجديدة ، التى سيلقاها من جراء منح الاعانة السابق الاشارة اليها .. » ، وصدر مرسوم بذلك الالغاء ، واستعاضت الحكومة عن هذا الالغاء برفع أسعار السكر والبن والدخان والبنزين والكيروسين(٣٥) .

واذا كانت الحرب العالمية الثانية ، قد أثرت سلبا على سوق القطن المصرى ، بما فقدته مصر من الأسواق ، فان توضيح هذه الأسواق يساعد على توضيح أبعاد أزمة القطن فى فترة الحرب كما يتضح من الجدول التالى :

البلد	الترتيب	يناير – يونيو ١٩٣٨
المملكة المتحدة	١	٨ر٢٩٩ر٦٢٧
فرنسا	٣	١ر١٨٠ر٨٠٤
المانيا	٢	١ر٤٥٨ر٨٠٥
اليابان	٦	٦٦١ر٧٨٤
الهند	٤	٨٢٢ر٩١٢
ايطاليا	٥	٧١٩ر٨٨٤
سويسرا	٧	٤٤٩ر٧٧٤
الولايات المتحدة	١٠	٢٥٨ر٦٦٦
بولندا	٨	٣٣٥ر٦١٠
رومانيا	٩	٨٣٢ر١٥٧
الاجمالى متضمنا اقطارا أخرى		١٠ر٦٤٨ر١٤٤

الترتيب	يناير – يونيو ١٩٣٩	+ –	لعام ١٩٣٩
١	٨ر٩٧٤ر٦٢٤	+	٦٧٤ر٩٩٧
٢	١ر٤٧٢ر٢٢٩	+	٢٩١ر٩٢٥
٣	١ر٣٢٧ر٧٠٤	–	١٨٠ر٦٠١
٤	٨٩٤ر٠٦٢	+	٢٣٢ر٨٢٨
٥	٦٤٦ر٥٢٩	–	٢٨٦ر٨٨٣
٦	٥٨٤ر٤٤٠	–	١٣٥ر٤٤٤
٧	٥٨٨ر١٨٨	+	٨٨ر٤١٤
٨	٣١٣ر٨٨٢	+	٦١ر٦١٦
٩	٢٩٥ر٧٩٦	–	٣٩ر٨١٤
١٠	٢٩٥ر٨٩٩	+	٣٦ر٧٥٨
	١١ر٦٨٥ر٧٨٦		١ر٠٣٢ر٦٤٢

(٣٦)

فكانت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان وايطاليا ، فى مقدمة الدول التى تستورد القطن المصرى ، وهو مايؤكده متوسط حركة تصدير القطن ، فى السنوات الأربع السابقة للحرب العالمية الاولى ، فقد بلغ بالنسبة لبريطانيا العظمى ٢٫٨١٧٫٠١٣ قنطارا ، وفرنسا ١٫٠٦٥٫٢٧٧ ، وألمانيا ٨٨٠٫٦١٠ ، واليابان ٧٠٥٫٩٦٩ ، والهند البريطانية ٤٥٥٫١٢٢(٣٧) • وبالتالى فان حرمان مصر من الأسواق الألمانية والدول التى خضعت لها وكذلك فرنسا وايطاليا ، وأسواق البحر الأبيض المتوسط عند تطور الحرب ، أمر أثر على الصادرات القطنية وعلى الاقتصاد المصرى •• فقد بلغت نسبة ماتستورده ، بريطانيا والمانيا وفرنسا واليابان وايطاليا ، من القطن المصرى ، طبقا لاحصائيات عام ١٩٣٨ ، ٧٠٫٣٤٪ من الصادرات القطنية المصرية ، وتبلغ النسبة الخاصة ببريطانيا ٣٠٫٦٪(٣٨) •

الهيئة النيابية السابعة ١٩٣٨ ـ ١٩٤٢ :

فقد واكبت هذه الهيئة ، والتى سنتعرض من خلال أوراقها لموضوع الدراسة :

- أزمة القطن المصرى بدرجة كبيرة •
- بداية الأزمة العالمية ، وقيام الحرب العالمية الثانية فى ادوارها الأولى ، وأثر ذلك على المسألة القطنية •
- قيام مصر بتنفيذ تعهداتها طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ ، فى حالة اضطراب الموقف الدولى والحرب •

● السياسة الاستغلالية البريطانية المتعلقة بمحصول القطن .

فقد تميزت هذه الهيئة النيابية بأنها مثلت أحزاب الأقلية فى مصر ، بينما مثل حزب الوفد صاحب الأغلبية الشعبية وقتذاك - المعارضة ، وهو أمر له دلالته سواء من حيث تكوين مجلس النواب أو أسلوب معالجته للمسألة القطنية .

ففى خريف عام ١٩٣٧ تدهورت العلاقة بين الوفد والقصر ، واتخذت الحملات التى شنها القصر على الوفد ، شكلين متميزين ..

الأول على المستوى الدستورى ، حين رفض الملك مرشح الوفد لوظيفة شاغرة فى مجلس الشيوخ ، وكذلك رفض اعتماد ميزانية المخابرات العامة ، والاصرار على أن تكون له الكلمة الأخيرة ، فى تعيين كبار الموظفين وموظفى القصر ، وضرورة حل فرق القمصان الملونة ، بما فيها فرق الوفد .. والثانى على المستوى الشعبى ، حيث نظم القصر عددا من المظاهرات ضد حكومة الوفد ، ردا على المظاهرات الشعبية ، التى رفعت شعار « النحاس أو الثورة »(٣٩) .

وانتهى الصراع باقالة الملك حكومة مصطفى النحاس فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ نظرا « لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم .. » كما أخذ عليها مجافاة الوزارة للدستور وكلف محمد محمود بتأليف الوزارة الجديدة(٤٠) . ويعد ذلك بداية لحكم القصر فى عهد فاروق ، من خلال أحزاب الأقلية المعارضة للوفد ، فمنذ ذلك التاريخ ، وحتى التدخل البريطانى ضد القصر ، فيما عرف بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، سعى القصر للتأكيد على صدارته السياسية ، والانفراد بالسلطة ، مستغلا الظروف التي تهيأت له ، بانهاء الوجود الوفدى فى الحكم (٤١) .

فقد أعلن رئيسى الوزارة الجديدة منذ البداية ، بأن مهمـــة وزارته هى التصدى للوفد ، والعمل لصالح منافسيه من أحــزاب الأقلية (٤٢) ، وأصبح واضحا عدم قدرة الحكومة الجديدة ، فى أن تمارس السلطة ، فى ظل وجود البرلمـــان الوفدى ، وما ينتظر من ورائه من تصعيد المعارضة ، وبالتالى كان اتفاقها مع القصـــــر ، للتخلص من البرلمان الوفدى ، دون تعطيل أحكام الدستور(٤٣) ٠

واذا كانت الحكومة بداية ، قد استصدرت قرارها ، بتأجيل جلسات مجلس النواب لمدة شهر ، فلقد استطاع مصطفى النحاس ، فى الجلسة الصاخبة التى تلى فيها هذا القرار أن يستصـــدر من المجلس ، قرارا بعدم الثقة فى الحكومة ، ولازم ذلك المظاهــــرات الوفدية ضدها ، كما حدث فى طنطا فى ٢ ينــــاير ١٩٣٨(٤٤) ، فاصبح العداء واضحا وسافرا بين الحكومة وأنصارها من جـانب والوفد من جانب آخر ٠

وعلى أية حال ، فلقد اعتقد محمد محمود ، أن تأجيل مجلس النواب لمدة شهر ، أمر يتيح للنواب الفرصة لمراجعة تأييدهم لوزارة النحاس ، التى لم يرض مسلكها ازاء الملك أى مصرى ، بالاضافة الى بعض النواب ، الأمر الذى كان مشجعا للوزارة لتتقدم لمجلس النواب ، وتتجنب موضوع حله ، ولكن نظرا لتعهد عدد من النواب بالنادى السعدى بتأييد النحاس ، وعدم الثقة فى الوزارة قبل أن يعرفوا برنامجها ، اضطرت الوزارة الى عدم مواجهـــة المجلس ، والرجوع الى الشعب الذى يقرر الموقف ، ويتأكد من شرور الوزارة السابقة ، ويختار لذلك نوابا يحترمون الدستور ولايخضعون لأى فــرد(٤٥) ٠

وقد بحث مجلس الوزراء استمرارية مجلس النواب الوفدى ،

وكان هناك اتجاه بالابقاء عليه ، اذ اظهر عدد كبير من النواب الرغبة فى تأييد الحكومة ، وكان أحمد ماهر من المتحمسين لهذا الاتجاه ، واتجاه ثان بحل المجلس تزعمه اسماعيل صدقى ، على أساس عدم تكرار درس عام ١٩٢٥ ، أما الاتجاه الثالث فقد تمثل فى أن تتقدم الحكومة للمجلس بطلب الثقة ، فان خذلها حلته ، ولكن محمد محمود وأغلبية أعضاء وزارته ، رأوا أنه من المحتمل ، أن يصدر المجلس قرارا بعدم الثقة ، الأمر الذى يضعف هيبة الحكومة ، ويعيد للوفد قوته(٤٦) ٠

ومهما كان الأمر ، فقد قر رأى الوزارة على حل المجلس ، وصدر مرسوم الحل فى ٢٠ فبراير ١٩٣٨ ، اذ كان تصميم مجلس الوزراء على أن يشارك مجلس النواب المؤيد لوزارة النحاس مصيرها (٤٧) ٠

ومن الطبيعى — وقد حددت الحكومة ١٢ ابريل ١٩٣٨ موعدا لاجتماع المجلس الجديد — أن تجرى انتخابات نيابية جديدة(٤٨) ٠ وقدم النحاس ملتمس النواب والشيوخ للملك لتشكيل حكومة محايدة لتتولى الانتخابات القادمة(٤٩) ، لصعوبة اجراء انتخابات سليمة ، على أيدى وزارة تضم جميع زعماء المعارضة ، خاصة أن تلاعبهم فى الانتخابات السابقة أمر معروف(٥٠) ، ولم يستجب القصر لذلك(٥١) ٠

وتمثلت القوى السياسية فى المعركة الانتخابية فى :

● الحكومة التى تسمى مرشحوها بالمرشحين القوميين ، على أساس أن الوزارة تمثل ائتلافا قوميا بدون الوفد ، وقد لقى هؤلاء كل مساعدة حكومية ٠

● **الهيئة السعدية** التى تشكلت حديثا بزعامة أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى بعد انسلاخهما من الوفد ، وتحرك ممثلو هذه الهيئة بكل حرية رغبة فى هدم الوفد من الداخل على أيدى المنشقين ، واظهارا أن الوفد قد انقسم الى وفد سعد وهو الأغلبية ووفد النحاس وهو الأقلية ٠

● **الوفديون** وقد تعرضوا لكل ضغط حكومى للحيلولة دون فوزهم(٥٢) ٠

ولقد بذلت الحكومة كل جهدها للحيلولة دون فوز خصمها وهو الوفد ، فعدم حصول مرشحيها على عدد كبير من المقاعد سوف يجعل موقف الحكومة حرجا للغاية ، ويجعل صدور قرار بعدم الثقة بها ، أمر محتملا لاسيما أن الوفد مازال قويا(٥٣) ٠

ولذلك احتاطت الحكومة بشكل كبير لاسقاط الوفد ، فقد أقحمت اسم الملك فى المعركة الانتخابية بصورة جعلت المعركة الانتخابية ، هى قضية بين الوفد والملك(٥٤) ، الى جانب محاولة صبغ المعركة الانتخابية بصبغة دينية ، فكانت الدعوات فى الجوامع تشجع على الاعتقاد لدى الناخبين ، أن التصويت لصالح النحاس ، هو لتصويت ضد الاسلام(٥٥) ، بالاضافة الى الاجراءات الادارية الأخرى ، لتحقيق هدف الحكومة ، فى الحصول على غالبية كبيرة من المقاعد(٥٦) ٠

وعلى ذلك فقد حددت الوزارة ، الانتخابات فى الوجه القبلى فى ٣١ مارس ١٩٣٨ ، و ٢ ابريل فى الوجه البحرى ، وكان المبرر المعلن هو المحافظة على الأمن ، ولكن الواقع هو أن حكومة محمد محمود ، كانت تدرك أن أنصارها فى الوجه القبلى سيفوزون

بالأغلبية ، الأمر الذى يمثل لها دعاية ، وتأثيرا فى انتخابات الوجه البحرى التالية(٥٧) .

كما صبغت الحكومة الادارة بصبغتها الحزبية ، فعينت محمود عزمى المعروف بتعاطفه مع القصر ، فى منصب سكرتير عام وزارة الداخلية ، وأحالت الى التقاعد ثلاثة من المديرين المشكوك فى ولائهم للوزارة ، منهم شقيق مصطفى النحاس ووكيل محافظة الاسكندرية ، كما عينت عبد السلام الشاذلى محافظا جديدا للقاهرة ، لرغبة رئيس الوزراء فى وجود محافظ قوى ، فى ظروف اجراء انتخابات عامة ، وكان قد فصل من الوفد عام ١٩٣٠ ، وياسين أحمد بك فى منصب النائب العام ، وطراف بك وكيلا لوزارة المواصلات ، ومحمد كامل نبيه مفتشا عاما للرى فى الوجه البحرى ، وكامل عثمان بك مفتشا للرى فى الوجه القبلى ، ويوسف مرزا بك فى وظيفته السابقة كسكرتير عام لوزارة الداخلية ، وكان قد تركها لخلافه مع مكرم عبيد وغير ذلك ، وكان ذلك تحيزا لأنصار الوزارة وقبل اجراء العملية الانتخابية(٥٨) .

يضاف الى ذلك تقسيم الدوائر الانتخابية ، وتعديلها على أسس حزبية ، واستجابتها لكل رغبات التعديل والتغييرات ، التى تقدم بها المرشحون من أنصار الحكومة ، لكى تضمن لهم الفوز فى المعركة الانتخابية(٥٩) .

وأوغلت الحكومة فى هذا الصدد ، فعزلت العمد والمشايخ المعارضين ، وعينت غيرهم من أنصارها ، وهددت البعض الآخر وأخذت المتعهدات على غيرهم لمساعدة مرشحى الحكومة ، وايهامهم أن هذه هى رغبة العرش ، ومنعت المظاهرات فى القطر كله ، وحجزت التذاكر الانتخابية عن ناخبى خصومها ، وأعلنت النتيجة سلفا

عندما أكد محمد محمود ، أن الوزارة باقية وأن بقاءها رهن مشيئة الملك(٦٠) ٠

ولقد تضمنت الوثائق البريطانية فى تقارير أعضاء السفارة أو القناصل البريطانيين ، الكثير عن طبخ العملية الانتخابية ، فيشير هاملتون فى تقريره ، عن زيارته لمديريات بنى سويف والمنيا وجرجا وأسيوط ، الى هذه الوسائل الادارية مثل :

- الضغوط الادارية وتقسيم الدوائر بصورة تتناسب مع مرشحى الحكومة ٠

- تخويف أنصار النحاس بواسطة رجال الادارة ٠

- تهديد العمد بالفصل اذا لم يقوموا بدورهم لصالح الحكومة(٦١) ٠

ويضيف القنصل العام الانجليزى ، الى موقف الحكومة غير السوى فى المعركة الانتخابية ، أنتسلم مرشحو الحكومة التذاكر الانتخابية المعتمدة – والتى كان من المفروض أن تسلم مباشرة للناخب – ولاينقصها سوى اسم الناخب ، ليملأوها بمعرفتهم من قوائم المنتخبين ، ويضرب مثلا لذلك بتسلم مرشح حزب الأحرار من حى اللبان ٢٠٠٠ تذكرة انتخابية ، ومن الطريف أن خصمه الوفدى وهو «عزيز أنطونيو» ، قد استحوز على هذه التذاكر ، فأعطيت له ٢٠٠٠ تذكرة أخرى(٦٢) ، والى جانب هذه الاساليب قيام الموظفين أعضاء اللجان بملء البطاقات الانتخابية ، ومنع الناخبين الوفديين من الاقتراب من اللجان الانتخابية ، بينما قدمت التسهيلات لأنصار الحكومة للادلاء بأصواتهم ، فمثلا كان يعمل فى أحد المكاتب الخاصة

باحد الانجليز ، ثمانية من الكتبة ، فمنع الوفديـون السـبعة من الاقتراب من اللجان الانتخابية بينما قدمت السيارة للثامن ، وهو من أنصار الحكومة للادلاء بصوته(٦٣) ٠

واجمالا فقد تدخلت الحكومة فى هذه الانتخابات تدخلا اداريا لصالح مرشحيها وأنصارها(٦٤) ، وكانت النتيجة مصداقا لهـذا التدخل ، وهزم أساطين الوفد كمكرم عبيد فى نجع حمادى ، نجيب الهلالى فى حلوان ، محمود بسيونى فى أسيوط(٦٥) ، ونجح فى هذه المعركة الانتخابية ١٩٣ من أنصار الحكومة من الآحرار الدستوريين والسعديين (٨٠ مقعدا) ، ٥٥ من المستقلين الموالين للحكومة ، ١٢ من الوفديين ، ٤ من الحزب الوطنى ليبلغ المجموع ٢٦٤ نائبا(٦٦) ، وكان الوفد قد رشح ٢٣٥ مرشحا فى هذه الانتخابات طبقا لبيانات وزارة الداخلية الرسمية(٦٧) ، فكانت هزيمة الوفد فى هذه المعركة الانتخابية ، هزيمة ثقيلة(٦٨) ٠

وهكذا بدأت الهيئة النيابية السابعة فى ١٢ ابريل عام ١٩٣٨ حتى ٧ مارس عام ١٩٤٢ والبيان التالى يوضح التركيب الاجتماعى لهذا المجلس ٠

المديرية أو المحافظة	عـدد الدوائر	الأعيان	محامون شرعيون وقضاة	تجـار	علماء	أطبـاء
القاهرة	١٨	٥	٦	٢	—	١
الاسكندرية	١٠	١	٢	١	—	١
القنـال	٣	١	—	١	—	—
دمياط	١	١	—	—	—	—
السويس	١	—	—	—	—	—
القليوبية	١١	٩	—	—	—	—
الشرقية	١٩	١١	٢	١	—	١
الدقهلية	٢٠	١١	٤	—	—	١
الغربية	٣٣	١٧	٤	١	٢	٢
المنوفية	٢٠	١٤	٢	١	—	٢
البحيرة	١٨	١١	—	٥	—	١

صحفيون	مناصب وزارية سابقا ـ وظائف ـ أعمال حرة وغيرها	
١	٣	وكيل شركة ـ وكيل وزارة ـ رئيس نواب سابقا
١	٤	مدير ـ وزير سابقا ـ موظف بشركة ـ موظف
ـ	١	مستشار ملكى
ـ	ـ	
ـ	١	موظف
ـ	٢	وكيل وزارة سابقا ـ موظف
ـ	٤	موظف سابق ـ وزير سابقا ـ سكرتير جمعية ـ سكرتير ولى العهد
ـ	٤	مفتش دائرة ـ وزير سابقا ـ موظف سابق ـ مقاول
ـ	٧	مدير شركة ـ مستشار سابق ـ وزيران سابقا ـ رئيس وزراء سابقا ـ مفتش بالمعاهد ـ وكيل بنك
ـ	١	وزير سابقا
ـ	١	موظف بالمعارف

المديرية أو المحافظة	عدد الدوائر	الأعيان	محامون شرعيون وقضاة	تجار	علماء	أطباء
الجيزة	١٣	٨	٢	—	—	١
بنى سويف	١٠	٧	٢	—	—	١
الفيوم	١٠	٧	٢	—	—	—
المنيا	١٦	١٢	١	—	—	—
أسيوط	٢٠	١٦	١	—	—	—
جرجا	١٩	١٦	١	—	—	—
قنا	١٧	١٣	١	—	—	—
أسوان	٥	٢	—	—	—	—
المجموع	٢٦٤	١٦٢	٢٩	١٢	٢	١١

صحفيون	مناصب وزارية سابقا	وظائف ـ أعمال حرة وغيرها
ـ	٢	صاحب الأهرام (جبرائيل تقلا) وكيل الأوقاف سابقا
ـ	ـ	
ـ	١	موظف سابق بمجلس النواب
ـ	٣	وزير ـ وزير سابق ـ عمدة
ـ	٣	وزير سابقا ـ وكيل وزارة سابقا ـ رئيس وزراء
ـ	٢	طالب فى الجامعة ـ موظف
ـ	٣	من أرباب المعاشات ـ من رجال الأعمال ـ مدير المتحف الزراعى
ـ	٣	موظفان ـ مدير شركة كومأمبو
٢	٤٥	(٦٩)

ويتضح من هذا البيان غلبة كبـــار المـــلاك فى هذه الهيئة النيابية ، ولقد بلغت نسبة كبار الملاك فى أهم لجان المجلس ، كاللجنة المالية ١٩ر٦١٪ ولجنة التجارة والصناعة ٨ر٦٨٪ ولجنة الداخلية ٧٥٪ ، وفى المقابل تراوحت نسبة كبار الملاك فى الوزارات المواكبة لهذه الهيئة النيابية (محمد محمود / على ماهر/حسن صبرى / حسين سرى) أكثر من ٥٠٪ ، بل ووصلت فى الوزارة الأخيرة الى ٢ر٦٦٪(٧٠) ٠

وكان من الطبيعى نظرا لغلبة كبار الملاك فى هذه الهيئة النيابية والحكومات المواكبة لها ، أن تهتم بالمسألة القطنية لمصالحها ولأسباب أخرى وأهمها :

● أهمية القطن بالنسبة للاقتصاد القومى ، الأمـــر الذى لاتستطيع أية حكومة عدم الاهتمام به لاسيما حكومات الأقلية لانعاش الاقتصاد المصرى ، لاستمالة سواد الشعب المصرى من أجل التغلب على عواطف الكراهية ازاء هذه الأحزاب ٠

● أهمية القطن المباشرة لقطاع الفلاحين والتجار والوسطاء وهم قطاع كبير من الصعب اغفال مصالحه ٠

● وجود حزب الوفد ، وهو صاحب القاعدة الشـــعبية العريضة فى المعارضة ، والرغبة فى عدم اتاحة الفرصة له ، لاستغلال أوجاع المواطنين للتشهير بالحكومة ٠

● اضطراب الأحوال الدولية،وتعاون مصر وبريطانيا فىفترة الحرب ، وحرص كلا الطرفين ـ لهذه الظروف ـ على استتباب الأمور فى مصر ، وحل مشاكلها الاقتصادية ، وفى مقدمتها مسألة القطن ،

وهو ما أشار اليه أحمد ماهر فى الدورة البرلمانية غير العـادية ، عندما أكد أن من صالح المحالفة ، أن تظل الروح المعنوية قويـة فى هذه البلاد ، وأن « يكون كل الأفراد ، آمنين مطمئنين الى جميع نواحى الحياة ومن بينها الناحية التى تهم البلاد بأسرها ، وهـى ناحية القطن التى تعتمد عليها البلاد فى حياتها الاقتصادية ، بـل وفى كل حياتها على العموم »(٧١) ٠

هوامش الفصل الأول

(١) محمود فهمى الكاتب وأخرون · القطن من النواحى النباتية والزراعية والصناعية والاقتصادية ، حلب ١٩٥٩ ، ص ١٦ ، ١٧ ·

(٢) نفس المرجع : ص ١٨ ·

(٣) محمد محمد الوكيل . القطن وشأنه فى الاقتصاد المصرى والتجارة الخارجية ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص ٨ ·

(٤) Brown, C.H., Egyptian Cotton, P 14

(٥) ابراهيم المشهدانى القطن ودوره فى الاقتصاد العالمى ، بغداد ١٩٦٩ ، ص ١٢٧ ·

(٦) أحمد أنور عبد البارى اساسيات تربية القطن ، دار المعارف ، الطبعة الاولى ١٩٦٤ ، ص ٢٣٦ ·

(٧) حسن صدقى . القطن المصرى زراعته وتجارته وصناعته ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الاولى ١٩٥٠ ، ص ٣٣ ، ٣٤ ·

(٨) Brown, C.H., op. cit., P. 14.

(٩) محمد محمد الوكيل : المرجع السابق ، ص ٩ ·

(١٠) Brown, C.H., op. cit., P. 14.

(١١) محمد فهمى لهيطة · تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، القاهرة ١٩٤٤ ، ص ١٢٢ ·

(١٢) محمد محمد الوكيل   المرجع السابق ، ص ٩ ٠

سامى وهبه غالى   البورصات وتسويق القطن ، ١٩٦٦ ، ص ١٩٩ ٠

(١٣) ابراهيم المشهدانى ٠ المرجع السابق ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ ٠

، محمد فهمى لهيطة : المرجع السابق ، ص ٢٨٥ ٠

(١٤) Brown, C.H , op. cit , P 15.

(١٥) جون مارلو . النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ ـ ١٨٨٢ ، ترجمة عبد العطيم رمضان ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١٧٢ ، ١٧٣ ٠

(١٦) مصـــطفى كمال عبد العزيز خليفة ، فؤاد عبد العزيز توفيق . السياسات القطنية ١٩٦٣ ، ص ١١٨ ، ١١٩ ٠

(١٧) محمد أبو العلا محمد   الجغرافية الاقتصادية للقطن فى مصر ٠٠ رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٥٤ ، ٥٥ ٠

(١٨) محمد فهمى لهيطة   المرجع السابق ، ص ١٨٥ ٠

(١٩) ابراهيم المشهدانى : المرجع السابق ، ص ٢٠ ٠

(٢٠) أحمد زكى موسى هيكل ٠ انتاج القطن فى مصر . القاهرة ١٩٤٨ ، ص ١٥ ٠

(٢١) محمد أبو العلا محمد   المرجح السابق ، ص ٢ ٠

(٢٢) Al Ahram al iktisadi : Egyptian Cotton, special number, 1963, P. 54.

(٢٣) حسن رشيد نوار : القطن وأثره فى السياسة العالمية . الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ١٠٤ ٠

(٢٤) محمد فهمى لهيطة . المرحع السابق ، ص ٥٨٩ ٠

(٢٥) أمين مصطفى عفيفى عبد الله ٠ تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ١٣٨ ٠

(٢٦) Charless Issawi, Egypt an econcmic and social analysis, London 1947, P. 112.

(٢٧) F.O. 407/223 No. 1105 E., Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Alex. September 3, 1939, P. 172.

(٢٨) أمين مصطفى عفيفى عبد الله : المرجع السابق ، ص ٣٦٨ ٠

(٢٩) المجلة الزراعية المصرية ، السنة التاسعة عشر ١٩٤١ ، العدد الرابع ، ص ٢٦٥ ٠

، وزارة التجارة والصناعة ، النشرة الاقتصادية ، السنة الرابعة ، العدد الثالث ، أول سبتمبر ١٩٤٠ ، ص ١٥٧ ،

Brown, C.H., op. cit., P 17.

، محمود فهمى الكاتب وآخرون : المرجع السابق ، ص ١١٧٠ ٠

(٣٠) حسن رشيد نوار : المرجع السابق ، ص ١٣٩ ٠

(٣١) أمين مصطفى عفيفى : المرجع السابق ، ص ١٨٥ ٠

(٣٢) الاهرام ٢٦ ـ ٧ ـ ١٩٣٩ عدد ١٩٧٠٩ ٠

(٣٣) نفس المصدر من ٢٦ ـ ٧ ـ ١٩٣٩ الى ١ ـ ٨ ـ ١٩٣٩ من العدد ١٩٧٠٩ الى ١٩٧١٥ ٠

(٣٤) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثانية والتسعين ، أول أغسطس ١٩٣٨ ، ص ٣٤٣٦ ـ ٣٤٤٦ ٠

(٣٥) الاهرام ١٤ ـ ٨ ـ ١٩٣٩ عدد ١٩٧٢٨ ٠

(٣٦) F.O. 407/223 No. 1105 E., op. cit., P. 173.

(٣٧) محمد محمد الوكيل المرجع السابق ، ص ٢١ ٠

(٣٨) وزارة التجارة والصناعة ، النشرة الاقتصادية ، السنة الرابعة ، العدد الخامس ، أول نوفمبر ١٩٤٠ ٠ ص ١٨٣ ٠

(٣٩) ماريوس كامل ديب : الوفد وخصومه ، السياسة الحزبية فى مصر ١٩١٩ ـ ١٩٣٩ ، الطبعة العربية الاولى ١٩٨٧ ، ص ٢٢٤ ٠

(٤٠) محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور ، ص ١٠٨ ٠

وحسن يوسف : القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ، ص ١٠٠ ٠

(٤١) سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٥٢ ، مكتبة مدبولى ١٩٨٨ ، ص ٩٠ ٠

(٤٢) صالح حسن المسلوت الانتخابات البرلمانية فى مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ص ٤٢٨ ٠

و حلمى أحمد عبد العال : الحياة البرلمانية فى مصر ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، آداب عين شمس ١٩٨٢ ، ص ٥٧ ٠

(٤٣) سامى أبو النور : المرجع السابق ، ص ٩١ ، ٩٢ ٠

(٤٤) F.O. 407/222 No 3 (Tel), Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, January 4, 1938, P. 2.

(٤٥) F O 407/222 No. 130, Sir M. Lampson to mr. Eden, Cairo, February 6, 1938, P. 18.

(٤٦) محمد حسين هيكل . مذكرات فى السياسة المصرية . الجزء الثانى، ص ٥٨ ٠

(٤٧) أحمد زكريا الشلق . حزب الاحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ، ص ٢٢١ ٠

(٤٨) سامى أبو النور ٠ المرجع السابق ، ص ٩٢ ٠

(٤٩) F O 407/222 No. 66. Sir M Lampson to Mr. Eden, Cairo, February 2, 1938, PP. 14, 15.

(٥٠) F.O. 407/222 No 130, op. cit, P 18.

(٥١) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث، الطبعة الاولى ، ص ٥٩ ٠

(٥٢) صالح حسن المسلوت المرحع السابق ، ص ٣٤٠ ، ٣٤١ ٠

(٥٣) حلمى عبد العال : المرجع السابق ، ص ٤٢ ٠

(٥٤) F.O. 407/222 No 130, op. cit., P. 18,
F.O. 407/222 No 294, Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, March, 17, 1938, P. 34.

(٥٥) F.O. 407/222 No. 294, op. cit., enclosure : Report on a visit to Assiout and Girga Provinces by Mr. Hamilton in March, 14, 1938, P. 35.

(٥٦) Loc. cit.

(٥٧) محمد حسين هيكل ٠ المرجع السابق ، ص ٥٩ ٠

(٥٨) F.O. 407/222 No. 90, Sir M. Lampson to Mr. Eden, Cairo, January 26, 1938, P.P. 15, 16.
و عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ، ص ١٧٦ ، ١٧٧ ٠

(٥٩) صالح حسن المسلوت : المرجع السابق ، ص ٤٣٤ ٠

(٦٠) حلمى عبد العال ٠ المرجع السابق (مزيد من التفصيلات عن التدخل فى الانتخابات) ، ص ٥٨ ـ ٦٦ ٠

(٦١) F.O. 407/222 No. 294, enclosure, op cit, P. 35

(٦٢) F.O. 407/222 No. 361, enclosure No. E 25, Consul General Heathcote Smith to Sir M.Lampson, Alexandria, March 23, 1938, P. 38.

(٦٣) F.O. 407/222 No 403, enclosure No. E 30. Confidental, Consuel-Gelneral Heathcote Smith to Sir M Lampson, Alexandria, April 5, 1938, P.P. 40, 41.

(٦٤) عبد الرحمن الرافعى ٠ المرجع السابق ، ص ٦٠ ٠

(٦٥) F O. 407/222 No. 192 Tel. Sir. M Lampson to Viscount Halifax, Cairo April 1, 1938, P. 36.

(٦٦) عبد الرحمن الرافعى) المرجع السابق ، ص ٦٠ ٠ ،
Vatikiotis : The Modern history of Egypt, London 1969, P 290

(٦٧) F.O. 407/222 No 126 Tel, Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, March 7, 1938, P. 29.

(٦٨) Marlow-John, Anglo-Egyptian relation, London 1954, P. 313.

(٦٩) محمد خليل صبحى تاريخ الحياة النيابية فى مصر حـ ٦ ، ص ٢٩١ ـ ٣٠٨ ٠

وحلمى عبد العال المرحع السابق ، ص ١٢١ ، ١٢٢ ٠

(٧٠) عاصم الدسـوقى كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ، ص ٢١١ ، ٢١٢ ٠

(٧١) مضابط مجلس النواب ، الدورة غير العادية ، الجلسة الرابعة ٨ اكتوبر ١٩٣٩ ، ص ٥٩ ٠

الفصـــل الثـــانى

التعـــويض البريطـــانى !!

- المتوتر الدولى والقطن المصرى
- المتعويض البريطانى
- اجراءات الحكومة المصرية

واذا كنا فى هذا الفصل نتناول تعويض بريطانيا لمصر عن الأسواق التى فقدها القطن المصرى ، سواء أكانت أسواق المانيا أم أسواق البلاد التى احتلتها فى الحرب العالمية الثانية ، وهو ما أدى الى قلة تصريف القطن ، الأمر الذى هدد البلاد فى محصولها الرئيسى(١) فبداية لم يكن ما تعرض له القطن المصرى فى هذه الحرب أمرا جديدا ، فقد سبق أن تعرض لمثل هذه الأزمة فى الحرب العالمية الأولى . وواجهت بريطانيا الموقف مع الحكومة المصرية ، اذ اتفقت الحكومتان البريطانية والمصرية ، على أن تشترى الأولى محصول القطن المصرى فى ١٣ مارس ١٩١٨ ، نظرا للاحوال الاستثنائية الناجمة عن الحرب ، والمتأثرة بها تجارة القطن ، لاسيما قلة بواخر النقل ، وتخفيض مساحة الأراضى المزروعة قطنا ، وضرورة الاحتفاظ بما للامبراطورية والحلفاء من المواد الطبيعية سدا لحاجتهم على قاعدة ٤٢ ريالا للقنطار(٢) ٠ كما حدثت أزمة أخرى للقطن فى مصر ، نتيجة للازمة الاقتصادية العالمية ، حيث هبط سعر قنطار القطن الى أدنى سعر (٢٠١ قرش)(٣) ٠

وعلى أية حال ، فعندما توتر الموقف الدولى ، وقامت الحـرب العالمية الثانية ، واجهت القطن المصرى ، أزمة حادة فى تصريفه للاسواق الخارجية •

لقد احتلت مسألة القطن اهتمام مجلس النواب المصـــرى ، وخصوصا تقارير اللجنة المالية عند مناقشة مشروع الميزانية العامة ، ففى الفترة التى سبقت قيام الحرب العالمية الثانية تضمن تقرير اللجنة زيادة الصادرات عام ١٩٣٧ عنها فى سنة ١٩٣٦ ، بما يقرب من سبعة ملايين من الجنيهات ، اذ بلغت قيمتها ٠٠٠ر٦٣٠ر٤٠ جنيه مقابل ٠٠٠ر٨٧٦ر٣٣ جنيه عام ١٩٣٦ ، وكانت هذه الزيادة ، راجعة بالدرجة الأولى ، الى زيادة صادرات القطن التى بلغت أربعة ملايين من الجنيهات ، رغم قلة صادراته الى اسبانيا والشرق الأقصى نظرا للحرب فى هذه المناطق(٤) •

ولقد بلغ الاهتمام بالقطن درجة كبيرة ، فعلى الرغم من النقص الطفيف فى الصادرات القطنية عام ١٩٣٧ لبريطانيا عنها فى العام السابق ، اذ بلغت قيمة ماصدر اليها ٠٠٠ر٨١٤ر٢ جنيه عـــام ١٩٣٦ بينما هبطت هذه القيمة فى العام التالى الى ٠٠٠ر٧٤٧ر٢ فقد طالبت اللجنة المالية ، بدراسة أسبا بالنقص ، الى جانب ضرورة فتح أسواق جديدة للقطن مثل سوق روسيا ، الذى كان له شــأن كبير فى الماضى القريب فى تصريف كميات كبيرة من محصـــول القطن(٥) •

وقبل بداية الحرب العالمية الثانية كانت الزيادة فى الصادرات المصرية فى النصف الأول لعـــام ١٩٣٩ ، والتى بلغت قيمتهـــا ٠٠٠ر٤٧٠ر١٦ جنيها عن صادرات نفس الفترة فى العام السابق ،

والتى بلغت ٠٠٠ر٨٠٩ر١٤ ، ترجع بالدرجة الاولى الى الزيادة فى صادرات القطن المصرى(٦) ٠

ولكن مالبث أن ظهرت على السطح ، مشكلة القطن المصرى بانخفاض أسعاره ، عندما أخذت بوادر الأزمة العالمية تفرض نفسها على الأحداث ، فبينما كان سعر القنطار فى موسم ١٩٣٦/٣٥ ، ٣٥ر١٤ ريالا ، أصبح فى موسم ٣٨/٣٧ ، ٧٣ر١٠ ريالا وفى موسم ١٩٣٩/٣٨ ، ٧٨ر١٠ ريالا(٧) ، وبدا ذلك واضحا فى مجموعة الالتماسات ، التى أرسلها الأهالى الى الملك ، يستصرخونه فى تخفيف الأعباء الملقاة على عاتقهم ، بسبب انخفاض أسعار القطن ، كبرقية مزارعى مغاغة ، التى يطلبون فيها انقاذهم من البؤس الذى حل بهم ، بسبب تدهور أسعار القطن(٨) ، وكذلك فعل مزارعى جرجا(٩) ، كما طالب أهالى ناحية شوشة ، مركز سمالوط بمديرية المنيا ، بتدخل الحكومة لتحديد أسعار القطن(١٠) ، ويوضح بعض أهالى المنيا ، الأحوال التى تعيشها البلاد نتيجة انخفاض أسعار القطن من ١٧ الى ٩ ريالات للقنطار ،وهى قيمة لاتكفى مصاريف زراعته ، فأصبح الزارع فى قبضة المالك والتاجر فى قبضة البنك فضلا عن استحقاق جميع الأقساط والديون المستحقة فى شهر أكتوبر ويستصرخون الملك لوضع حد أدنى لسعر القطن ، وتحديد زراعته واغلاق البورصة والاحتفاظ بالقطن الموجود تلافيا لهبوط الأسعار(١١) ٠

واهتم مجلس النواب بهذه القضية ، وطالب النواب بتدخل الحكومة فى السوق لوقف تيار انخفاض السعر أو تحديد مساحة زراعته ، وتمثل رد الحكومة فى أن سعر القطن مرتبط بالسوق العالمية التى لا سيطرة للحكومة المصرية عليها ، وليس من مصلحة البلاد ،

أن يزيد الفرق بين سعر القطن المصرى والاقطان الأخرى المنافسة له ، زيادة غير طبيعية ، حتى لاينصرف المستهلكون عن القطن المصرى الى غيره ، وبالتالى لافائدة من التدخل المباشر فى سوق القطن ، ووعد وزير المالية بمراقبة هذه السوق ، واتخاذ مايلزم ، مع بذل الجهود لزيادة تصديره ، وفتح أسواق جديدة(١٢) .

وأضاف وزير المالية ، أن تحديد مساحة زراعة القطن ، ليس له أثر فى الاسعار ، فنسبة القطن المصرى للمحصول العالمى لاتزيد عن ٥٪ ، وأن التجارب الماضية أوضحت أن تحديد زراعته للتأثير على أسعاره سياسة خاطئة . بل وقد تفضى الى اختلال التوازن بين العرض والطلب فيما يتعلق بالحاصلات الأخرى ، والحاق الضرر بالزراع ، وأوضح الوزير أن سعر القطن فى مصر مرتبط بعاملين :

- **تخفيض نفقات الانتاج ..**

- **زيادة الطلب العالمى .**

وهو ما تعمل له الحكومة وتسعى لتحقيقه(١٣) .

وازاء عدم تحرك الحكومة ، طالب النواب فى جلسات لاحقة ضرورة اعانة القطن ليواجه منافسة القطن الامريكى ، الذى يحصل على اعانة تصدير قدرها ريال ونصف لكل قنطار أو العمل على اقلال تكاليف انتاج القطن ، كأجور النقل بالسكة الحديد ، وتكاليف الحلج التى رفعها اتحاد شركات مصانع الحليج ، من ثمانية قروش الى أحد عشر قرشا فى الوجه البحرى ، ومن عشرة قروش الى خمسة عشر قرشا فى الوجه القبلى ، فضلا عن ارتفاع تكاليف كبس القطن وأجور الشحن ، وتعجب النائب أحمد عبد الغفار(*) من سكوت

الحكومة أمام ارتفاع تكاليف القطن ، وطالبها بالتفاوض مع حكومة الولايات المتحدة بخصوص ما فرضته من ضريبة على القطن المصرى ، لحماية قطنها طويل التيلة ، والذى يقل جودة عن القطن المصرى ·

ووعدت الحكومة ببذل الجهد فى سبيل الاقلال من التكاليف ومحاولة فتح الأسواق للقطن المصرى فى روسيا (وتعذر ذلك لعدم الاعتراف بها) ، والمانيا واسبانيا ، والتفاوض مع الحكومة الامريكية ، لالغاء الضريبة التى فرضتها على القطن المصرى(١٤) ·

ولم تسفر هذه الجهود الا عن الغاء ضريبة الصادر ، التى فرضتها الحكومة المصرية ، على كل قنطار من القطن المصدر (عشرة قروش) ، واستعاضت الحكومة عما أحدثه ذلك من عجز فى الموازنة ، برفع أسعار الدخان والسكر والبن والبنزين والكيروسين(١٥) ·

ولم يؤدى هذا الاجراء الى حل لمشكلة القطن ، وكلما اقترب موعد بيع المحصول تصاعدت المشكلة ، وزادت دائرة الاهتمام بها ، سواء فى الصحافة أو من قبل النقابة الزراعية العامة ، التى طالبت بضرورة تمويل محصول القطن ، حتى لايضطر الفلاح الى بيعه بأسعار زهيدة تحت ضغط الحاجة ، والتوسع فى التسليف على مالا يستطيع بيعه عاجلا من المحصول ، انتظارا لارتفاع سعره ، وتنشيط تصدير القطن وبذرته(١٦) ، الى جانب اهتمام النواب ومقابلاتهم للمسئولين ، وتأكيدهم بضرورة تمويل المحصول وتصريفه مع تأجيل المستحق على الفلاحين ، من قروض لبنك التسليف وتقسيطها(١٧) ·

ومن الطبيعى أن تؤثر الحرب العالمية الثانية على التجارة المصرية بصفة عامة ، وتجارة القطن بصفة خاصة ، وهى العمود الفقرى للصادرات المصرية ، لتوقف التعامل مع ألمانيا ، فمثلا فقد انخفضت قيمة المشتريات الألمانية من ٢٫٦٢٨٫٠٠٠ جنيه حتى نهاية سبتمبر عام ١٩٣٨، الى ٢٫٥٥٩٫٠٠٠ جنيه فى نفس الفترة لعام ١٩٣٩ لتوقف التعامل مع ألمانيا أثناء الشهر الأخير من هذه الفترة وانخفضت بالتالى مشترياتها من القطن المصرى الخام من ٢٫٢٤٩٫٢٠٦ جنيه فى نفس الفترة لعام ١٩٣٨ ، الى ١٫٧٠٥٫٥٦٠ جنيه عن مثيلتها لعام ١٩٣٩ للسبب السابق(١٨) ، وتوقفت الصادرات القطنية الى ألمانيا عند الرقم السابق بنقص قيمته ١٫٤٢١٫٠٠٠ جنيه عمـــا صدر اليها عام ١٩٣٨(١٩) ٠

وهكذا تصاعدت مشكلة القطن وتراكمت ، نتيجة غلق الأسواق الألمانية أمام القطن المصرى ، ورأت مجموعة من النواب ، وعلى رأسهم اسماعيل صدقى ، ضرورة مناقشة هذه المشكلة ، فى الدورة غير العادية للبرلمان المصرى(٢٠) ٠

ولقد خصصت أكثر من جلسة فى هذه الدورة غير العادية ، لمناقشة أزمة القطن المصرى ، وهو مايعنى أن هذه الأزمة ، قـــد تصاعدت الى مستوى الاضطرابات العالمية ، والاجراءات المترتبة على ذلك ٠

وأدلى وزير المالية(*) ببيان الحكومة فى هذا الصدد ، مشيرا الى سياستها القطنية ، وما اتخذته من اجراءات لمواجهة الموقف ، وتناول البيان عدة أمور :

● ضمان تصريف محصول القطن

أشار البيان الى انتشار الأقطان المنافسة للقطن المصرى ، وهو مالم يكن موجودا عام ١٩١٤ ، وبالتالى فان اعتدال أسعاره هـى السبيل لتصريفه فى الأسواق ، ونظـرا لغلق أسـواق ألمـانيا ، تشيكوسلوفاكيا ، بولونيا ، أمام القطن المصرى ، وهى تسـتهلك مايصل الى ١٩٪ من مجموع الاستهلاك العالمى للقطن المصرى ، فلقد شرعت الحكومة فى التفاوض مع الحكومة البريطانية ، لزيـادة ما تشتريه من القطن ، بشكل يعوض انقطاع تصديره ، الى بعض الاسواق بسبب الحرب » ٠

● تمويل محصول القطن

أوضح الوزير عدم تمويل البنوك للقطن،عند نشوب الحرب ، لأن الحكومة البريطانية قد أصدرت تشريعا ، لمراقبة تداول الجنيـه الاسترلينى ، منعا لتسرب الأموال الى الدول المعادية ، وبالتالـى أحيط خروجه من بريطانيا بسياج من الاشتراطات ، من بينها مراقبة عمليات النقد الاجنبى فى البلاد المرغوب ارسال الاعتمادات المالية اليها ، الأمر الذى أدى الى توقف ورود الاعتمادات المالية للبنوك ، وهى أساس تمويل القطن ، وعندما أصدرت مصر تشريعا تضـمن مراقبة عمليات خروج النقد من مصر ، رفعت الحكومة البريطانية بالتالى كل القيود ، الخاصة بارسال الجنيه الاسترلينى الى مصر ، وأخذت البنوك فى تمويل المحصول(٢١) ، ولقد بلغ مجموع ما أنفقته البنوك حتى أول أكتوبر أكثر من أربعة ملايين من الجنيهات فى مقابل ثلاثة ملايين ونصف فى نفس الفترة من العام السـابق ، وأضاف أن الحكومة اتفقت مع بنك التسليف الزراعى بالتسـليف على القطن بواقع ٨٠٪ من أسعار ٢ أكتوبر بدلا من أسـعار ١٦

أغسطس (١٩٣٩) ، والأولى تزيد عن الثانية الأمر الذى يزيد السلفة ٢٠ قرشا عن القنطار بل ويدفع البنك الفرق بين أساسى التسليف لكل من يطلب ذلك .

● تنسيق عرض القطن بالسوق

أشار الوزير الى أن مخزون هذا العام من القطن ، بلغ ٧٤٠٠٠ر٧٤ قنطار مقابل ٨٣٠٠٠ر٨٣ قنطار فى العام الماضى ، ولتنظيم السوق اتفقت الوزارة مع بنك التسليف ، على التوسع فى عملية الاقراض ، حتى يصل المخزون لديه حوالى مليون قنطار ، ويتحكم فى عرضه فى الأسواق بالتدريج وحسب الحاجة .

● قيام الحكومة باتخاذ مايلزم للتأمين على القطن ، ضد أخطار الحرب ، نظرا لاعراض شركات التأمين .

● تخفيفا عن كاهل الفلاحين ، أصدرت الحكومة تعليماتها لمصلحة الأموال المقررة ، لتسهيل السبل لملاكى الاراضى الزراعية ، لدفع ماعليهم حتى لايضطروا الى بيع محصولهم ، فى ظروف غير مواتية .

ورأى الوزير أن هذه الاجراءات تؤدى الى .

● تنظيم عرض القطن حتى لايكون هناك ضغط على الأسواق .

● تسهيل السبيل أمام الزراع للحصول على حاجتهم من الأموال .

● تمكين التجار من استئناف نشاطهم ·

● تامين القطن ضد أخطار الحرب ·

● تنشيط حركة الاقبال على شراء القطن فى الأســواق الخارجية ·

● استمرار عملية التصدير ·

وفى ختام بيانه طمأن النواب على تحسن موقف القطن فى الآونة الأخيرة ، فان مجمل ماصــــدر منه فى سبتمبر ١٩٣٩ بلغ ١٧٣ر٢٩٦ قنطارا مقابل ١١٥ر٣٨٤ قنطارا فى سبتمبر ١٩٣٨ أى بزيادة قدرها ٠٠٠ر١٢ قنطار(٢٢) ·

ورغم اعتقاد النواب تحسن ظروف القطن الأخيرة ، وتوقع ازدياد الاستهلاك المحلى ، والمصدر منه للخارج ، لانتعاش الصناعة بسبب الحرب ، الا أن القطن المصرى قد تعرض لأزمة تمثلـــت فى صعوبة تصريفه وتمويله ، فضلا عن هبوط أسعاره ، ولقد أوضـــح النواب العوامل التى أدت الى هذه الأزمة :

● اعلان الحرب وماترتب عليه من قلق وعدم اطمئنـــان ، وامتداد ذلك الى السوق ، ففقد المشترون والمضاربون الجرأة الكافية على الشراء ، بالسعر الذى يكافىء قيمة البضـــاعة ، خوفـا من انخفاض الأسعار ، تأثرا بأحوال عالمية أو طارئة ، ليست فى تقديرهم وقت الشراء ·

● عدم قدرة صغار التجار ــ وهم الوسطاء فى الريف ــ على الشراء لقلة الأموال ، وهو ما يؤدى الى شرائهم لكميات قليلة من

القطن ، ويقومون بحلجها وتصديرها ، ليشـــتروا بثمنها صـــفقة أخرى ، ولم يعد التمويل مشكلة صغار التجار فقط بل كبارهم ، فلم تعد البنوك تقدم لهم التمويل الكافى ·

● امتناع بيوت التأمين على القطن ضـــد أخطار الحرب ، الأمر الذى يخشى معه التجار من تلف مايشترونه من المحصول ·

● احتجاب فرنسا عن السوق ، اذ أصبحت لاتشـــترى القطن المصرى منذ سبتمبر ١٩٣٩ ، لانشغال البواخر الفرنســية بنقـــل الجنود ، كما منعت فرنسا خروج نقدها خارج البلاد ·

● ايقاف تصدير القطن الى البلاد المحايدة وهى كثيرة فى أوربا ، فالبلاد المحايدة التى تتصل بحدود المانيا ، أو التى لا يؤمن التصدير اليها لدواع سياسية . قد فرض على تصدير القطن اليها كثيرا من الاجراءات والضمانات · فلقد طلبت الأميرالية البريطانية من المصدرين أن يقدموا كشوفا بارسالياتهم الى تلك البلاد ، فاذا ما طلبت احدى البلاد المحايدة من أحد المصدرين كمية من القطـن المصرى ، عرض الطلب على مصلحة الجمارك المصرية التى ترخص بتصدير كمية مماثلة لما صدر فى العام الماضى ، ثم يراجع قنصل بريطانيا فى الاسكندرية أعمال مصلحة الجمارك ، ليقرر ما اذا كان هناك مايدعو أو لا يدعو الى تصدير هذه الكمية ـ وهى اجراءات معقدة ـ فضلا عن الرقابة البريطانية ، للتأكد عما اذا كانت بضاعة مامن النوع،الذى يمكن استعماله فى الشئون الحربية ، ستتخذ طريقا الى بلد معاد(٢٣) ، وهذان ـ التضيق والتعطيل ـ هما من أكبـــر العوامل التى تحول دون تصريف القطن(٢٤) ·

● فقد السوق المصرى الدول المعادية لبريطانيا ، باعتبار أن

مصر حليفة لها ، بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ كألمانيا ، تشيكوسلوفاكيا ، بولونيا ٠

● تعامل بريطانيا مع مصر على أساس نظام الحصص ، أى أن ترسل أمريكا كذا ، وكذلك مصر باعتبار ما أرسلته فى العام الماضى . واستيراد البلاد المحايدة قطنها من الولايات المتحدة ، وليس من مصر التى يمتاز قطنها بالجودة ، والسعر الأقل ، فضلا عن قرب المسافة بينها وبين مصر ٠

● احتكار الحكومة البريطانية شراء بذرة القطن ، فلقد وضعت هذه الحكومة جميع مصانع البذرة تحت رقابتها ، وتولت امدادها بالكمية المطلوبة ، وتعاملت مع التجار المصريين مباشرة ، بل وحددت سعر الشراء على اساس ٥١ قرشا للاردب ، برغم أن البذرة المصرية تتمتع بمركز ممتاز فى السوق العالمى للبذرة ، فالولايات المتحدة تستهلك كل انتاجها ، والبذرة التى ترد لبريطانيا من السودان وجنوب افريقيا ، ترد اليها بعد فبراير ، فليس هناك فى الفترة بين سبتمبر وفبراير ، سوى البذرة المصرية ، التى تنفرد بريطانيا بشرائها دون غيرها ، فضلا عن أن السعر فى السوق العالمية ، يزيد على ثمن الشراء البريطانى بحوالى ٢٩٪ (٣٥) ، وكانت النقابة الزراعية قد كتبت فى هذا الشأن ، وبنفس المضمون الى رئيس الوزراء واعتبرت أن هذا السعر فيه غبن كبير على المنتج المصرى (٢٦) ، وكان على الحكومة البريطانية أن تعيد النظر فى مسألة البذرة ، بما فيه انصاف للمصريين(٢٧) ٠

وطالب النواب ، بأن تتولى الحكومة بيع البذرة ، لأنها أقدر من التجار فى التفاهم مع الحكومة البريطانية ، حول موضوع السعر بل طالبوا بتحديد ثمن البذرة بشكل يتفق وقيمتها الحقيقية وزيادة

الاستخدام المحلى لها ، اذ يمكن للمعاصر المصرية أن تعصر لحساب الحكومة بين ٥٠٠٫٠٠٠ و ٦٠٠٫٠٠٠ اردب ، لتحفظ البذرة قيمتها فى السوق ، كما طالبوا الحكومة بالاهتمام بمحصول القطن ، اذ يمثل ٩٠٪ من الثروة الأهلية ، وأن يمتد ضمانها لجميع البنوك التى تقوم بالتسليف على القطن دون اقتصاره على بنك التسليف ، وانتقدوا كذلك تأخر الحكومة فى تمويل المحصول ، بعد أن تم بيع ثلاثة ملايين قنطار بثمن بخس ، لحاجة الزراع الى الأموال ، فضلا عن الشدة فى جمع الأموال الاميرية ، الأمر الذى أدى الى انتقال الربح الى التجار ، وضياعه على مجموع الأمة(٢٨) ٠

التعويض البريطانى

ومن السياق السابق للنقاط التى أوضحها النواب – وفى مقدمتهم اسماعيل صدقى ، على المنزلاوى – كأسباب أساسية لأزمة القطن ، يتضح أن لبريطانيا اليد الطولى فى احداث هذه الأزمة فى مصر ، فقد منعت تصديره للدول المعادية لها ، بل وعن الدول المحايدة ، الى جانب احتكارها شراء بذرة القطن بأسعار أقل من السعر العالمى ، وبالتالى فقد أصبح حل الموقف فى يد بريطانيا ، التى أخذت الحكومة المصرية ، فى مفاوضاتها منذ سبتمبر ١٩٣٩ ، لايجاد حل لأزمة القطن ، ومن الطبيعى أن تنال هذه المفاوضات ، الاهتمام الأكبر فى مجلس النواب ، باعتبارها متعلقة بالمحصول الرئيسى فى البلاد ، وقد تركزت مناقشاتهم حول نقطتين أساسيتين :

- الكمية التى ستشتريها بريطانيا ٠
- السعر الذى ستشترى به القطن والبذرة ٠

وبصورة عامة ، فقد طالب النواب ، أن تشترى بريطانيا كل المحصول ، وبسعر لامغالاة فيه ، على قاعدة سعر القطن الأمريكى ، مع مراعاة فرق العملة ، وفرق القيمة النوعية للقطن المصـــرى ، مقارنا بالقطن الأمريكى ، فى خمس السنوات الماضية ، ولقد اتفقت كافة القوى السياسية فى مجلس النواب على ذلك ، فلقد أكده محمد محمود بل طالب أحمد ماهر بألا يكون البيع بسعر واحـد طـــوال الموسم ، فقد تؤدى تطورات الأحداث الى زيادة سعر القطن عن السعر المحدد ، فيتطلب الأمر تكوين لجنة مشتركة ، من أعضـــاء يمثلون الحكومة وكبار التجار ، ومايقابلهم من الجانب البريطانى ، وتنعقد دوريا لتحدد بين وقت وآخر السعر الذى تشترى به بريطانيا القطن المصرى ، وهو أمر يؤدى الى معقولية السـعر ، مع الوضـــع فى الاعتبار ، ارتفاع أسعار الحاجيات المستوردة التى تحتاجها البلاد ٠

ووافق فكرى اباظة ، على فكرة التفاوض مع بريطانيا لشراء القطن ، ولكنه طلب من الحكومة ، أن تبنى حقها فى المفاوضة على معاهدة التحالف ، وليس بناء على رجاء واستعطاف ، بل مقابـل ماقدمته مصر لها فليس « فى استطاعة الحكومة المصرية ولا الشعب المصرى القيام بواجبهم الأكمل ، الا اذا نفذت الحكومة الانجليزية روح المعاهدة ، بأن تساعد بشراء القطن كله ٠٠ » ، كما فعلـت مع دول أخرى لايربطها بها تحالف ، فقد قدمت قرضا لتركيا قدره ٠٠٠ر٠٠٠ر٢٦ جنيه بفائدة بسيطة ، كما منحت الهند ٠٠٠ر٠٠٠ر٣٧ جنيه ٠

بل ان المعارضة الوفدية ، لم تعارض هذا الاتجاه ، ولكنها طلبت تأجيل مناقشة الموضوع ، ريثما تنتهى المفاوضات مع بريطانيا حول المسألة القطنية ، وحذرت من التأخير فى الوصول الى حـــل سريع مما يلحق أكبر الضرر بالفلاحين ٠

ورأى محمد محمود ابلاغ قرار النواب الى الحكومة البريطانية اما الى السفير البريطانى فى مصر أو الى سفير مصر فى لندن(٢٩) وأصبحت المسألة مرتبطة بالنتيجة التي يمكن الوصول اليهـــا مع الحكومة البريطانية(٣٠) ٠

واذا كانت قضية القطن المصرى ، موضع اهتمام المصريين والنواب والحكومة ، فمن ناحية أخرى فقد حذر لامبسون حكومته ، من سوء الحالة الاقتصادية فى مصر ، الأمر الذى يسهل دعايات العدو ، فى اقناع المصريين ، بأن سبب شقائهم هم البريطانيون ، الذين ينتهزون فرصة الحرب ، فيخفضون أسعار القطن لمصلحتهم ، ورأى أن علاج الموقف ، يتمثل فى أن تشترى الحكومة البريطانيـــة القطن المصرى ، بأسعار ترتفع قليلا عما هو سائد آنذاك ، وأبدى السفير البريطانى أسفه ، لتأخر الحكومة البريطانية فى اتخاذ قرار فى هذا الصدد ، موضحا أن المسألة ليست حق مصر فى طلـــب المساعدة الاقتصادية ، بل هى مسألة ضرورية سياسية ، ويجب أن تتأكد الحكومة البريطانية ، أن الحرب التى تورطت فيها مصر بسبب تحالفها معها « قد جلبت الشقاء على الشعب المصرى ، نتيجة عدم التناسب بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ٠٠ ومن الخطر أن نترك المصريين تحت هذا الشعور بالظلم »(٣١) ٠

وبالتالى كانت المفاوضات البريطانية المصرية ، لعلاج المسألة القطنية منذ سبتمبر ١٩٣٩ ، ولكن الحكومة البريطانية ماطلت فى هذه المفاوضات ، الأمر الذى أدى الى زيادة انخفاض أســـعار القطن(٣٢) ، فلقد تأخرت الحكومة البريطانية فى اصدار قرارهـــا بخصوص شراء القطن المصرى ٠

لقد كان الضغط البرلمانى على الحكومة ، عاملا مؤثرا فى تحريك

هذه المفاوضات ، بل وشاركت الحكومة البريطانية فى مواجهة هذا الضغط ، باقتراح الاجابات على التساؤلات البرلمانية .

ففى النصف الثانى من أكتوبر ١٩٣٩ ، دارت المراسلات بين فسكونت هاليفكس وزير الخارجية البريطانية وسفيره فى مصر السير مايلز لامبسون ، حول الصيغة التى ستجيب بها الحكومة المصرية على سؤال فى البرلمان خاص بشراء القطن المصرى فى ١٩ أكتوبر ١٩٣٩ .. ولقد تضمنت الصيغة الأولى أن الحكومة البريطانية تعترف بأن تصريف القطن المصرى وبسعر مناسب ، قضية حيوية لمصر ، وأنها مستعدة اذا اقتضت الضرورة ، لشراء كمية خاصة من القطن المصرى ، ولكن فى الأمر مسائل فنية معقدة ، تتطلب الدراسة من الادارات الحكومية الأربع المختصة ، وليس هناك مايدعو للعمل المباشر(٣٣) ، أما الصيغة الثانية التى رأها هاليفكس لتعديل المضمون السابق فهى .. أن الحكومة البريطانية تعترف بالأهمية الحيوية لتصريف القطن المصرى ، وأنها تبحث فيما يمكن عمله للمساعدة فى تصريف المحصول(٣٤) .

وبرغم أن العبارة الثانية ، اخف وطأة من العبارة الأولى ، الا أن المعنى واحد ، وهو أنه لاقرار فى المسألة القطنية ، برغم حيويتها لمصر كما اقر بذلك هاليفكس فى الرسالتين السابقتين .

ويبرق لامبسون لحكومته ، عن صعوبة الموقف فى البرلمان المصرى ، الذى سيدعى للانعقاد فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٩ ، بخصوص القطن المصرى ، اذ ستثار حوله الاسئلة الحادة ، مالم يعلن عن شىء فى هذا الخصوص ، كما أن الصحافة المحلية ، تثير الموقف المتناقض للمساعدة التى قدمتها الحكومة البريطانية لتركيا بينما لم تستجب لقضية القطن المصرى وبذرته(٣٥) .

وعلى الرغم من هذه الصورة ، التى رفعها السفير البريطانى لحكومته ، عن صعوبة الموقف فى مصر بالنسبة للمسألة القطنيـة ، لتدارك الموقف ، فانه من ناحية أخرى ، اتخذ موقفا انطوى على التسويف والماطلة ، عندما تحدث رئيس الوزراء معه ، عن الموعد المتوقع للرد على اقتراحاته بالنسبة للقطن،لاسيما وقد قرب موعدانعقاد البرلمان ، فكانت اجابة السفير ، بأنه لايعرف ، وأن الأمر يحتاج الى وقت ، لأن المسألة موضع بحث ادارات مختصة بحكومة جلالـة الملك ، فأوضح رئيس الوزراء أن مايطلبه ، هو اعلان للمبادىء فقط ثم تأتى بعد ذلك التفاصيل ، وأن مايريده هو الاعلان عن استعداد الحكومة البريطانية لشراء ٠٠٠ر٧٠٠ر١ قنطار (٠٠٠ر٢٣٠ بالة) وهى الكمية التى كانت تصدر للأسواق التى فقدت نتيجة الحرب ، بما فيها دول البلطيق ، وكان رد السفير ـ أنه لم يخفق فى عرض الأمر على الحكومة البريطانية ، وأن توصياته تتفق أسـاسا مع ماسبق ، ومن ناحية أخرى ، فقد أشار السفير ، الى زيادة المشتريات البريطانية من القطن المصرى بأكثر من ٠٠٠ر١ بالة وهى تعـادل المشتريات الالمانية فى نفس الفترة للموسم السابق ، وأن الحكومة البريطانية على أية حال قد امتصت قيمة ما كانت تستورده الأسواق المفقودة وهو ما أقره رئيس الوزراء ، الذى أكد أن الاعلان بأن ـ ذلك هو القصد فى المستقبل ـ أمر يمكنه من مواجهة الموقف(٣٦) ٠

وأصدرت الخارجية البريطانية ، تعليماتها للسفير البريطانى لاخبار رئيس الوزراء بقرارها فى المسألة القطنية فى ١١ نوفمبر١٩٣٩ والمتضمن أنه فى حالة انخفاض أسـعار القطن ، فان الحكومـة البريطانية على استعداد لشراء كمية من القطن المصرى لاتتجاوز ١٥٥ مليون رطل بالاسعار الجارية ، وهى كمية تعـادل ما كانت

تستوعبه الأسواق الألمانية المفقودة ، وأن هذا الشراء سيكون بطبيعة الحال اضافة للحصة التجارية ، وسيستمر الشراء طيلة الحرب وعندما تنخفض الأسعار الى المستوى المذكور أو تكون دونه ·

وطلب وزير الخارجية أن يوضح السفير ، أنه اذا كان هذا العرض ، أقل كثيرا من توقعات المصريين ، فان ذلك هو أقصى ما يمكن أن توافق عليه حكومة جلالة الملك ، فهو أمر محسوب لازالة الخوف من مزيد من الخسائر الناتجة عن الحرب ، وابقاء السوق على مستواه الحالى ، فضلا عن تصريف المحصول كله بسعر معقول ، وعلى السفير كذلك أن يوضح عدة حقائق ، عند تقديم عرض الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية ·

- ان الصعوبة الأساسية ، تتمثل فى شراء الحكومة البريطانية القطن المصرى مرة واحدة ، وهو أمر يؤدى الى خسارة عند بيعه ، وليس هناك ما يؤكد على قدرة التجارة على استيعابه ، الأمر الذى يجعل العرض البريطانى مخاطرة معقولة ·

- ان مصر ليست البلد الوحيد ، الذى يعانى اقتصاديا نتيجة الحرب ، واذا كانت هناك رغبة فى مساعدتها ، فانه يجب ادراك متطلبات الدومين والمستعمرات والهند ·

- ان الغاء ضريبة التصدير على القطن الخام ، يجعل الحكومة المصرية مسئولة الى حد ما ، عن انخفاض أسعار القطن ·

- ان العرض البريطانى بخصوص شراء القطن هو تنفيذ لاتفاق الحصص(٣٧) ·

وبرغم أن العرض السابق لايحقق الأمانى المصرية ، فـــان السفير البريطانى ، قد أجل اخبار الحكومة المصرية به الى ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ ـ كما أرسل للخارجية البريطانية ـ حتى يســـتوضح من حكومته عدة نقاط تتعلق بالمقصود بالأسعار الجارية ، وعن تفضيله التحدث مع رئيس الوزراء ، شفهيا لاكتابيا عن نظام الحصص ، وغير ذلك من النقاط التى يتعذر قبل حسمها ، اعلان العرض البريطانى حتى لايحدث اضطراب على نحو غير ملائـــــم ، فى بورصـــة القطن(٣٨) ٠

وكان الرد البريطانى حول هذه التســـاؤلات ، بأن الاســـعار الجارية ، تعنى أسعار الاقفال بالاسكندرية فى ١١ نوفمبر ١٩٣٩(*) أو فى اليوم السابق لتقديم العرض البريطانى لرئيس الوزراء ، اذا رأى السفير ضرورة لذلك ، كما أشار وزير الخارجية الى الحاح السفير المصرى اليومى ، للحصول على رد الحكومة البريطانية ، بناء على ضغط حكومته ، وقد وعده الوزير باعطائـــه المرد هذا الاسبوع واخباره بالتعليمات ، التى أرسلت للسفير البريطانى فى مصر(٣٩) ٠

وأخيرا وبعد هذه المداولات بين الحكومة البريطانية وسفيرها فى القاهرة ، يخبر الأخير رئيس الوزراء ، بالعرض البريطانى ، مع تاكيده على الشرط البريطانى لاتمام الصفقة بوجوب أن تنفذ الحكومة المصرية ، اتفاق حصص القطن الذى تم فى منشستر فى نوفمبر ١٩٣٨ ، وان يعمل رئيس الوزراء ، على سرعة تمريــر اتفاق الحصص فى البرلمان ، فى أقرب وقت ممكن ، حتى يمكن للحكومة البريطانية ، أن تضع اتفاقها بخصـــوص شـــراء القطن موضع التنفيذ ٠

وأشار السفير الى شكر رئيس الوزراء للعرض البريطانى ؛ ومع اعترافه بمعقولية شروط هذا العرض ، فقد كان قلقا بعض الشىء ، بخصوص تمرير اتفاق الحصص فى البرلمان ، وأنه سوف يتحدث مع زعماء الأحزاب السياسية فى هذا الشأن ، وأنه لايستطيع اعطاء كلمته فى هذا الصدد ، قبل اتخاذ الخطوات الأساسية ، وكان السفير قد أشار باستعداد الحكومة البريطانية ، بالسير قدما فى سبيل تنفيذ الاتفاق ، اذا أعطى رئيس الوزراء كلمته بخصوص تمريره لنظام الحصص ، وعلى أية حال فقد اوضح السفير أن الأهداف البريطانية الجيدة يجب أن تقابل فى مصر بوسائل فعالة لاقرار هذا النظام(٤٠) ٠

وهكذا كان الشرط البريطانى لاتمام الصفقة ، هو موافقة مصر على نظام الحصص ، وهو ما رفضته مصر من قبل ، لأنه يكبلها ويكبل اقتصادها القومى ، بأغلال من حديد(٤١) ٠

وتدور المفاوضات للوصول الى سعر أعلى للقطن ، من جانب الحكومة المصرية ، فيرسل لامبسون الى حكومته ، بأن اللجنة البرلمانية لشئون القطن ، ترى أن هذه الاسعار (أسعار اقفال ١١ نوفمبر بالاسكندرية) برغم أنها أعلى من أسعار ٢٥ اكتوبر ، التى اتخذتها الحكومة المصرية ، كحد أدنى للدخول فى سوق القطن مشترية فى ٢٦ من نفس الشهر ، فانها لا تتوافق مع الظروف الحالية ، والتحسن المتوقع لأسعار القطن المصرى ، وطالبت باستمرار التفاوض مع الحكومة البريطانية ، بخصوص السعر ، مع الأمل فى انتهائها فى أقرب وقت ممكن ، كما أشار السفير الى مراقبة الحكومة المصرية للسوق ، واستعدادها لاتخاذ الخطوات الضرورية لحماية أسعار القطن المصرى ، بل قررت تكوين لجنة

فرعية لبحث العوامل التى تؤثر على أسعار بذرة القطن ، لتقرير الوسائل الضرورية لتحسين أسعارها(٤٢) .

وكتب رئيس الوزراء المصرى الى السفير البريطانى ، لرفع أسعار شراء القطن المصرى ، فالحكومة المصرية يحدوها الأمل ، فى أن تشترى الحكومة البريطانية القطن بالأسعار الجارية ، مذكرا اياها ، بأن القطن الذى ستشتريه بريطانيا ، لايخص الحكومة المصرية ، بل هو فى السوق ، وأن المانيا والدول التى خضعت لها ، كانت ستشتريه بالأسعار الجارية ، اذا لم تحدث الحرب(٤٣) .

ومن ناحية اخرى فقد تحدث السفير البريطانى مع حكومته ، عن ارتفاع أسعار القطن ، وأن ذلك ربما كان دافعا للجنة البرلمانية ، للدعوة لاعادة النظر فى السعر الذى عرضته بريطانيا (سعر اقفال ١١ نوفمبر) ، وأشار السفير أنه اذا أرادت بريطانيا أن تكسب ، فعليها أن تعالج الموقف من الناحية السياسية ، وبالتالى رأى العودة الى ما أشار اليه فى برقية سابقة ، الى أسعار ١٥ نوفمبر ، وهى تعنى زيادة دولار ونصف بالنسبة للقطن جيزة و ٣٧/ من الدولار بالنسبة للأشمونى(٤٤) .

وأخيرا اقتنعت الحكومة البريطانية ، بوجهة نظر لامبسون لتحقيق الأهداف السياسية ، وطلبت منه اخبار رئيس الوزراء ، باستعدادها لشراء القطن بسعر الاقفال فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ ، وأن يوضح له أن هذا القرار نهائى وغير قابل للتعديل ، وكان ذلك فى ٢٥ نوفمبر ١٩٣٩ (٤٥) .

وبالتالى ألقى رئيس الوزراء بيانه فى مجلس النواب ، والذى تضمن موافقة الحكومة البريطانية على شراء ٠٠٠ر٥٠٠ر١ قنطار من القطن بسعر اقفال ١٥ نوفمبر ١٩٣٩(٤٦) .

وهكذا يتضح مدى الاستغلال البريطانى للظروف الاقتصادية المصرية ، فلقد آثرت بريطانيا وبيوت المال فيها ، انتهاز تلك الفرصة للكسب غير المشروع على حساب مصر(٤٧) ، وكانت المعالجة البريطانية للمسألة القطنية ، موضع نقد شديد حتى من أعز أصدقاء بريطانيا من المصريين(٤٨) ، فالمماطلة والتسويف ، كانت مثار سخط فى مجلس النواب المصرى ، وعبر عن ذلك فكرى أباظة ، عندما أكد أنه كان يجب على الحليفة ، أن تقوم بواجبها وبسرعة ، ولكنها تلكأت دون مبرر ، تعللا بعدم استقرار سعر القطن ، هبوطا وصعودا ، فى نفس الوقت الذى تقدم فيه المساعدات لدول أخرى غير حليفة ، كرومانيا وتركيا ، بل كان يجب عليها أن تساعد مصر ، لا منة منها ، انما مقابل بضاعة ضرورية لها فى مصانعها وعملها الحربى(٤٩) .

بل ان الصحف البريطانية قد لامت حكومتها على هذه المماطلة ، فقالت « المانشستر جارديان » أن طول المفاوضات أدى الى بعض القلق فى الدوائر الزراعية المصرية ، وأن الشعور العام فى مصر ، يرى عدم الانصاف فى المعاملة البريطانية بينما أعطت مصر بريطانيا كل مساعدة(٥٠) ، وقالت « التيمس » ان طول المفاوضات ، أدى الى شعور متزايد بالخيبة فى جميع الدوائر المصرية ، لعدم البت السريع من الحكومة البريطانية ، فى شراء القطن المصرى ، أو على الأقل شراء الكميات التى تعادل ما كانت تستطيع بيعه ، الى البلدان المحايدة أو بلاد الأعداء(٥١) ، كما أكد رئيس الوزراء المصرى فى ابريل ١٩٤٠ ، غضب المصريين الشديد لمسألة القطن ، فبريطانيا لم تعامل مصر حليفتها ، مثلما عاملت غيرها مثل تركيا وغيرها ، عندما اشترت منتجاتها حتى لا تصل الى الأعداء(٥٢) ، بل ساد الاعتقاد ، أن مصر حليفة بريطانيا قد

عوملت فى مسألة القطن أكثر قسوة من الولايات المتحدة ـ وهى دولة محايدة ـ فالسيطرة كانت كاملة ، على تصدير القطن المصرى للدول المحايدة ، وهو مالم يحدث بالنسبة للقطن الامريكى(٥٣) ٠

وكان الجميع يأملون أن تشترى بريطانيا محصول القطن كله ، كما رأت كل القوى السياسية فى مصر ، كما سبق القول ، بل ان الغرفة التجارية المصرية بلندن فى كتاب رئيسها اللورد « جرينود » الى المستر تشمبرلن رئيس الوزراء البريطانى ، اشارت الى أنه من الأهمية القومية ، أن تختم الحكومة البريطانية ، مفاوضاتها مع الحكومة المصرية ، بشراء محصول القطن كله وبذرته ومايستخرج منها ، خشية أن تشحن مصر بضائع الى البلدان المحايدة ، تجد طريقها فيما بعد الى ألمانيا ، التى تشعر بحاجتها الى القطن ، وذلك بصرف النظر عن مسألة احتياجات أصحاب المصانع البريطانية(٥٤) ٠

اجراءات الحكومة المصرية

والى جانب الصفقة البريطانية ، لشراء مليون ونصف المليون قنطارا من القطن المصرى(٥٥) ، فقد أسفرت جهود النواب والحكومة ، الى صدور عدة قرارات ، لمعالجة الأزمة القطنية عام ١٩٣٩ ، طبقا لما أسفرت عنه مناقشات النواب ٠

أولا ٠٠ أصدرت الحكومة قرارها بالتأمين الحكومى للقطن المحلوج ، ضد الأخطار الناتجة عن أعمال الحرب ، فكان القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٣٩(٥٦) ٠ وصدرت القرارات الوزارية أرقام ٧٨ ، ٩٤ لسنة ١٩٣٩ ، المنظمة لعملية التأمين ، والتى تضمنت تأمين الحكومة المصرية ، على الأقطان المحلوجة ، سواء أكانت

بالمحالج أو بالمكابس أو بالمخازن والشون ، أو كانت منقولـــة من جهة لأخرى داخل مصر ، ضد التلف الناتج من الحرب ٠

ولقد أوضحت هذه القرارات ، كيفية التأمين ، وحددت رسومه طبقا للمناطق التى قسم اليها القطر المصرى ، على أن تقوم شـركة اسكندرية للتأمين بعمليات التأمين فى منطقة محافظة الاسكندرية ، وتتولى شركة مصر لعموم التأمينات ، هذه المسئولية فى بقيـــة أنحاء القطر ، أما عمليات التأمين على القطن المنقول ، فتقوم به أية شركة منهما(٥٧) ، وحدد المرسوم عقوبة المخالف لأحكامـه ، وقدرها عشرة قروش على كل قنطار لم يؤمن عليه(٥٨) ٠

وحيث ان القرار الوزارى رقم ٧٨ فى المادة السادسة عشرة قد نص على تأليف لجنة فنية استشارية بوزارة الماليـــة ، يكون اختصاصها ابداء الرأى فى جميع المسائل الخاصة ، بتنفيذ نظام التأمين على القطن ضد أخطار الحرب ، ولوضع شروط بوليصة التأمين والتعديلات التى ترى ادخالها عليها ، فقد صدر القـــرار الوزارى رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٩ لتشكيل اللجنة المعنية طبقا للقرار الوزارى(٥٩) ٠

ثانيا ٠٠ دخول الحكومة مشترية فى سوق القطن

قررت الحكومة فى ٢٥ أكتوبر ١٩٣٩ ، أن تتقدم مشتريه فى البورصة لكل الفليارات(*) عن مواعيد الاستحقاق المختلفة ، لعقود القطن بسعر أدنى يحدد بقرار من مجلس الوزراء ، لتمنع بذلـك كل هبوط غير عادى ، فى سعر القطن ببورصة الاسكندرية ، وقررت الحكومة اتخاذ أسـعار ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ ، بدلا من أسـعار ٢٥ اكتوبر ، وهو ما يحقق زيادة فى الأسعار ، بما يتراوح بين ريال

ونصف الريال(٦٠) ، ولقد أحدث القرار تأثيرا فى سوق القطن(٦١) ، ولم يؤدى الى تثبيت قيمة الثروة الزراعية فقط ، بل امتد هذا الأثر ، الى تحديد قيمة الأراضى الزراعية وايجارها(٦٢) .

ثالثا .. تمويل المحصول

اتفقت وزارة المالية مع بنك التسليف الزراعى ، على اقراض المزارعين برهن أقطانهم بنسبة ٨٠٪ من الأسعار الجارية(٦٣) ، بل ان مجلس النواب ، وافق على مرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٣٩ ، بالاذن للحكومة فيما يتعلق بالقروض على القطن ، التى تصدرها بنوك غير بنك التسليف الزراعى ، بأن تمنح كفالتها فى حدود مليون قنطار ، لتغطية العجز الذى تتحمله البنوك المذكورة ، من جراء هبوط أسعار القطن ، وذلك بشرط أن يكون الاقراض للزراع لمدة لاتتجاوز ثلاثة أشهر ، وأن يكون البنك قد دفع ٨٥٪ من قيمة القطن المرتهن ، محسوبة بسعر اقفال اليوم السابق ، على يوم طلب القرض(٦٤) .

رابعا .. الغاء ضريبة الصادر على القطن

ألغت الحكومة ضريبة الصادر على القطن ، وقدرها عشرة قروش لكل قنطار فى ١٣ أغسطس عام ١٩٣٩ ، كما سبق القول ، بل تنازلت الحكومة عن هذه الضريبة فيما قبل صدور الالغاء ، واتصلت باتحاد مصدرى الأقطان فى الاسكندرية ، وحصلت على تعهد منه بأن يدفع الى خزانة الدولة ، الضريبة على الكميات التى تم بيعها للغزالين قبل تاريخ الغاء هذه الضريبة ،ولم تصدر الا بعد ذلك التاريخ(٦٥) .

خامسا : انشاء مصلحة جديدة للقطن بوزارة المالية

ولقد تضمن اختصاصها :

- الاختصاصات الحاليـة بوزارة المالية فى شئون القطن ودورصاته ٠
- الاشراف على حلج القطن ٠
- أعمال مكتب منع خلط القطن ٠
- أعمال مكتب اختبار رطوبة القطن فى الاسكندرية ٠
- أعمال الشعبة المصرية للجنة المشتركة للقطن المصرى ٠
- الاشراف على حلقات القطن (٦٦) ٠

سادسا : تشكيل لجنة برلمانية لبحث مسألة القطن

تم تشكيل لجنة برلمانية لهذا الهدف ، بناء على اقتراح ابراهيم عبد الهادى ، وزير الدولة للشئون البرلمانية ، مثلت فيها الاتجاهات المختلفة ، فضلا عن مراعاة التخصص(٦٧) ، ومالبث أن تطـورت هذه اللجنة ، واتسع نطاق اختصاصها لتشمل القطن والمحاصيل الأخرى ، وسميت لجنة القطن والمحاصيل(٦٨) ٠

ومن هذا السياق يتضح

- أن مجلس النواب فى الهيئة النيابية السابعة ، قد أولى مسألة القطن عام ١٩٣٩ ، اهتماما كبيرا ، اذ فرضت هذه القضية

نفسها لخطورتها ، على مسرح الاحداث ، متساوية فى ذلك مع أحداث الحرب ، وتعرضت خطب العرش والرد عليها لهذه القضية(٦٩) فضلا عن المساحات الكبيرة التى شغلتها المسألة القطنية فى جلسات المجلس(٧٠) ٠

● التعاون التام بين لجنة القطن البرلمانية والنواب مع الحكومة ، وهو ما أشار اليه رئيس الوزراء ، عندما أشاد بالمعاونة الصادقة ، التى لقيتها الحكومة من النواب ، كما أوضح اسماعيل صدقى رئيس اللجنة البرلمانية ، أن التعاون تام بين اللجنة والحكومة ، فكان مجلس الوزراء يجتمع ، بعد ساعات قليلة من اجتماع اللجنة « ليقرر على الفور ما ينتهى اليه الرأى بيننا وبين حضرات أعضاء الحكومة ، الذين كانوا معنا باستمرار ، والذين بدا من روحهم ورغبتهم الصادقة على ماتقدمت بالشكر من أجله »، وهو ما أكده على المنزلاوى عضو اللجنة(٧١) ، فجميع ماتخذه مجلس الوزراء من مشروعات قوانين ، تتعلق بالمسألة القطنية ، كانت نتاج اتفاق اللجنة مع الحكومة(٧٢) ، بل ان الحكومة كانت تعرض على اللجنة البرلمانية ، ما توصلت اليه فى مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية ، حول سعر شرائها للقطن المصرى(٧٣) ، وهو ما أشار اليه لامبسون عن دراسة اللجنة للعرض البريطانى ، فى ١٧ نوفمبر ١٩٣٩ ، وقرارها باستمرار المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، اذ أن أسعاراقفال ٢٥ اكتوبر لا تتفق مع الأحوال الحالية للسوق ، أو التحسينات المنتظرة فى سوق القطن ، وهو ما سبق بيانه (٧٤) ، فكانت المفاوضات اللاحقة ورفع السعر ٠

● الاستغلال البريطانى

وقد اتضح مدى هذا الاستغلال فى عدة نواح :

● تقييد التعامل المصرى مع الدول الحيادية

اذا كانت حالة الحرب ، تقضى منع تصدير القطن الى البلاد الالمانية ، فليس هناك ما يمنع من تصديره الى البلاد المحايدة ، تحت اشراف ذوى الشأن ، ولاسيما الى البلاد البعيدة ، كاليابان والصين والهند وأمريكا ، وهى بلاد لاصلة لها بألمانيا •

أما فيما يختص بالبلاد القريبة من ألمانيا ، ففى الامكان أن تقاس احتياجاتها من القطن المصرى ، بقياس صادرات السنوات الأخيرة ، وأن يحدد الاصدار اليها على هذا الأساس ، مع زيادة التحوط والتحفظ حينما توجد أقل شبهة فى المعاملات(٧٥) •

ولكن الامبريالية البريطانية اتخذت اجراءات مشددة ، ازاء التجارة المصرية مع تلك الدول كما سبق التوضيح(٧٦) ، واذا كان رئيس الوزراء المصرى ، قد أعلن أن مصر رفضت الطلبات الكثيرة ، التى انهالت على مصر من الدول المحايدة ، خشية أن يتسرب القطن ، الى الدول المعادية للجبهة البريطانية ، بدافع من روح التعاون مع الحليفة(٧٧) ، فان الحقيقة هى أن مصر كانت مسلوبة الارادة فى هذا الصدد ، فالارادة المتحكمة فى ذلك هى بريطانيا ، فلم تكن القيود خاصة بالقطن فقط ، بل خضع التصدير والاستيراد كله ، لرقابة فعالة من السلطات البريطانية و •• المصرية(٧٨) ، فلقد منعت بريطانيا مصر من تصدير الفائض من اقطانها الى الدول المحايدة ، حتى لا يؤثر على الحصار التجارى ضد ألمانيا ••(٧٩) •

ولقد كتب لامبسون الى حكومته عن شكوى المصريين ، لتفريق بريطانيا فى المعاملة بين مصر والولايات المتحدة ، فى موضوع الرقابة على السلع الممنوع تصديرها ، ففى الوقت الذى تحرم فيه مصر من تصدير أقطانها الى الاسواق ، يسمح بذلك للولايات المتحدة(٨٠) ·

فلقد أفادت الولايات المتحدة من حيادها ، فى مضاعفة صادارتها من القطن الى البلاد المحايدة الأخرى ، فقد تضاعفت هذه الصادرات من سبتمبر الى نوفمبر ١٩٣٩ ، عما كانت عليه فى السنوات السابقة ، وزادت صادرات القطن الامريكى الى أسوج ، فى تلك الفترة ، أضعاف ما كانت عليها فى مثل هذه الفترة عام ١٩٣٨ ، والى الضعف فى النرويج ، وفى هولندا أكثر من ثلاثة أضعاف ، وفى يوغسلافيا ما يقرب من خمسين فى المائة ، بينما انخفضت أسعار القطن فى مصر الى ما دون العشرين ريالا بكثير ، وارتفعت أسعار الأقطان الأخرى ، التى هى دون القطن المصرى مرتبة الى ثلاثين ريالا تقريبا ، فخسرت مصر من حيادها فى حين كسبت الدول الأخرى(٨١) ·

● عدم نجدة بريطانيا لمصر فى أزمتها الاقتصادية

فرغم أن معاهدة ١٩٣٦ قد نصت على التعاون وتبادل النجدة ومنها بطبيعة الحال حل مشاكل مصر الاقتصادية ، ورغم أن مصر قد قدمت كل ماتستطيع للحليفة ، فبريطانيا لم تشتر المنتجات الزراعية المصرية ، بينما استوردت ما احتاجت اليه ، من قبرص والهند واستراليا ، وبأسعار أعلى مما تبتاع به أمثالها في مصر(٨٢) ·

فالاحتكارات البريطانية ، تحكمت بلا شريك فى ثروة البلاد الأساسية ، فتباطأت وترددت فى شراء القطن المصرى ، أو الكميات التى كانت تصدرها مصر ، الى الدول المحاربة أو المحايدة ، وكان لذلك أثره على سوق القطن ، وأخيرا وافقت على شراء حوالى مليون ونصف مليون قنطار بأسعار ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ وهى حوالى ١٢ر٢٧ ريال للأشمونى ، ١٣ر٢٩ ريال للجيزة ٧ ، ١٤ر٤١ ريال للسكلاريدس ، متناسية ما أحدثته الحرب من ارتفاع فى الأسعار بل اشترطت لشرائها بهذه الاسعار ، موافقة مصر على نظام الحصص ، ومعنى هذا ، كما قال مصطفى النحاس فى أول ابريل ١٩٤٠ · « ان حليفتنا لا تكتفى بشراء مقدار قليل من أقطاننا بأبخس الأثمان ، بل تهددنا بحرماننا حتى من هذا القليل ، اذا لم تقبل مصر بنظام الحصص الذى رفضته مصر من قبل ، بعد أن تبينت أنه يكبلها ويكبل اقتصادها القومى ، بأغلال من حديد ·· »(٨٣) ·

● احتكار بريطانيا تجارة بذرة القطن

وهو ماسبق بيانه ، وبسعر منخفض عن قيمتها فى الأسواق ·

ومن ذلك يتضح ، مدى الغبن الذى تعرضت له مصر ، من قبل بريطانيا سواء فى شراء بريطانيا القطن المصرى وبذرته ، أو فى منع مصر من تصديره للدول المحايدة ·

هوامش الفصل الثاني

(١) عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٤٨/٣٧ ، ص ٤١ ، ٤٢ ٠

(٢) الاهرام ١٢ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٨٩ ٠

(٣) محمد محمد الوكيل ٠ المرجع السابق ، ص ٢٣ ٠

(٤) مضابط مجلس النواب ٠ الجلسة السابعة عشر فى ٢٠ ـ ٦ ـ ١٩٣٧، ملحق رقم ٤ ، ص ٦٢٠ ، ٦٢١ ٠

(٥) نفس المصدر والجلسة . ملحق رقم ٤ ، ص ٦٢٣ ـ ٦٢٥ ٠

(٦) F.O. 407/223 No. 1105 E. op. cit., P. 171.

(٧) حازم سعيد عمر : القطن فى الاقتصاد المصرى وتطور السياسة القطنية ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٥٨ ٠

(٨) وثائق عابدين ، محفظة رقم ٥٩٦ (القطن ١١ ـ ٢ ـ ١٩١٣ ـ ٣ ـ ٢ ـ ١٩٥٢) . التماس رقم ٢٠٤ فى ١٦ اكتوبر ١٩٣٧ ٠

(٩) نفس المصدر والمحفظة ، التماس رقم ١/١٨١/٧٣٤ فى ١٧ اكتوبر ١٩٣٧ ٠

(١٠) نفس المصدر والمحفظة ، التماس رقم ١/١٨٤/٧٣٤ فى ٢٠ اكتوبر ١٩٣٧ ٠

(١١) نفس المصدر والمحفظة ، التماس رقم ١٩٦ فى ٢٩ اكتوبر ١٩٣٧ ٠

(١٢) مضابط مجلس النواب ، الجلسة السابعة والعشرين فى ١١ يوليو ١٩٣٨ ٠ ص ١٠٥٧ ٠

(١٣) نفس المصدر والصفحة ٠

(*) من كبار الملاك ٠

(١٤) مضابط مجلس النواب ، الجلسة التانية والتسعين أول أغسطس ١٩٣٩ ، ص ٣٤٣٧ ، ٣٤٣٨ ٠

(١٥) الاهرام ١٣ ، ١٤ ـ ٨ ـ ١٩٣٩ أعداد ١٩٧٢٧ ، ١٩٧٢٨ ٠

(١٦) نفس المصدر ٢٦ ـ ٩ ـ ١٩٣٩ ، عدد ١٩٧٧١ ٠

(١٧) نفس المصدر ٢٨ ـ ٩ ـ ١٩٣٩ ، عدد ١٩٧٧٣ ٠

(١٨) F.O 407/224 No. 1548 E. Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, December 16, 1939, P.P. 1, 2.

(١٩) F.O 407/224 No. 366 E Sir. M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, April 10, 1940, P. 55.

(٢٠) الاهرام ٢ ـ ١٠ ١٩٣٩ ، عدد ١٩٧٧٧ ٠

(*) حسين سرى ٠

(٢١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثالثة للدورة البرلمانية غير العادية . ٧ اكتوبر ١٩٣٩ ، ص ٣٢ ٠

وعاصم الدسوقى مصر فى الحرب العالمية الثانية ، ص ١٩٣ ٠

(٢٢) مضابط مجلس النواب الجلسة الثالثة للدورة البرلمانية غير العادية ، ٧ اكتوبر ١٩٣٩ ، ص ٣٢ ـ ٣٤ ٠

(٢٣) نفس المصدر والجلسة ، ص ٣٥ ـ ٤٠ ٠

(٢٤) يوسف النحاس ٠ القطن فى خمسين عاما ، ص ٤٣٠ ٠

(٢٥) مضابط مجلس النواب ، الجلسة التالثة للدورة البرلمانية غير العادية ، ٧ اكتوبر ١٩٣٩ ، ص ٤٠ ، ٤١ ٠

(٢٦) الاهرام ٢٠ ـ ١١ ـ ١٩٣٩ ، عدد١٩٨٢٨ ٠

(٢٧) يوسف النحاس ٠ المرحع السابق ، ص ٤٣٢ ٠

(٢٨) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثالثة ، للدورة البرلمانية غير المعادية ، ٧ اكتوبر ١٩٣٩ ، ص ٤١ ـ ٤٥ ٠

(٢٩) نفس المصدر والجلسة ، ص ٤٤ ، ٥١ ـ ٦٠ ٠

(٣٠) الاهرام ١٠ ـ ١٠ ـ ١٩٣٩ عدد ١٩٧٨٥ ٠

(٣١) محمد جمال الدين المسدى وآخرون . مصر والحرب العالمية الثانية، ص ١٨٥ .

(٣٢) نفس المرجع ، ص ١٨٤ .

(٣٣) F.O.407/223 No. 771 Tel, Viscount Halifax to Sir M. Lampson, Foreign Office, October 19, 1939, P. 174.

(٣٤) F.O. 407/223 No. 778 Tel. Viscount Halifax to Sir M. Lampson Foreign Office, October 19, 1939, P. 175.

(٣٥) F.O. 407/223 No 712 Tel. Sir M. Lampson to V. Halifax, Cairo, November 1, 1939, P. 175.

(٣٦) F.O. 407/223 No. 718 Tel. Sir M. Lampson to V. Halifax, Cairo, November 3, 1939, P. 175.

(٣٧) F.O. 407/223 No. 827 Tel. Viscount Halifax to Sir M. Lampson, Foreign Office, November 11, 1939, P 176.

(٣٨) F.O. 407/223, No. 736 Tel Sir M Lampson to Viscount Halifax, Cairo, November 12, 1939, P.P 176, 177.

(*) سعر اقفال بورصة الاسكندرية فى ١١ نوفمبر ١٩٣٩ هو ١١٫٩٠ ريالا للقنطار (مضابط مجلس النواب ، الجلسة الرابعة والسبعين فى ١٨ أغسطس ١٩٤١ ص ٢٠١٩) .

(٣٩) F O. 407/223 No. 835 Tel. Viscount Halifax to Sir M Lampson, Foreign Office, November 15, 1939, P. 177.

(٤٠) F O. 407/223 No. 744 Tel., Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, November 16, 1939, P. 178

(٤١) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٤٢) F O. 407/223 No. 747 Tel. Sir M Lampson to Viscount Halifax, Cairo November 17, 1939, P 179.

(٤٣) F.O. 407/223 No. 755 Tel Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, November 22, 1939, P. 180.

(٤٤) Ibid, P. 181,.

F.O. 407/223 No. 750 Tel. Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, Novimber 18, 1939, P. 180.

(٤٥) F.O. 407/223 No. 858 Tel. Viscount Halifax to Sir M. Lampson, Foreign Office, November 25, 1939, P. 181.

(٤٦) F.O 407/223 No. 769 Tel Lampson to Viscount Halifax, Cairo, November 30, 1939, P. 181.

(سعر اقفال بورسة الاسكندرية فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ ، ٢٩و١٢ ريال للقنطار ، مضابط مجلس النواب ، الجلسة الرابعة والسبعين ، ١٨ اغسطس ١٩٤١ ، ص ٢٠١٩) .

(٤٧) عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٤١ ، ٤٢ .

(٤٨) محمد جمال الدين المسدى وآخرون المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(٤٩) مضابط مجلس النواب . الجلسة الثالثة فى ٢٧ ــ ١١ ــ ١٩٣٩ ، ص ٤١ .

(٥٠) الاهرام ١ ــ ١٢ ــ ١٩٣٩ ، عدد ١٩٨٣٧

(٥١) نفس المصدر ٣ ــ ١١ ــ ١٩٣٩ عدد ١٩٨٠٩ .

(٥٢) F.O. 407/224 No 237 Tel Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, April 17, 1940, P. 53

(٥٣) F.O. 407/224 No. 248 Tel. Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, April 20, 1940, P. 59.

(٥٤) الاهرام ٣ ــ ١١ ــ ١٩٣٩ عدد ١٩٨٠٩ .

(٥٥) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الخامسة ، ٢٩ ــ ١١ ــ ١٩٣٩ ، ص ٧٩ .

(٥٦) نفس المصدر ، الجلسة السابعة ، ١١ ــ ١٢ ــ ١٩٣٩ ص ١٥٤ .

(٥٧) الوقائع المصرية ، العدد ١٢٥ ، ٣٠ ــ ١٠ ــ ١٩٣٩ ، ص ١ ، ٢ .

(٥٨) نفس المصـــدر ، العـــدد ١٣٠ غير اعتيادى ٧ ــ ١١ ــ ١٩٣٩ ص ١ ــ ٣ .

(٥٩) ويتكون من مدير مكتب التأميات بوزارة المالية رئيسا ، وعضوية مدير ادارة الشئون القطنية بوزارة المالية ، مندوب من كل من الشركتين ، المرخص لهما بالقيام بعمليات التامين على القطن ، ثلاثة من رجال التأمين ، ينتخبون من ثلاث شركات تأمين مختلفة ، الى جانب السكرتير ، والشركتان هما شركة اسكندرية للتأمين ، وشركة مصر لعموم التأمينات ، اما الشركات الأخرى التى تم اختيارها ، فهى شركة جريشام للتأمين على الحياة ، شركة

أوربين للتأمين ، وتولى السكرتارية ، مستر ج • مارشال المحاسب القانونى (الوقائع المصرية عدد ١٢٥ ، ٣٠ اكتوبر ص ٢ ، الاهرام ٢٩ ـ ١٠ ـ ١٩٣٩، ١ ـ ١١ ـ ١٩٣٩ عددى ١٩٨٠٤ ، ١٩٨٠٧) •

(*)الفليارة La Filliere هى الصك الذى يتبت شراء المشترى للبضاعة ، وأن البائع مستعد لتسليمها فى الميعاد ، وتصدر فليارة واحدة لكل ٢٥٠ قنطار من القطن أو ٥٠٠ اردب من البذرة (مليكه عريان : البورصة ، الطبعة الثانية ، ١٩٤١ ، ص ٦٥) •

(٦٠) مضابط مجلس النواب ، الجلسة السادسة ، ٤ ـ ١٢ ـ ١٩٣٩ ، ص ١٠٠ •

(٦١) الاهرام ٣ ـ ١٢ ـ ١٩٣٩ عدد ١٩٨٣٩ •

(٦٢) نفس المصدر ٣٠ ـ ١٠ ـ ١٩٣٩ عدد ١٩٨٠٥ •

(٦٣) نفس المصدر ٣ ـ ١٠ ـ ١٩٣٩ عدد ١٩٧٧٨ •

(٦٤) مضابط مجلس النواب ، الجلسة السابعة ، ١١ ـ ١٢ ـ ١٩٣٩ ، ص ١٥٥ •

(٦٥) نفس المصدر ، الجلســة الثانية عشـر ، ٢ ـ ١ ـ ١٩٤٠ ، ص ٣٢٨ •

(٦٦) الاهرام ٥ ـ ١١ ـ ١٩٣٩ عدد ١٩٨١١ •

(٦٧) ولقد ضمت هذه اللجنة ، اسماعيل صدقى ، على المنزلاوى ، عطا عفيفى ، أحمد عبد الغفار ، السيد موسى (مضابط مجلس النواب ، الجلسة السابعة ، ١١ ـ ١٢ ـ ١٩٣٩ ، ص ١٥٥) •

(٦٨) مضابط مجلس النواب ، الجلسة العشرين ، ١٢ ـ ٢ ـ ١٩٤٠ ، ص ٦٠٩ (وقد ضمت اليها النائب سليمان بدوى) •

(٦٩) نفس المصدر ، الجلسة السابعة ، ١١ ـ ١٢ ـ ١٩٣٩ ، ص ٤٥ •

(٧٠) نفس المصدر ، جلسات المجلس أغسطس ـ ديسمبر ١٩٣٩ •

(٧١) نفس المصدر ، الجلسة الخامسة ، ٢٩ ـ ١١ ـ ١٩٣٩ ، ص ٧٩ •

(٧٢) الاهرام ٢٤ ـ ١٠ ـ ١٩٣٩ ، ٣٠ ـ ١١ ـ ١٩٣٩ عددى ١٩٧٩٩ ، ١٩٨٣٦ على التوالى •

(٧٣) نفس المصدر ١٨ ـ ١١ ـ ١٩٣٩ عدد ١٩٨١٤ •

(٧٤) F.O. 407/223 No. 747, Tel., op. cit., P. 179

(٧٥) الاهرام ٢١ ـ ١٠ ـ ١٩٣٩ عدد ١٩٧٩٦ •

(٧٦) مضابط مجلس النواب ، الدورة البرلمانية غير العادية ، الجلسة الثالثة ، ٧ اكتوبر ١٩٣٩ ، ص ٣٩ ، ٤٠ ٠

(٧٧) الاهرام ١١ ـ ١٠ ـ ١٩٣٩ عدد ١٩٧٨٦ ٠

(٧٨) محمد جمال الدين المسدى وآخرون المرجع السابق ، ص ١٨٥ ٠

(٧٩) عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٤١ ، ٤٢ ٠

(٨٠) محمد جمال الدين المسدى ، وآخرون ٠ المرجع السابق ، ص ١٨٦ ؛
F.O. 407/224 No. 248, Sir. M. Lampson to V. Halifax, April 20, 1940, P. 59.

(٨١) عبد العظيم رمضان ٠ المرجع السابق ، ص ٤١ ، ٤٢ ؛
والاهرام ٢ ـ ٤ ـ ١٩٤٠ عدد ١٩٩٥٨ ٠

(٨٢) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثالثة ٢٧ ـ ١١ ـ ١٩٣٩ ، ص ٤١ ٠

(٨٣) عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ٤٣ ٠
والاهرام ٢ ـ ٤ ـ ١٩٤٠ عدد ١٩٩٥٨ ٠

الفصـــل الثــالث

دخــول ايطاليــا الحــرب
ومحــاولة الاحتواء البريطــانى

- الاجراءات الحكومية لمواجهة الموقف ·
- المعارضة الوفدية ·· مذكرة الوفد أول ابريل ١٩٤٠ ·
- شراء بريطانيا المحصول لاحتواء الأزمة ·
- القوى السياسية والاتفاق البريطانى ·
- الاجراءات التنفيذية للاتفاق ·

الاجراءات الحكومية لمواجهة الموقف

لقد تتبعت الدوائر الاقتصادية ، وخاصة الدوائر القطنية باهتمام شديد ، تطورات معارك الحرب العالمية الثانية ، وكانت تأمل عدم امتدادها الى البحر الأبيض المتوسط ، الذى يعد الطريق الرئيسى لتصريف المحاصيل ، لاسيما القطن ٠٠٠ عصب الاقتصاد المصرى(١) ، وأخذت أسعار القطن فى الهبوط منذ فبراير ١٩٤٠ ، وزادت الحالة سوءا بدخول ايطاليا الحرب(٢) فكان اعلان موسلينى دخوله الحرب مع ألمانيا ضد الحلفاء ، ذا أثر سىء فى مختلف الأوساط المالية والاقتصادية ، اذ توقفت تجارة القطن الى حد كبير(٣) فلم يتجاوز ما صدر منه فى النصف الأول من شهر يوليو ١٩٤٠ ، ٣٢٩ بالة مقابل ٤٦ ألف بالة فى مثل هذه الفترة من العام الماضى(٤) ٠

واجمالا فمنذ دخول ايطاليا الحرب ، توقفت الأعمال فى أسواق القطن والبذرة(٥) ، وتوقفت حركة التصدير تماما من ميناء الاسكندرية(٦) لاغلاق طريق البحر المتوسط فى وجه تجارة

القطن(٧) ، فكانت أزمة القطن بالنسبة للمحصول الجديد ، الذى كان على وشك الحصاد(٨) ، ولقد بلغ محصول القطن لموسم ١٩٤٠ حوالى ٩½ مليون قنطار ، بالاضافة الى ما تبقى من محصول الموسم الماضى ، ويقدر بحوالى مليون ونصف المليون قنطارا ، فيصبح المجموع عشرة ملايين قنطار وثلاثة أرباع المليون ، قد سدت أمامها الأسواق الاوروبية بدخول ايطاليا الحرب(٩) .
ولمواجهة هذا الموقف الصعب اتخذت الحكومة عدة اجراءات تمثلت فى :

● استمرار دخول الحكومة مشترية فى سوق القطن

اجتمعت لجنة القطن البرلمانية فى ١٧ يناير ١٩٤٠ ، مع على ماهر رئيس الوزراء ووزير المالية ، ووكيل الوزارة لشئون القطن ، وغيرهم من المسئولين فى بورصة الاسكندرية ومكتب القطن ، للبحث فى هبوط اسعار القطن ، وطالبت اللجنة برفع السعر ، الذى تدخل على أساسه الحكومة ، مشترية فى سوق القطن ، فالسعر القديم لم يعد يتفق مع قيمة القطن الحقيقية والأسعار العالمية ، كما أشارت اللجنة الى الصعوبات ، التى يجدها المصدرون المصريون ، فى تصدير الكميات التى باعوها لبلاد محايدة ، وذلك بسبب ماتبديه الأميرالية البريطانية ، من التشدد فى نقل هذه الكميات .

وناقش مجلس الوزراء هذه الموضوعات ، ووافق على مناشدة الحكومة البريطانية ، للعمل على تسهيل مرور القطن المصرى ، المصدر الى البلاد المحايدة ، أسوة بما يجرى بشأن القطن الأمريكى ، كما وافق على رفع سعر شراء القطن ، بسعر

اقفال ١٥ ديسمبر ١٩٣٩ وهو أعلى من سعر اقفـــال ١٥ نوفمبر ١٩٣٩(١٠) .

وبالتالى صدر مرسوم بقانون ، باستمرار تدخل الحـكومة مشترية ، فى سوق القطن لاستحقاقات المحصول الجديد ، بالسعر الجديد لعدة عوامل :

● لا يحسن تدعيم بعض الاستحقاقات دون البعض الآخر ، فطالما أن الحكومة ترى حفظ الأسعار ، عند مستوى معين ، فان هذا الاجراء يجب أن ينصب على كافة الاستحقاقات ، التى يجرى فيها التعامل ، والا نشأ اضطراب بين الاستحقاقات المختلفة ، بســـبب المحافظة على مستوى معين فى بعضها دون البعض الآخر .

● من المصلحة أن تدعم أسعار المحصول .

● ليس فى هذا الاجراء مجازفة كبيرة ، فالحكومة لن تبدأ الشراء الا عند نزول الاسعار ، الى مستوى ٧ ديسمبر ، وهـــى الآن فى مستوى أعلى منه بكثير ، والمتوقع أن تظل ثابتة ، لاحتمال تحسن المراكز الاحصائى للأقطان ، بسبب ظروف الحرب القائمة .

● مادامت الحكومة مستعدة للمجازفة والشـــراء ، عند هبوط الأسعار الى مستوى ٧ ديسمبر ، للاستحقاقات القريبة التى تعتبره ، أقل مايجب أن تكون عليه أسعار القطن المصرى ، فان من واجبها أن تدعم تلك الأسعار لكافة الاستحقاقات ، القريبة منها والبعيدة(١١) .

وما اتخذ بالنسبة للقطن ، اتخذ ايضا ابذرته ، فوافق البرلمان على مد العمل بالقانون رقم ١٣٣ الصادر فى ٧ ديسمبر عام ١٩٣٩،

الذى رخص للحكومة التقدم مشترية فى البورصة ، لعقود بـــذرة القطن ، عن مواعيد الاستحقاقات المختلفة ، من محصول موســم ١٩٤٠/٣٩ ، ليستمر العمل به ، بالنسبة لمحصول ١٩٤١/٤٠ بسعر يحدده مجلس الوزراء(١٢) ٠

ودخول الحكومة مشترية فى سوق القطن ، هو بالدرجـــة الأولى ، للحيلولة دون هبوط سعر القطن ، أكثر من الحد الذى حددته الحاكومة ، أو كدرجة من الضمان لعدم تجــاوز أســعار القطن ، السعر الذى حددته الحكومة كحد أدنى ، ومهما كان الأمر فان دخول الحكومة مشترية ، يعنى نقل القطـــن من الأفراد الى المخازن الحكومية ، وكذلك نقل الأموال من الخزانة الى جيــوب الافراد ، وخاصة كبار منتجى القطن ، وهو أمر يؤدى الى اضعاف مركز الحكومة ، التى حولت رصيدها النقـــدى ، الى مخـــازن قطنية ، تحدد أسعارها هبوطا وارتفاعا ، تبعا للظروف العالمية(١٣) ٠

● اغلاق بورصة العقود

تطلق كلمة بورصة(*) على مجموعة العمليات التى تجرى فيها، أو تطلق على المكان الذى يجتمع فيه التجار(١٤) ، وهى تعنـــى اجتماع يعقد فى مكان معين ، وفى مواعيد دورية بين متعامليــن بالبيع والشراء فى أوراق مالية أو حاصلات زراعية أو منتجـات صناعية(١٥) ويشترط فى السلعة التى ينشأ لها بورصة للتعامل ٠

● يمكن الاحتفاظ بها مدة طويلة

● يمكن نقلها بسهولة

● أن تكون السلعة بكميات كبيرة ، والطلب عليها كثيرا ، حتى يتخصص للاتجار بها اكبر عدد من المتعاملين بالبيع والشراء ·

ومن الوظائف الاقتصادية للبورصة

● تحديد سعر السلعة بدقة حسب قانون العرض الطلب ·

● تصريف السلعة بســـرعة ، لوجود البائعين والمشترين فى مكان واحد ·

● توازن أسعار السلعة فى العالم ، بسبب اتصال البورصات فى العالم(١٦) ·

ولقد انشئت بورصة العقود للقطن بالاسكندرية عام ١٨٦١ ، وانشئت بعدها بورصة نيويورك ١٨٧٠ ، بورصة ليفربول ١٨٧٣ ، بورصة نيواورليانس ١٨٨٠ ، ثم بورصـــة الهافر ١٨٨١(١٧) · وكانت بورصة العقود بعيدة عن الرقابة الحكومية ، كما ظلـــت لوائحها وقوانينها ، توضع بمعرفة لجنة البورصات حتى عـــام ١٩٠٩ ، عندما أصدرت الحكومة قانونا لتنظيم أعمال البورصة ، فخضعت بذلك لاشرافها(١٨) ·

وتوجد بالاسكندرية بورصتان

● **بورصة عقود القطن** ·· ويتم فيها البيع والشـــراء ، وتحديد السعر على أقطان غير موجودة بالبورصة ، ولذلك يؤجل تسليمها ودفع ثمنها الى اجل معين ، بشروط مقررة ·

● **بورصة مينا البصل** ·· ويتم فيها البيع على اقطـــان

حاضرة ، يقوم المشترى بمعاينتها ، والاتفاق على سعرها ، ثـــم يتسلمها ويدفع ثمنها وقت التعاقد أو بعد فترة قصيرة(١٩) ٠

ولقد سبق أن تعطلت البورصة عدة مرات ، فلقد أغلقت فى الفترة من ٢٥ ابريل ١٩١٠ ، حتى أول سبتمبر من السنة نفسها ، أى لحين صدور لائحتها الداخلية ، وأغلقت كذلك فى الفترة من ٢٣ يوليو ١٩١٨ الى ٣١ يوليو ١٩١٩ بسبب مقتضيات الحرب العالمية الأولى(٢٠) ٠

وعندما زادت الأحوال العالمية ، اضطرابا فى البحر الابيض المتوســـط ، بدخول ايطاليا الحرب الى جـــانب ألمانيا ، وقــررت السلطات البحرية البريطانية ، تحويل السفن الى طريق الكاب ، كان لذلك أثره السىء على أســـعار القطـــن والبذرة ، ونزلت أسعارهما الى الحد الذى كانت قد قررت الحكومة التدخل فى السوق على أساسه ، وخشيت الحكومة أن يمتد هذا الأثر ، الى الاخلال بالتوازن بين الأسواق(٢١) ، وأن تتخذ المضاربة صـــورة عنيفة ، بعيدة عن الأساس التجارى الذى تقوم عليه المضاربة(٢٢) ، فبدأت الحكومة اغلاق بورصة العقود فى الاسكندرية ، مع ابقاء بورصة مينا البصل مفتوحة على حالها ، وذلك فى ١٣ مايو ١٩٤٠ ، ولقد ظلت هذه البورصة مغلقة ، الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما استتبت الأمور فى مصر فى أول سبتمبر ١٩٤٨(٢٣) ٠

وكان هذا الاجراء حـــكوميا صـــرفا ، أصـــدره مجلس الوزراء(٢٤) ، لذلك قدم بعض النواب ، (اسماعيل صدقى ، على المنزلاوى ، عطا عفيفى) استجوابا للحكومة عن الأسباب التى دعت الى اغلاق البورصة(٢٥) ٠

ولقد أوضح اسماعيل صدقى ، اضطراره لتقديم هذا الاستجواب ، اذ ان اللائحة الداخلية للمجلس ، لاتبيح اتصال لجان المجلس بالوزراء فى موضوع معين ، الا اذا كان المجلس ذاته قد أحال الموضوع الى هذه اللجنة ، وأشار النائب الى نتائج هذا القرار ، فهو يمس هيئات متعددة كالمضاربين ، وتجار القطن سواء تجار الصادر أو الوسطاء والزراع ، فضلا عن أنه يمس تجارة القطن ذاتها ، وبالأخص المحصول القادم ، وأن هذا القرار سيؤثر بلا شك ، على الوسطاء فى تجارة القطن ، الذين اشتروا الأقطان على أمل بيعها ، فكان هذا القرار حاجزا أمام أعمالهم ، فاما انه لم يبع قطنه ، أو باعه لمشتر بالخارج ، ولم يقطع السعر بعد ، وهى الطريقة المسماة بالبيع تحت الطلب ، وأن المشكلة أصبحت على أى أساس يحدد هذا الطلب ، كما أوقف القرار البيع بالكونتراتات ، وأنهى تعهد الحكومة السابق ، فى وضع حاجز لسوق القطن(٣٦) .

وأضاف المستجوب الآخر « على المنزلاوى » ، بأن اغلاق البورصة ، كان بناء على قرار حكومى عكس بورصة ليفربول ، التى كان اغلاقها بقرار من قومسيون البورصة ، ثم ان البورصة كانت تتمتع بتحديد حد أدنى للاسعار ، بناء على تعهد الحكومة السابق ، وأن الأمر لا يدعو الى اتخاذ هذا القرار ، فالمخزون من القطن حتى ١٦ يناير ١٩٤٠ ، حوالى ٢٫٢٣٣٫٠٠٠ قنطار ، منها نصف مليون قنطار مكبوس كبسا بخاريا ، باعتبار هذه الكمية كأنها خرجت من البلاد ، الى جانب ٢٠٠٫٠٠٠ قنطار اشترتها شركة غزل المحلة ، وكذلك الأصناف التى لا يمكن تسليمها فى حدود الكونتراتات ، فيكون الباقى نصف مليون قنطار ، والذى من أجله كان هذا القرار، فضلا عن وجود حد أدنى لسعر القطن ، بضمان الحكومة التى يمكن أن تتصرف فى هذه الكمية بأحد سبيلين .

● اما أن تحتفظ بها ، حتى تنتهى حالة الاضطرابات فى البحر الأبيض المتوسط ٠

● واما أن تبعيها للحكومة البريطانية ، بناء على طلبها ، بسعر اقفال ١٥ نوفمبر ١٩٣٩ ٠

والخسارة فى الحالة الثانية ، لا تتجاوز ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وهو أمر لا يستوجب هذا القـــرار ، الذى يعنى تخلص الحكومة من سبق عهدها ، الذى أقره البرلمان(٢٧) ٠

واستعرض وزير المالية ، فى رده على الاستجواب ، الأسباب التى أدت الى اغلاق البورصة ، فاضـــطراب الأحول الدولية فى البحر الأبيض ، وتحويل بريطانيا سفنها الى طريق رأس رجـــاء الصالح ، أدى الى خفض سعر البذرة ، الى الحـد الذى قررت الحكومة التدخل على أساسه ، وا ختل التوازن بين سوق البضـــاعة الحاضرة والكونتراتات ، اختلالا كبيرا ، الأمر الذى أوجب تدخل الحكومة ، لتمنع أية مضاربة طائشـــة ، واســتدل الوزير فى تأكيد بيانه ، بالفرق بين أسعار البضاعة الحاضرة والكونتراتات لبذرة القطن فى الأيام العشرة الأولى من مايو ١٩٤٠ كالتالى :

التاريخ	سعر الكونتراتات	الفرق بين البضاعة الحاضرة والكونتراتات بالمليم			
		الوجه القبلى	زاجورة	جيزة ٧	سكلاريدس
١٩٤٠/٥/١	٩ر٦٥	ـ٢٠	ـ١٣	ـ١٣	ـ٣٥
١٩٤٠/٥/٢	٩ر٦٥	ـ٢٥	ـ١٨	ـ١٨	ـ٤٠
١٩٤٠/٥/٣	٩ر٦٥	ـ٣٠	ـ٢٠	ـ٢٠	ـ٤٠
١٩٤٠/٥/٧	٩ر٦٥	ـ٤٠	ـ٢٠	ـ٢٠	ـ٥٠
١٩٤٠/٥/٨	٩ر٦٥	ـ٤٠	ـ٢٠	ـ٢٠	ـ٥٠
١٩٤٠/٥/٩	٩ر٦٥	ـ٤٠	ـ٢٧	ـ٢٧	ـ٥٥
١٩٤٠/٥/١٠	٩ر٦٥	ـ٤٣	ـ٣٠	ـ٣٠	ـ٦٠

ويشير البيان ، كما قال الوزير ، الى امكانية قيام المشترى مثلا فى يوم ١٩٤٠/٥/١٠ ، بشراء البذرة بسعر أقل مما حددته الحكومة ، وبيعها لها ليكسب ، اذ تعهدت الحكومة بشراء البذرة بحوالى ٦٦ قرشا للاردب ، فيصبح لأى مضارب أن يشترى البذرة ، من سوق البضاعة الحاضرة بمبلغ ٦٠ قرشا ، ويبيعها للحكومة بمبلغ ٦٦ قرشا ، لأن الحكومة تشترى الفليارات ، لا البضاعة الحاضرة ٠

وخوفا من أن تمتد هذه المضاربات الى سوق القطن ، ونزول أسعاره ، كان اغلاق البورصة لا سيما وأن نزول الأسعار أمر واضح ، فكان الفرق بين اقفال كنتراتات القطن ، فى بورصة ليفربول يومى ١٣ ، ١٧ مايو ، نزولا ٣ ريالات للجيزة و ٧ ريالات

للاشمونى ، وهو أمر يوضح اتجاه الأسعار الى النزول ، فالاقفال انما هو لمنع نزول الأسعار ، لتأثر البورصة بالأسعار الدولية المضطربة ، وأكد الوزير استمرار الحكومة على عهدها السابق (٢٨) ٠

وعقب النائب عبد العزيز رضوان ، على قرار الحكومة باغلاق البورصة ، أنه قد ترتب عليه تعطيل بيع القطن ، واستند فى ذلك الى الاحصائيات ، فقبل القرار تم بيع ٣٠٧٧ بالة فى سوق مينا البصل فى أول مايو و ٢٤١٤ ، ٢٧٠٠ بالة يومى ٢ ، ٣ من نفس الشهر ، وبلغ مجموع ما بيع فى الأيام العشرة الأولى من نفس الشهر ، ٢٠ر٢٨٨ بالة ، وبعد القرار انخفض البيع وبلغ ٢٥٩١ فى مدة عشرة أيام أى حوالى ١/٨ ما كان يباع قبل قرار الحكومة ، وأكد النائب أن نزول سعر البذرة بمقدار قرشان أو ثلاثة انما يرجع الى أن وابورات الحليج قد أنهت أعمالها فى أول مايو ، فتدفقت البذرة فى السوق فانخفض سعرها ، وأبدى تخوفه من قلة الصادر من القطن، الأمر الذى يؤدى الى تراكم المخزون من القطن الى المحصول الجديد ، وهو مايؤثر فى أسعاره ، وتمسك بضرورة ثبات الحكومة على سابق عهدها (٢٩) ٠

فكانت القضية التى اهتم بها النواب فى هذا الصدد ، هو استمرار عهد الحكومة ، لمنع هبوط سعر القطن بدخولها فى السوق مشترية ، وهو ماأكده وزير المالية وأحمد ماهر وابراهيم عبد الهادى وزير الدولة للشئون البرلمانية ، فى الرد على الاستجواب(٣٠) ، ولقد دافعت «الدستور» لسان حال الهيئة السعدية ، عن الحكومة فى هذا القرار ، واعتبرته قرارا حكيما ، بل وكان من الواجب استجواب حكومة على ماهر ، اذا لم تتخذ هذه الخطوة ، ولكنها استجوبت

عن أتخاذها هذا الاجراء ، وهو أمر عجيب ، لأنها فضلت مصالح المزارعين وهم ملايين ، على مصالح المضاربين وهم عشرات ، والغريب ــ كما قالت الصحيفة ــ أن الذى استجوب الحكومة ، ليس هم التجار ، بل ثلاثة من كبار المزارعين ، الذين طالما نادوا بحماية مصالح الزراع ! ، فالحكومة فى هذا الأمر ، قد ضربت بكل المصالح عدا مصالح الزراع ، وأدت خدمة كبرى لثروة البلاد ، بابعاد المضاربين المغامرين عنها ، باغلاق البورصة(٣١) .

ورغم التأكيدات السابقة ، باستمرار الحكومة على سابق عهدها ، فلقد اعتبر بعض النواب ، قرار الحكومة اخلالا بهذا العهد ، فأشار «توفيق دوس» الى أن الحكومة ، قد حددت سعر بيع قنطار القطن بمبلغ قدره ١٧ ريالا ، فاذا تعذر على المنتج أو التاجر البيع بهذا السعر ، فالحكومة تشتريه ، فاذا أغلقت الحكومة البورصة ، لتمنع هبوط الأسعار عن هذا الحد ، ولا تدخل فى نفس الوقت مشترية لاغلاق البورصة ، فهى عمليا قد تخلصت من عهدها باغلاق البورصة ، واذا كانت هناك قوة قاهرة (ظروف الحرب) ، قد دفعت الحكومة الى اغلاق البورصة ، فان ذات القوة ، كانت موجودة وقت أن قررت الحد الأدنى لسعر القطن فى موسم ١٩٤٠/٣٩ ، وطالب النائب أحمد عبد الغفار الحكومة ، بعدم التراجع عن سابق عهدها ، وأكد «على المنزلاوى» أن اقفال البورصة هو وسيلة لتتخلص الحكومة من تعهداتها ، وأن ما أقدمت عليه الحكومة يضر بمصلحة البلاد(٣٢) .

وأسفر الاستجواب عن ثلاثة اقتراحات ، الأول والثانى يتضمان الاكتفاء بما ورد فى بيان الحكومة ، والانتقال الى جدول الأعمال ، وتضمن الثالث تاليف لجنة كبرى لفحص مايعمل فى

سوق القطن ، ووافقت الأغلبية على الانتقال الى جدول الأعمال(٣٣) ٠

وأخذت بعض الصحف البريطانية ، تشير الى قرار الحكومة المصرية ودوافعه ، فأشارت «المانشستر جارديان» الى أن الغرض من هذاالاغلاق ، هو وقف المضاربات غير المشروعة(٣٤) ، وأضاف محررها التجارى ، الى أن تدخل الحكومة مشترية لصيانة مصالح المزارعين ، قد استغله المضاربون فىالمدة الاخيرة الى مدى بعيد(٣٥) ، وهو ما أشارت اليه الدستور ، اذ اعتبرت اغلاق البورصة دليلا على يقظة الحكومة ، التى أفسدت على بعض كبار المضاربين ، خططهم للثراء الفاحش على حساب الحكومة ، بشرائهم بضاعة حاضرة ، تقل عن الحدود التى تتدخل الحكومة عندها بالشراء ، ثم بيعها للحكومة عقودا بتلك الأسعار المحددة(٣٦) ٠

ومن الطبيعى أن يؤثر هذا القرار واستمراره ، على أحوال البورصة والعاملين فيها ، ويقرر قومسيون البورصة برئاسة « جول خلاط » ، اقلالا للنفقات :

أولا : الاستغناء عن جميع موظفى القومسيون فى آخر أغسطس ١٩٤٠ ، بعد منحهم مايستحقون من مكافآت ، مع ابقاء ثلاثة فقط من موظفى السكرتارية ، وبراتب منخفض للقيام ببعض الأعمال الكتابية ٠

ثانيا : مطالبة وزارة المالية بالموافقة ، على أن يوقف القومسيون ، مكافأة مندوب الحكومة فى البورصة (٤٠٠ جنيه فى السنة) ، بداية من يوم ١٣ مايو ١٩٤٠ ، أى منذ اغلاق البورصة ٠

ثالثا : مطالبة بلدية الاسكندرية ، بفسخ عقد ايجار الجناح الذى يشغله القومسيون من دار البورصة ، والموافقة على اخلائه فى آخر أغسطس ١٩٤٠ (٣٧) ٠

ومن الطبيعى أن تتحرك نقابة العاملين بالبورصة ، حماية لأعضائها ، فلقد أرسلت كتابها ، الى اللجنة العليا للقطن ، شرحت فيه سوء حالة سماسرة البورصة بعد ايقاف العمل بها وطلبت النظر فى أحوالهم ، فلقد أثر اغلاق البورصة على أحوال العاملين بها من سماسرة ووسطاء ومياومين(*) ، ولجأ هؤلاء الى الحكومة للسماح لهم ، بالتحلل من بعض القيود والضمانات التى تفرضها عليهم اللائحة العامة لبورصة العقود ، مادامت البورصة معطلة ، على أن يتعهدوا باعادتها عند عودة العمل بها ٠

وكانت اللائحة العامة ، تحرم على السماسرة الاشتغال بأعمال أخرى ، غير أعمال السمسرة ، فضلا عن ضرورة امتلاكهم وغيرهم من العاملين بالبورصة ، لرأس مال معين ، كما نصت اللائحة على انشاء صندوق ضمان للسماسرة ، تخصص أمواله لسداد مايعجز أى سمسار ، عن الوفاء به من التزامات ، لضمان تنفيذ العمليات التى تتم فى البورصة ٠

كما طالبت لجنة بورصة العقود ، بعقد سلفه تحت مسئوليتها بمبلغ لايزيد عن ٧٥ ألف جنيه لتقديم قروض للسماسرة والمياومين والوسطاء ، لمواجهة هذه الظروف(٣٨) ٠

ولذلك صدر مرسوم ملكى ، بوضع أحكام تكميلية للمرسوم الصادر فى ١٢ مايو ١٩٤٠ ، بتعطيل البورصة لمواجهة هذه

المتطلبات تضمن تحقيق المطالب السابقة على أن يثبت أعضاء البورصة عند افتتاحها أو فى موعد أقصاه شهران من بداية العمل بها ، أنهم حائزون لرأس المال الذى تشترطه اللائحة العامة ، واسترداد كل سمسار الحصة المستحقة له فى صندوق الضمان ، على أن يعيدها قبل العودة الى مباشرة عمله ، ورخص للجنة البورصة بعقد قروض لايتجاوز مجموعها ٧٥٫٠٠٠ جنيه ، لتقديم سلف للسماسرة والمياومين والوسطاء ، ولضمان سدادها ، يرخص للجنة البورصة أن تفرض عند استئناف العمل بالبورصة ، رسما يؤخذ من كل سمسار ووسيط فى السمسرة ،فضلاً عن فرض رسم على العمليات، التى يعقدها المياومون لحسابهم ، وذلك بالاتفاق مع وزارة المالية(٣٩) ، كما أجلت ادارة الضرائب بالاسكندرية ، بعض الضرائب المفروضة على المياومين والوسطاء لظروفهم السيئة(٤٠) .

ومن الطبيعى أن تستمر المشكلة ، مع استمرار اغلاق البورصة ، وتبحث نقابة المياومين والوسطاء ، فى بورصة العقود بالاسكندرية ، حالة أعضائها وتوقف الحال بهم ، وقدمت اقتراحا بأن يعطى المياومين ، تعهدات كتابية تضمن لكل منهم ، مبلغا معينا من ايراد البورصة على حسابه بعد فتحها ، ثم يقوم حامل التعهد بتقديمه الى أحد البيوت المالية ، طالبا اعطاءه سلفة على حسابه ، وتحل بذلك المشكلة ، دون أن يترتب على وزارة المالية ، ضمان شىء من الدين ، ولقد وافقت هيئة قومسيون البورصة على ذلك ، كما لم تعارضه الوزارة ، ويبدو أن التغيير الوزارى فى تلك الفترة ، قد أوقف موافقة الوزارة السابقة ، ولذلك عاودت النقابة طلبها الى رئيس الوزراء ووزير المالية ، لتفريج أزمة أعضائها بسبب غلاء المعيشة ، وانقطاع مورد الرزق منذ اقفال البورصة(٤١) .

المعارضة الوفدية ... مذكرة الوفد ، أول ابريل ١٩٤٠

تناولت هذه المذكرة ، التى قدمها الوفد لبريطانيا ، فى أول ابريل ١٩٤٠ ، عدة مطالب بداية من انسحاب القوات الريطانية من مصر بعد الحرب ، ومشاركة مصر فى مفاوضات الصلح عند عقد التسوية النهائية ، والاعتراف بعد مفاوضات الصلح ، بحقوق مصر كاملة فى السودان ، والغاء الاحكام العرفية ، كما تناولت سوء الحالة الاقتصادية فى مصر ، وموقف بريطانيا من مسألة القطن المصرى ، والحيلولة دون تصديره للبلاد المحايدة ، أو شرائه بأسعار وشروط مناسبتين(٤٢) .

وسأحاول فى هذا الصدد الاهتمام بالمسألة القطنية ، برغم أن المذكرة قد تضمنت قضية متكاملة وكان صداها أو التعامل معها وحدة واحدة .

وتناولت هذه المذكرة المسألة القطنية ، حيث حالت بريطانيا دون تصديره ، ولم تشتر سوى جزء منه ، وبسعر منخفض فى مقابل قبول مصر لنظام الحصص (٤٣) ، وهى أمور تتعلق بالسياسة البريطانية ازاء موسم القطن الماضى ، ولكن أرى أن تعرض فى أزمة محصول ١٩٤٠ ، لعدم استغلال مجلس النواب ، هذه المذكرة فى الضغط على بريطانيا ، فى سبيل الحصول على مكاسب للشعب المصرى ، فيما يتعلق بالمسألة القطنية لمحصول ١٩٤٠ ، على اعتبار أن مصدرها هو المعارضة الوفدية .

وكانت هذه المذكرة ، صدمة لبريطانيا ، فقد طالب الوفد ــ وهو الذى سعى ووقع على معاهدة ١٩٣٦ ــ بالانسحاب الكامل للقوات البريطانية من مصر ، فضلا عن تجسيدها للامانى القومية ، الأمر

الذى يصعب على بريطانيا ، دفع الاحزاب الاخرى للتصدى لها ، كما أن توقيتها لم يكن مناسبا لبريطانيا ، لسوء أوضاع قواتها أمـــام القوات الألمانية ، على الجبهة الغربية ، والخوف من الآثر السياسى لهذه المذكرة فى الوطن العربى ، فى فترة كانت حكومات الحلفاء ، تواجه فيها صعوبات شديدة ، بسبب أسلوبها فى معالجة قضيتى فلسطين وسوريا ، وهما القضيتان اللتـــان لعبتا دورا هاما ، فى السياسة الداخلية فى العراق ، وما يترتب على ذلك من مشاكل كبيرة للادارة البريطانية فيه ، فضلا عن استخدام الدعاية الألمانية لهـذه المذكرة ، لاثارة الشعور المعادى لبريطانيا فى العالم العربى ، لاسيما أنها قدمت للحكومة البريطانية ، فى وقت توالت فيه الانتصـــارات الألمانية على قوات الحلفاء(٤٤) .

وهو مايعطى هذه المذكـــرة الأهمية والخطورة ،فلم تكن فى مضمونها ما تستطيع اية قوة وطنية أن تعارضه(٤٥) ، ولقد أيدها الحزب الوطنى ومصر الفتاة ، وفجرت مناقشات مهمة وواســـعة سواء فى الصحافة أو البرلـــان(٤٦) ، ولقد نبهت هذه المعارضـــة الوفدية ، الحكومة البريطانية ، الى خطورة حـــكومات الأقلية على مصالحها فى مصر ، ووجود حزب الوفد وهو حزب الأغلبيـــة فى موقع المعارضة السياسية ، وما يمثله ذلك من تهديد للمصـــالح البريطانية(٤٧) ، واجمالا فقد قدرت بريطانيا أهمية مذكرة الوفـــد وخطورتها ، سواء فى ظروفها أم فى مضمونها ، فلقد كتب لامبسون الى حكومته عن انتشار الشعور المعادى لبريطـــانيا ، فى مصـــر والشرق الاوسط ، بسبب سوء الحالة الاقتصادية المصرية وقضـــية فلسطين ، أن الأزمة الشديدة بالنسبة للمسألة القطنية متخمرة ، وأن احتواء مذكرة الوفد لهذه المسألة له تأييد اجماعى فى البلاد(٤٨) .

واذا كانت هذه المذكرة لها مثل هذه الخطورة ، فضـــلا عن الصدق الوطنى ، بما احتوته من مضمون ، وباعتراف الســـلطات البريطانية ذاتها،فان مجلس النواب المصرى ـ وقد سبق الاشارة الى كيفية تكوينه ومعاداته للوفد ـ تجاهل مضمون المذكرة ، وانصبت مناقشاته على الشكل ، فما كان يجوز للوفد ، أن يتقدم بمطالبه الى دولة أجنبية ، على أساس أنه وحده الممثل للشعب ، دون الحكومة القائمة ، الى جانب عدم مناسبة الظروف لمطالبة بريطانيا بشىء ـ ولم يكن أمامه سوى هذا السبيل ـ لأن المضمون لم تكن هناك أيـة قوة سياسية تستطيع معارضته بطبيعة الحال(٤٩) ٠

وبداية فقد كان الاستجواب حول مذكرة الوفد ـ للنائب على المنزلاوى ـ للحكومة ، ليس حول مضمونها بطبيعة الحال ، بل حول اتصال الوفد بالحكومة البريطانية « لحملها على التدخل فى شئون مصر الداخلية والخارجية »(٥٠) ٠

وعندما أبدى المستجوب والحكومة ، اســـتعدادها لمناقشـــة الاستجواب فى نفس الجلسة ، طالب فريـــق من الأعضاء بتأجيـل المناقشة ،لعدم ملاءمة الظروف ، لاضطراب الشئون الدولية ، فـلا يليق بالمجلس أن يشغل نفسه ، بمثل هذه الموضوعات ، التى تنطوى على احتكاكات حزبية ، ومن ناحية أخرى ، فللاستجواب خصوم وأنصار ، وهو ما قد يؤثر فى عرض الوقائع ، وقد تكون صحيحة أو غير صحيحة ، مما يؤدى الى تضليل الرأى العام ، وتكون البـــلاد ضحية لهذا التضليل ، كمالا يليق بالمجلس أن يبحث مثل هذه المسائل، بينما هناك « أمم تشقى وأرواح تضيع وضحايا ودماء تسيل فى كل مكان »(٥١) ، وهى دعوى أريد بها باطل ، وكستار لعدم القـــدرة على فرض الارادة المصرية ، على الحكومة البريطانية بخصوص هذه

القضايا ومن بينها المسألة القطنية ، واستغلال هذه المذكرة من أجل الحصول على صالح لمصر ، وتعبير عن مدى كراهية المجلس حـزب الوفـد ٠

ولقد انضم الى هذا الرأى بعض النواب ، الذين رأوا النظر الى الامام لا الى الوراء ، وألا تستجوب الحكومة الا اذا قصـــرت فى واجبها ، وجمع كلمة البلاد وهو ما لـــم يحدث فلم تعمل الحكومة ماتستحق من أجله أن تستجوب(٥٢) ٠

وفى المقابل أيد البعض نظر الاستجواب دون تأجيل ، فطالما أن مصر تعيش حياة نيابية ، فيجب أن تتخذ كل أوضاعها وأشكالها ، وأن تستكمل كل اجراءاتها ، واذا كان هناك خوف من صدور كلمة نابية « ففى المجلس رؤوس وعقول ، وفيه ألسنة صدق تقرع الحجة بالحجة » ، فمناقشة الاستجواب أمر واجب للقضاء على ما أثير من شائعات ، حول هذه القضية ، كما أن فى توضيح الموقف من ممثلى الأمة وتمسكهم بحقوقهم الوطنية والقومية ، مايقطع الســبيل على « حزب تحدثه نفسه بالتكلم فى شأن يضر بسمعة البلاد ، ويأتى على الخير من طريق عاجل »(٥٣) ٠ !!

وانضم رئيس الوزراء لهذا الفريق ، فالظروف التى تعيشها البلاد ، تقتضى أن تكون الحكومة قوية لاينازعها أحد ، فمن يملك حق التكلم باسم الأمة ، « اذا سمحتم لكل حزب ، أن يتكلم وحده مع دولة أجنبية ، مدعيا أنه يمثل هذه البلاد » ، ويؤكـــد ذلك « ابراهيـــم عبد الهادى » وزير الدولة للشئون البرلمـــانية ، فاذا كان الدافـــع للمنادين بتأجيل الاستجواب ، هو الحرص على ألا يثار جدل بين المصريين ، وأن ينصرفوا الى ماهو أهم ، فان ذلك يكون مقصـــورا على المجلس ، ولايمتد الى خارجه ، الأمر الذى يقتضى ضـــرورة

توضيح الموقف ، ومعرفة رأى المجلس فى هذه القضية وثقتـــه بالحكومة ، واعتبر عباس العقاد أن هذا الاستجواب ، ليس خاصا بكرامة المجلس فقط ، بل متعلقا بنيابته عن الأمة ، الأمر الذى يحتم مناقشته دون تأجيل ، ووافق المجلس(٥٤) ٠

وأوضح مقدم الاستجواب ، أن دافعه لتقديمه هو الشـــرف والوطنية ، والاحتفاظ بالطابع الدستورى فى مصر ، فـــلا يجب أن يسكت مجلس النواب ، أو يترك الحكومة تسكت عمن يريد أن يغتصب سلطة البرلمان ، فلا قيمة لهذه الحياة الدستورية ، اذا قام فرد أو جماعة من الشعب ، وادعوا بحقهم فى التحدث باسم الأمة ، فالبرلمان والحكومة المتمتعة بثقة النواب ، هما الطريق الدستورى للتعبير عن الأمة ، أما أن « نصل الى حد أن فردا من الأفراد ، سواء أكان رئيسا لحزب كبير ، أم لم يكن كذلك ، يتصل بدولة أجنبية حليفة أو غيـر حليفة ، ويتحدث معها باسم مصر ، فهذا ما لم نســـمع به الا فى مصر » ٠ كما استعرض محتوى المذكرة ـ وهى وان كانت وحدة كلية ـ فقد جاء فيها فيما يتعلق بالقطن ، استغلال بريطانيا لظروف مصر، لفرض نظام الحصص على الحكومة المصرية ، مع تعرضه للنظـام القائم ، واعتباره انقلابا دستوريا ، باركته بريطانيـا ، وطـالب المستجوب الحكومة بعدم السكوت على هذه الحالة الشاذة ، وضرورة وضع حد لمثل هذا التصرف(٥٥) ٠

ومن الطبيعى أن يحاول ممثل المعارضة الوفدية « عبد الحميد عبد الحق » ، الاعتراض على حدود الاستجواب وهى « ما اعتزمته الحكومة من سياسة لوقف مثل تلك المحاولات ، التى حاولها حزب الوفد لدى دولة بريطانيا العظمى ، لحملها على التدخل فى شؤون مصر الداخلية والخارجية » ، وهى حدود تبعده عن مناقشة مضمون

ما قدمه الوفد فى مذكرتـــه ، وان ذلك لامثيـــل له فى كل برلمانات العالم ، ويجب أن يترك النائب حرا فى التعبير عن أرائه ، وعندما أكد النائب أن طلبات الوفد ، انما هى طلبات أملتها المصلحة العامة ، اعترض رئيس المجلس ، أن ذلك خارج عن حـدود الاســـتجواب ، ووافقه المجلس ، واحتج النواب الوفديون على منع النائب الوفدى من الاسترسال فى الكلام ، وخرجوا من القاعة(٥٦) ٠

ورأى فكـــرى أباظـــة ، أن الحكومة لـم تـرد على فحوى الاستجواب ، والمتضمن ما اتخذتـــه من اجراءات لوقف مثل هذه المحاولات ، واستنكر مطالبة الحكومة بثقة المجلس ، فقد حصـــلت عليها فى مناقشة المجلس للميزانية والاعتمادات المالية ، التى تتمثل فيها مصالح البلاد ، وفى كل مناسبة ، فالالتجاء الى المجلس بطلب الثقة بها ، فيه اظهار بحاجة الحكومة الى تقوية ، وطالب برفض الاستجواب شكلا ، مع تأكيده على ثقة المجلس بالحكومة ، واعتبر بعض النواب ، أن مسلك الوفد فى مخاطبة دولة أجنبية ، فيه مساس بالسيادة القومية للبلاد ، وطالبوا الحاكومة بحماية هذه السيادة ، من أى عابث فى البلاد ، مهما كانت صـــفته ومكانته ، بل طالـــب المستجوب بضرورة أن تعمل الحكومة بحزم وقوة ، على منع تكرار مالا يتفق مع الحياة الدستورية(٥٧) ٠

وقد يكون الاحتجاج على أسلوب النحاس ، فى التخاطب مع حكومة أجنبية ، له ما يبرره ــ من وجهـة نظر الحـــكومة ــ التى جاءت ــ كما قالت المذكرة ــ عقب انقلاب دستورى ، ولكن الاحتجاج على مضمون المذكرة أو تجاهلها ، أمر بعيد عن المنطق ، فما طالبت به المذكرة ، فيما يخص مسألة القطن له مايبرره ، وقد سبق للنواب مطالبتهم برفع أسعار العرض البريطانى لشراء القطن المصـــرى ،

وكان من الممكن أن يستغل المجلس والحكومة هذه المذكرة ، كأداة ضغط على الحكومة البريطانية ، لوضع حد لمطالبها واستغلالها لثروة البلاد ، بصرف النظر عن مصدر هذه المذكرة ، سواء أكانت من أقلية أو أغلبية ، ولكنها المناورات الحزبية العمياء التى درجت عليها الأحزاب المصرية ، الأمر الذى أدى الى ضياع كثير من الحقوق لمصر ، وكان الامر يقتضى التكاتف وراء المطالب الوطنية المصرية ، مهما كانت صفة طالبها ـ وبالتالى كان موقف زعماء الأقلية ، من هذه المذكرة ، أشبه بشراء الانجليز لبقائهم فى الحكم ، الأمر الذى شجع الحكومة البريطانية ، على الاستمرار فى سياستها الاستغلالية بالنسبة للمحصول الرئيسى فى مصر وهو القطن(٥٨) ٠

وانتهى الاستجواب باستنكار كل عمل ، فيه محاولة لاقحام دولة أجنبية فى شئون البلاد ، ولو كانت تلك الدولة صديقة أو حليفة ، وكذلك معالجة المسائل المصرية ، وخاصة العلاقات المصرية البريطانية بغير الطريق الدستورى ، وكل اجراء يقلل من الثقة القوية القائمة بين مصر وبريطانيا الحليفة مع تأكيد ثقة المجلس بالحكومة(٥٩) ٠

ومهما كانت النتيجة التى وصل اليها الاستجواب ، فان مذكرة الوفد ، كان لها صداها فى مصر وبريطانيا ، لاسيما باستخدامها المسألة القطنية ، لاتصالها بالحياة المعيشية للفلاح والوسيط والتاجر والحياة الاقتصادية المصرية ، فاستخدام الوفد مسألة القطن ، وهو المحصول المؤثر بالنسبة لمصر ، كأداة للهجوم على الحكومة ، أمر يدل على المهارة ، كما يعترف بذلك السفير البريطانى فى مصر ، وأن على ماهر كان على حق فى البحث عن مادة مقنعة ، لمواجهة هجوم الوفد في هذا الصدد(٦٠) ٠

واستمرت المعارضة الوفدية فى اثارة هذه القضية عن طريق الاستجواب عن السياسة القطنية لموسم القطن عام ١٩٤٠ ، وكان ذلك مثار قلق شديد للحكومة المصرية ، لحساسية القضية ـ لدرجة انها لم تكن قلقة باستجواب الوفد عن العلاقات المصرية البريطانية ، قدر قلقها باستجواب الوفد عن المسألة القطنية بمجلس الشيوخ ، بل تراسلت مع الحكومة البريطانية لطلب مساعدتها لمواجهة هذا الاستجواب(٦١) ، كما كان لهذه المعارضة موقفها المشرف عند مناقشة العرض البريطانى لشراء محصول موسم ١٩٤١ ، كما سنرى بعد ٠

شراء بريطانيا المحصول لاحتواء الموقف

عندما توقفت حركة التصدير فى البحر المتوسط ، لدخول ايطاليا الحرب ، برزت مشكلة القطن وتصريف المحصول الجديد ، الذى بلغ ٩ر٢٥ مليون قنطار ، بالاضافة الى المخزون من الموسم الماضى ، وهو حوالى مليون ونصف من القناطير ، فيصبح المجموع عشرة ملايين قنطار وثلاثة أرباع المليون(٦٢) ٠

ومن الطبيعى أن تثار هذه القضية ، وتتعدد بشأنها الآراء والاتجاهات ، فكان هناك اتجاه ، رأى أن تضطلع الحكومة بتمويل محصول القطن والتسليف عليه ، وذلك باصدارها أوراق بنكنوت تكفى لأغراض التسليف ، مع جعل القطن الذى ينتقل الى حوزتها ، غطاء لما تستصدره من أوراق البنكنوت ، واذا كانت هذه الأوراق فى الأحوال العادية ، تغطى بنسبة تتراوح بين ٢٥ر٤٠٪ من الذهب ، أو من السندات المضمونة بالذهب ، فان نسبة الغطاء بالقطن سترتفع الى ١١٠ أو ١٢٠٪ ، لأن الحكومة لن تدفع للمقترض أكثر من ٨٥ أو ٩٠٪ من ثمن القطن ، وهذا الحل لايمنع أى حلول ، قد تصل اليها

الحكومة فى المستقبل ، كما لايمنع أى سبيل لتصـــديره للخارج ، لحساب المرتهن فى الظروف الملائمة ، ٠

وتقوم الحكومة بعد ذلك ببيع المحصول ، شيئا فشيئا ، وتسحب من الأوراق المضمونة بنفس قدر البيع ، وبالتالى ليس هناك مجال لضغط الأسعار ، بشكل لايتفق مع الظروف أو الاسعار الجارية ، بل من الممكن أن يحقق ذلك أرباحا يوزع نصفها على المنتجين ، وهو أمر يحملهم على الرضا بالأسعار التى تحددها الحكومة باحتياط شديد تجنبا لأية خسارة((٦٣) ٠

وفى نفس الاتجاه ، رأى أحد أعضاء الجمعية التشريعية ، أن أسهل الحلول ، هى اصدار أذونات خزانة بدون فائدة ، من فئـــة جنيه الى مائة جنيه ، ويكون التعامل بها الزاميا ، وتشترى الحكومة القطن بسعر مناسب للتكاليف التى يتحملها المنتج ، وتعمل الحكومة بهذا الاجراء الاستثنائى ، طالما استمرت ظروف الحرب ، ولا يعتبر اصدار تلك الأذونات تضخما فى العملة ، أو مساسا بحق الاصدار المعطى الى البنك الأهلى ، فالحكومة تصدر أذونـــــات لا عملـة ، وغطاؤها القطن وهو مادة أولية ضرورية ، لا يستغنى عنها العـــالم وغير قابلة للتلف ، فلها قيمة ذاتية(٦٤) ٠

ورأى أنصار هذا الاتجاه ، أن ذلك هو الطريق العملى الوحيد ، الذى يجنب البلاد أزمة اقتصادية خطيرة(٦٥) ، وذلك لعدة أمور :

● أن الحكومة البريطانية ، لم توافق بعد على شراء المحصول كله لحسابها ، بأسعار تراعى فيها مصالح الفريقين ٠

● أن الحكومة الهندية ، التى كان يؤمل منها ، أن تستورد أكثر من نصف مليون قنطار ، من القطن المصرى ، قد ألغت التصاريح الخاصة ، باستيراد القطن من مصـــر والســـودان ، تطبيقا لقانون مراقبة تجارة الواردات ، ابتداء من سبتمبر ١٩٤٠ ٠

● أن عمليات الشحن ، الى الاسواق ، الانجليزية والأسبانية والأمريكية واليابانية ، مشلولة ، ومن الصعب أن يصدر الى البلقان ، الا كميات قليلة من القطن ، وينحصر الأمل فى سفن تجارية يحرسها الأسطول البريطانى فى البحر الاحمر ، ويحتاج الامر الى زمن ليس بالقصير ·

● أصبح من الصعب لذلك ، ايجاد مشترين عند ظهور المحصول الجديد ·· الأمر الذى ينذر بكارثة ·

● أن البنوك فى الدول الكبرى ، لا تقصر اصدار أوارق بنكنوت ، على مايغطى بالذهب أو بالمستندات التى تكون مضمونة بالذهب ، بل يمكن أيضا اصدار أوراق بنكنوت بضمان الأوراق المالية ، التى تحمل ثلاثة توقيعات ، أحدها لبنك معروف ، على ألا تزيد آجال تلك الأوراق عن تسعين يوما ، ويرى رجال الاقتصاد أن فى مرونة اصدار البنكنوت على هذا النمط ، مايجعل عملية الاصدار ، أكثر تمشيا مع حاجات الأسواق التجارية للأموال ، وينشط حركة الأعمال فيها(٦٦) ·

أما الاتجاه الآخر ، فكان يركز على أن تشترى بريطانيا، محصول القطن المصرى كله ، فليس أمام المحصول سوى أسواق انجلترا والهند واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، فأسواق اليابان والولايات المتحدة ، يصعب زيادة ما يصدر اليها لظروف الحرب (الأولى ٨٠٠ ألف قنطار والثانية ٢٠٠ ألف قنطار) ، كما كانت الهند تستورد ما بين ٤٠٠ أو ٥٠٠ ألف قنطار ، ولكنها لن تتجه لشراء القطن المصرى ، الا اذ قل سعره عن القطن الهندى ، الذى هبط سعره من ٢٢٥ روبية فى الشتاء الماضى الى ١٦٥ روبية(٦٧) ·

ومن ناحية أخرى ، فمن المتوقع أن تمنح حـــكومة الولايات المتحدة ، القطن الامريكى ، اعانة تصدير تبلغ حوالى ريالين مصريين للقنطار ، وهو مايفرض على مصر تخفيض سعر قطنها ، فى حدود هذه الاعانة ، وهو مايحمل البلاد أربعة ملايين من الجنيهات ، فضلا عن العوامل الداخلية ، المتمثلة فى صعوبة التمويـــل ، وأن شراء الحكومة المصرية للقطن ، لايحدث تقدمـــا للموقف ، مادام القطن سيبقى داخل البلاد ، ولن يأتى بقرش من الخارج ، وأن الهـــدف الأساسى هو أن نحصل على المال من مشترين من الخارج ، فضلا عن أن دخول الحكومة مشترية فى سوق القطن ، يؤدى الى تخزين ما تشتريه ، وهو أمر يمنع كل الوسائل التى تؤدى الى صـــعود الأسعار ، واذا كانت الحكومة غير قادرة على مواجهة الموقف ، فان الأمر يمتد الى أى مجهود أهلى ، لحل مسألة القطن(٦٨) .

ويفند أصحاب هذا الاتجاه ، الآراء الأخرى ، التى تنادى بحل مسألة القطن محليا ، باصدار بنكنوت بضمان القطن ، أو اصـــدار سندات على الخزانة ، فالأوراق المالية ، لا يكون لها قيمة ، الا اذ تيسر تداولها فى الأسواق ، ولهذا كانت ضماناتها مقصـــورة على الذهب أو على سندات مالية يسهل بيعها فى السوق ، والحصول على قيمتها ، وهو ما لم يتوفر بالنسبة للقطن المصرى ، فسيبقى معطلا فى المخازن ولايمكن تصريفه ، وبالتالى تصـــبح أوراق العملـــة التى صدرت بضمانته ، مغطاة اسما ، مكشوفة فعلا ، وهو أمر يؤدى الى هبوط قيمة العملة ، وضعف قوتها الشرائية وارتفاع الأســـعار ، يضاف الى ذلك أن الحرب قد تطول وتتراكم محاصـــيل القطن ، فتمويل كل محصول مع بقائه داخل البلاد ، يـــؤدى الى مزيد من انخفاض قيمة العملة(٦٩) .

ويرى جول خلاط ، أن هذه الفكـــرة غير عملية ولا مشروعة لارتباط الجنيه المصرى ، بالجنيه الاسترلينى ، فكل مايقـــدم للبنك الأهلـى ، من ورق نقدى ، يســـتطيع أن يحول قيمته الى جنيهات استرلينيه ، بسبب هذا الارتباط ، والبنك الأهلـى يعمـــل على هذا الأساس ، وبالتالى لايستطيع استصدار بنكنوت مصـــرى ، الا اذا كانت قيمة مايراد استصداره ، مغطاة بتأمين مالى نصفه من الذهب والنصف الآخر من سندات الحاكومتين المصرية والبريطانية ، التى تدفع على أساس الجنيه الاسترلينى ، وبدون هذا الأساس ، لايتيسر استبدال الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى ، وهو أمر يؤدى الى خفض قيمة العملة المصرية ، وبالتالى فاستصـــدار البنكنوت على ضمان من القطن لا يفيد (٧٠) ، فالحـل الوحيد هو التفـــاهم مع بريطانيا ، لشراء المحصول كله ، فيدخل البلاد حوالى ثلاثين مليونا من الجنيهات ، الأمر الذى يؤدى الى انعاش الاقتصاد المصرى(٧١) وتأمين البلاد من أية مفاجأة خطيرة فى المستقبل(٧٢) .

وتجمل « الدستور » لسان حال الهيئة السعدية ، دوافع بيع القطن لبريطانيا ، فمصر لا تستطيع بيعه لغيرها لصعوبة الأسواق الأخرى ، فضلا عن عدم قدرة هذه الاسواق – ان وجـدت – على استيعاب القطن المصرى كله ، وتجنبا لمشكلة تمويل المحصـــول ، واحتمال تراكم المحاصيل لطول الحرب(٧٣) .

ويبدو أن هذا الاتجاه كان هو الغالب ، بل ان أساس الاتجاه الآخر ، والمتضمن حل مشكلة القطن محليا ، كان الخوف من فشـل المفاوضات المصرية البريطانية فى هذا الصدد .

وعلى أية حال فقد كان هناك قلق بين المصريين ، ازاء محصول

القطن ، نتيجة الخوف من دخول ايطاليا الحرب ، ومايترتب على ذلك من اغلاق البحر الابيض المتوسط ، وحتى اذا لم يحدث ذلك ، فهناك احتمال فقدان الأسواق السكندفانية ، وبالتالى طلب لامبسون من حكومته العمل على مواجهة الموقف ، ورأى السفير أنه اذا كان من الصعوبة التعامل مقدما ، مع موقف قائم على الافتراض ، ومن غير المحتمل ، أن تقرر الحكومة البريطانية شيئا فى هذا الصدد حتى ٢٨ ابريل لمساعدة رئيس الوزراء فى مواجهة صعوباته البرلمانية (موعد الرد على استجواب الوفد بخصوص القطن) وحيث لاتوجد لديه الآن أية توصيات بخصوص قضية القطن ، فانه يقترح على حكومته ثلاثة احتمالات قام بدراستها مع أعضاء السفارة ٠

● أن تستمر الحكومة البريطانية فى عرضها ، بشراء الكمية الخاصة بالاسواق المفقودة ، سواء التى فقدت أو على وشك أن تفقد ، كالدول السكندفانية وايطاليا اذا دخلت الحرب ٠

● اذا نشأت صعوبة فى تصريف محصول القطن القادم ، فعلى الحكومة البريطانية أن تعطى بعض التأكيدات العامة ، بأخذها فى الاعتبار أية مقترحات مصرية ، لمعالجة الموقف ، ويمكن أن تمتد هذه التأكيدات الى استعداد الحكومة البريطانية ـ اذا دعتها الحكومة المصرية ـ للموافقة على تشكيل لجنة مصرية بريطانيا مشتركة ، لتقرر الوسائل العملية لمواجهة هذه الصعاب ، وتعطى توصياتها فى هذا الصدد ٠

● أن يطلب من رئيس الوزراء المصرى ، اعداد مقترحات محددة ، تبحثها حكومة جلالة الملك(٧٤) ٠

ومن ناحية أخرى ، كان هناك ضغط من رئيس الوزراء على

الحكومة البريطانية ، بخصوص المسألة القطنية ، نتيجة استجواب الوفد حول هذه القضية فى مجلس الشيوخ ، ومثل هذا الاستجواب كان أكثر قلقا للحكومة من الاستجواب الخاص ، بالعلاقات المصرية البريطانية ، والذى قدمه الوفد أيضـا ، وطلـب رئيس الوزراء ، مساعدة الحكومة البريطانية فى هذا الصدد ، فالقطن ذو أهميـة بالغة ، يمتد تأثيرها الى كل مواطن مصرى ، فى شـعوره تجـاه بريطانيا العظمى ، وهو مالمسـه ، فضـمنه مذكرتيـه للحكومة البريطانية ، وأكد للسفير اذا كانت بريطانيا مهتمة بالحفاظ على الود مع المصريين ، فانها يجب أن تفعل شيئا للمسـألة القطنية ، وهو مايعتقده ، وأنه اذا استطاع أن يقـول شـيئا مهدئا بالنسـبة للاستجواب ، فالتفاصيل يمكن بحثها بعد ذلك مع السفير البريطانى، وأنه يميل الى اعداد رد على هذا الاستجواب بالاتفاق مع السفير الذى يرى أن الوقت لايتسع لدراسة الموقف كاملا قبل موعد الرد على الاستجواب(٧٥) .

وهكذا كان رئيس الوزراء المصرى ، منتظرا بل معتمدا على المساعدة البريطانية ، فى قضية القطن ، ليستطيع مواجهة الموقف بخصوص الاستجوابات فى هذا الصدد ، وبذلك أصبح تصريف محصول قطن ١٩٤٠ ، قضية ساخنة فى اتصـالاته مع السـفير البريطانى منذ ابريل ١٩٤٠ .

وأبرق «لامبسون» الى الخارجية البريطانية بما استقر عليه الرأى ـ اذا أذن له ـ لعرضه على رئيس الوزراء بخصوص المسألة القطنية وتضمن ذلك ، أن حكومة جلالة الملك ، قد تأثرت بما أبـداه رئيس الوزراء من القلق ، حول عدم امكانية تصريف المحصول القـادم ، وأنها تدرك أن هذا القلق يسود البلاد ، وتأمل فى تهدئة المـوقف ،

ولكنها ترى قبل اتخاذ أى قرار ، لما يمكن عملـــه لتأكيد الثقة فى المستقبل ، فان بحثا شاملا لحقائق المسألة القطنية ، يجب أن يتـم ، وبالتالى فان حكومة جلالة الملك ، تدعو الحكومة المصرية لتكويـن لجنة تمثل صناعة القطن فى مصر ، وتضم أيضا أشخاصالهم خبرة فى الشئون المالية ، بصرف النظر عن لونهم الحزبى ، مع ممثلين تعينهم الحكومة البريطانية لدراسة المسألة القطنية ، دراسة شاملة للحقائق ، وتقرر تبعا لذلك الخطوات الضرورية ، لتدعيم أســواق القطن ، وتصريف المحصول القادم ، وترفع الاقتراحات الخاصـــة بالمبادئ ، التى تقوم على أساسها المساعدة ، للحكومتين المصرية والبريطانية ، كما تتعهد الحكومة البريطانية من جانبها ، بتقديم أية مقترحات ملائمة ، كما ذكر السفير ، أنه سيقترح على رئيس الوزراء دعوة الوفد ، للاشتراك فى اللجنة ، بل يطلب الاذن من حكومتـه ، لبذل جهوده مع النحاس ، للحصول على موافقتـه ، وان كان من المحتمل جدا أن يرفض ذلك(٧٦) ٠

ومع استمرار المباحثات بين الحكومة المصــرية والســفير البريطانى ، منذ ابريل ١٩٤٠ حتى أغسطس من نفس العام ، حـول محصول القطن لموسم ١٩٤٠ ، وهى مدة ليست بالقصيرة ، تطـور أثناءها الموقف البريطانى من عدم امكانية اتخاذ موقف معين وضرورة البحث والدراسة الى اتخاذ موقف محدد ازاء شراء القطن المصرى ٠

فكتب لامبسون الى حكومته ، بضرورة الاســتعداد ببيـان بخصوص القطن ، اذا تقدمت الحكومة المصرية ، بطلب رسمى فى هذا الصدد ، ويقترح مضمون هذا البيان ، الذى يمكن أن يخضع لتعديلات بسيطة فى محتواه اذا تطلبت مذكرة الحكومة المصــرية ذلك ٠٠ ويتضمن البيان المقترح ٠٠ أنه نظرا للصعوبات المنتظرة ،

لتصريف محصول القطن لعام ١٩٤٠ ، فلقد طلبت الحكومة المصرية رسميا من الحكومة البريطانية ، عما اذا كان فى مقدورها المساعدة بشراء القطن بسعر ٢٥ر١٤ دولار للقنطار للأشمونى فولى جودفير ، ٢٥ر١٥ دولار للجيزة فولى جودفير ، وبذرة القطن بسعر ٦٥ قرشا للاردب ، تسليم الاسكندرية ٠

وحيث أن الحكومة البريطانية لها الرغبة فى مساعدة مصر ، لاسيما مزارعى القطن فى مثل هذه الظروف ، فلقد أجابت باستعدادها لشراء قطن وبذرة موسم ١٩٤٠ ، بالاسعار المذكورة ، مع تحمل الحكومة البريطانية لأية خسارة عند حدوثها ، أما فى حالة الربح فستقتسمه مع الحكومة المصرية ، على أساس استخدامه لصالح الزراع ، طبقا لما يتفق عليه بين الحكومتين (٧٧) ٠

وأشار السفير الى أن الأسعار التى تضمنها مشروع البيان السابق ، لم يتم اعلام الحكومة المصرية به ، فمن الصعب أن تقنع رئيس الوزراء بطلبها ، منذ مساندته لمحاولة رفع سعر القطن الأشمونى فيرى جودفير الى ٥ر١٧ دولار للقنطار ، نظرا لتكاليف الانتاج ، واستفسر من حكومته عن امكانية رفع السعر لكى يصل الى ٧٥ر١٤ ، ٧٥ر١٥ دولار على التوالى ، اذا اقتضت الضرورة (٧٨)

وفى الوقت الذى كان فيه السفير البريطانى ، يتشاور مع حكومته حول السعر ، الذى ستشترى به بريطانيا القطن المصرى ، كانت قضية الأسعار ، موضع نقاش بين الاتجاهات المصرية المختلفة، ولكنها اتفقت جميعا فى الحرص على تنفيذ صفقة بيع القطن المصرى كله لبريطانيا ، فمصر ليست مخيرة بين أن تبيع لبريطانيا ، أو أى مشتر آخر يعرض سعرا أعلى ، فليس أمامها الا البيع لبريطانيا أو

تقع فى « غائلة الخراب » (٧٩) ، ويرى النائب « عبد العزيز رضوان » عدم المغالاة فى السعر ، حتى لا يؤدى ذلك الى نفور المشــــترى ، ويجعل الاتفاق متعذرا ، فيكفى أن يكون السعر مناسبا ، يتفق مع حقوق المنتجين وارتفاع تكاليف الزراعة(٨٠) ، وهو ماتراه صحيفة المعارضة الوفدية ، فالســــعر المطلوب كما تراه ، هو الذى يغطى مصاريف الانتاج ، ويترك للفلاح المصرى ربحا معقولا ، ولا يرهق الممول البريطانى(٨١) ، فيجب مراعاة الظروف فى تحديد الأســعار حتى لا تضيع من مصر فرصة البيع للمشترى الوحيد(٨٢) ، فالمطلوب هو تصدير القطن ، بأسعار معقولة بقدر الامكان ، أو بأثمان أقــل قليلا ، اذا دعت الظروف ولم يوجد سعر أفضل(٨٣) ٠

ويبدو أن البلاد كلها ، كانت تتطلع لعقد هذه الصفقة ، فالملك فاروق فى محادثاته الودية مع السفير البريطانى فى حفل الشــاى الكبير ، الذى أقيم بالقصر الملكى فى ٣٠ يوليو ١٩٤٠ ، قد عبر عن امتنانه للموقف البريطانى ازاء العزم على شراء محصول القطن ، وهو ما أخبره رئيس الوزراء به صباح ذات اليوم(٨٤) ٠

ونجح السفير البريطانى ، فى اقناع الحــكومة المصــرية ، بالأسعار التى سبق أن اقترحها على حكومتــه دون زيادة ، فيبرق لامبسون الى حكومته ، بأن الاسعار التى تمت الموافقة عليها هى ٢٥ر١٤ دولار للاشمونى ، ٢٥ر١٥ دولار للجيزة ، ٦٥ قرشا لبذرة القطن(٨٥) ، كما أشار الى أن بيان رئيس الوزراء فى البرلمان سيكون فى السابعة مساء ٧ أغسطس ١٩٤٠ ، وطلب من حكومته أن يكون بيانها فى مجلس العموم كذلك بعد ظهر نفس اليوم(٨٦) ٠ وهكذا تمت صفقة بيع محصول القطن المصرى لموسم ١٩٤٠ لبريطانيا ٠

ويرسل السفير البريطانى للخارجية البريطانية ، بمحتوى بيان

رئيس الوزراء ، الذى سيلقيه فى البرلمان ، ولقد تضمن أن الحكومة ، قد واجهت منذ البداية مشكلة القطن ، وكان عليها أن تجد حلا يحمى مصالح المنتج المصرى والبلاد ، وبدا أن الحل السليم لمشكلة القطن بما يتفق مع المصالح المصرية ، لن يتم الا بالتفاوض مع بريطانيا لشراء القطن كله ٠

وبالتالى كانت المحادثات لتحقيق هذا الهدف مع سعادة السفير البريطانى ، ولقد أسفرت هذه المفاوضات التى تمت فى جو من التفاهم والتعاون ، بقبول الحكومة البريطانية شراء كل المحصول الجديد ، بسعر ١٤٫٢٥ دولار للاشمونى فولى جودفير ، ١٥٫٢٥ دولار للجيزة من نفس الرتبة ، واذا باعت الحليفة القطن كله أو جزء منه ، فان الارباح التى ستحصل عليها ، ستقسم مناصفة مع الحكومة المصرية ، بينما تتحمل الحكومة البريطانية أية خسارة تحدث ، وتضمنت شروط الاتفاق ، فى أن تستغل الأرباح التى تؤول للحكومة المصرية لصالح مزارعى القطن المصريين ، كما ستشترى بذرة القطن بسعر ٦٥ قرشا للاردب وستشكل الحكومة البريطانية لجنة تمثل فيها الحكومة المصرية لتتولى مهمة الشراء ٠ كما تضمن البيان حرية كل منتج فى التصرف فى محصوله ، فليس هناك اجبار لبيع القطن لبريطانيا وفى ختام البيان يؤكد رئيس الوزراء ، أن الوصول الى هذه النتائج المرضية ، كان نتيجة روح الصداقة التى عمت بين البلدين والتى قدرت بها الحليفة مصالح الفلاحين والزراع(٨٧) ٠

ورحبت الخارجية البريطانية ، بالبيان المصرى ، فهو شبيه بدرجة كبيرة ، بالبيان الذى سيلقى بمجلس العموم ، بعد ظهر ٧ أغسطس ١٩٤٠ ، وأشارت الى السفير ببعض التعديلات الفرعية ، الخاصة بلجنة القطن وتقسيم صافى الربح ، وطلبت ابلاغها بصفة

رسمية اذا لم يسعفه الوقت للتغيير(٨٨) ، وقام السفير بالابلاغ الرسمى بهذه التعديلات لضيق الوقت(٨٩) ٠

وفى مساء ٧ أغسطس ، ألقى رئيس الوزراء بيانه عن الاتفاق مع بريطانيا ، بخصوص شراء محصول القطن فى البرلمان ، بعد أن أقره مجلس الوزراء صباحا(٩٠) ٠

القوى السياسية والاتفاق البريطانى

ولقد أشار مايلز لامبسون ، السفير البريطانى فى القاهرة ، بهذا الاتفاق ، مبرزا دور بريطانيا فى تقديم العون لمصر كدولة حليفه ، ونفى ما يقال ان بريطانيا ما قبلت الصفقة ، الا طمعا فى الربح ، مستندا الى شراء بريطانيا لمحصول ١٩٤٠ ، فى حين أنها لاتحتاج الى أكثر من ثلث هذه الكمية ، فضلا عن تحملها الخسارة وحدها ان حدثت ، ومناصفة الربح بين الدولتين ، على أن توزع مصر نصيبها من الربح لصالح زراع القطن(٩١) ، كما أشار بتلر وكيل وزارة الخارجية البريطانية فى مجلس العموم ، الى مناشدة مصر لبريطانيا لشراء محصول القطن ، حتى لايصاب الاقتصاد المصرى بكارثة ، فاستجابت الحكومة البريطانية ، واشترت محصول ١٩٤٠ من القطن والبذرة(٩٢) ٠

كما أشادت به الصحف البريطانية ، فأكدت صحيفتا التيمس والمانشستر جارديان ، على أن صداه فى الدوائر القطنية ، كان طيبا اذا روعيت أحوال العالم ، وأن التدخل البريطانى فى مسألة القطن ، أنقذ بلدا حليفا من كارثة مالية ، ولقد أدرك الرأى العام المصرى أن بريطانيا ، هى الدولة الوحيدة التى تستطيع مساعدة أصدقائها ،

على هذه الصورة الفعالة ، فلولا هذه المساعدة ، ما أستطاعت مصر أن تتخلص الا من جزء صغير من المحصول(٩٣) ٠

واجمالا فقد كان لهذا الاتفــاق ، صــدى طيبا لدى القوى السياسية والاقتصادية المصرية ، فلقد أشادت به الهيئة السعدية ، ففى احتفال السيد عبد الهادى القصبى ، لنــواب وشيوخ الغربية والمنوفية السعديين ، وبعض ممثلى هاتين المديريتين من الأعضــاء المستقلين فى البرلمان ، أشار أحمد ماهــر ، الى الاثر الطيب لهذا الاتفاق فى حل المسألة القطنية ، ولو حلت ايطاليا محل بريطانيا ، لأخذت المحصول دون أن تفكر فى تعويض المصريين(٩٤) ٠

كما أكد ابراهيم عبد الهادى ، وزير التجارة والصناعة ، أن الاتفاق سيؤدى الى انعاش أحوال مصر الاقتصادية ، فوجود مبلــغ يتروح بين ثلاثين وأربعين مليونا من الجنيهات ، ســيساعد على حركة تقدم الأحوال الاقتصادية ، فحركة تداول الأموال ســتساعد الصناعات المحلية على الانتعاش(٩٥) ٠

وأشادت « الدستور » بموقف بريطانيا ، فهى لم تفاكر فى اطالة المحادثات المتعلقة بالقطن ، لتستفيد من الظروف واحتمالاتها ، بل عجلت فى ذلك لتهىء الظروف الطيبة للمحصول ، ثم ان بريطانيا — لا المفاوضين المصريين — هى التى طلبت تقسيم الأرباح ، مناصفة بينها وبين الحكومة المصرية ، وتحملها بمفردها الخسارة اذا ساءت الظروف ٠

كما عددت فوائد الاتفاق ، فثبات السعر يتيح لكل المنتجين ، بيع أقطانهم بسعر موحد ، وهو أمر يتفق مع روح الانصاف اقتصاديا واجتماعيا ، كما أوجد الاتفاق حلا لمشكلة القطن وتصريفه ، وجنب

الحكومة الاستدانة الى أجل غير محدود ، أو اصدار أوراق نقدية بطريقة شاذة ، مما كان يعرض ثروة البلاد للخطر ، بل ستحصل مصر على عملة سليمة ، ذات قدرة قوية على الشراء ثمنا للقطن ، يضاف الى ذلك أن شراء بريطانيا للمحصول كله ، يقى مصر من بيع البقية الباقية من المحصول ، والفائض عن الاستهلاك بثمن بخس(٩٦) ٠

بل ان جريدة المصرى ـ لسان حال المعارضة الوفدية ـ أوضحت بعض مزايا الاتفاق ، كتوزيع الأرباح مناصفة بين الحكومتين ، وهى ميزة كبيرة للمنتج ، اذ سيظل الأمل مفتوحا أمامه للحصول على ربح جديد ، يضيفه الى ثمن البيع ، ولن يتحمل قدرا من الخسارة التى تتحملها الحكومة البريطانية ، وأشارت الصحيفة الى الارباح التى كسبتها بريطانيا ، من صفقة القطن فى الحرب العالمية الأولى ، وقدرها ٠٠٠ر٨٥٠ر٣ جنيه ، وتنازلت عن حقها فى نصف الأرباح للحكومة المصرية ، على أن يخصص لاعانة العمال المصريين ، الذين تطوعوا لخدمة الجيش البريطانى فى الحرب وأسرهم ، يضاف الى ذلك ، أن الفلاح سيعفى من رسوم التأمين والسمسرة ٠٠ الخ(٩٧) ٠

فالثابت أن كل الاتجاهات الحزبية المصرية ، حكومية ومعارضة ، كانت متفقة على أن الاتفاق مع بريطانيا ، هو المخرج لمسألة القطن المصرى ، وان اختلفت حول تفاصيله(٩٨) ٠

وهو ما أشار اليه لامبسون ، فقد أوضح الصدى الطيب لهذا الاتفاق بين المزارعين ، فقد ترتب عليه التخلص من القلق ، وأحدث اطمئنانا للمستقبل الاقتصادى ، بل العرفان لبريطانيا ، كما لقى هذا الاتفاق ، فى الدوائر الأكثر ثقافة ، صدى طيبا مع وجود نقد بسيط

بالنسبة للاسعار ، ولاسيما فيما يختص بجيزة ٧ ، ولكن بصفة عامة كان الاتفاق مناسبا ، ومهيئا للرأى العام للعمل المشترك(٩٩) ٠

فلم تكن هناك معارضة برلمانية لبيع القطن كله لبريطانيا ، وانما كانت هناك بعض التحفظات بالنسبة للاسعار ، التى تمت على أساسها الصفقة ، بل طالب بعض النواب من الحكومة المصرية ، اعادة الكرة مرة أخرى مع بريطانيا ، لرفع سعر الشراء ، لاسيما من النواب الذين لهم خبرة فى المسائل القطنية (اسماعيل صدقى ، على المنزلاوى) ، فقد رأى « علىالمنزلاوى » ضرورة ارتقاع سعر الأشمونى الى ٢٥ر١٥ ريالا ، مستندا فى ذلك ، على فرق الرتب بين القطن المصرى والقطن الأمريكى ، كما أن الغزالين فى الولايات المتحدة ، يفضلون القطن الأشمونى المصرى على قطن بلادهم ، ولو زاد سعره بنسبة ٢٥٪ ، فاذا كان سعر القطن الأمريكى ١٢ ريالا فيجب أن يكون سعر مثيله المصرى ١٥ ريالا (١٠٠) ٠

وانتقد « عبد الحميد عبد الحق » ممثل المعارضة الوفدية الحكومة ، لعدم استئناسها برأى المجلس قبل الاتفاق النهائى مع الحكومة البريطانية ، كما أشار الى انخفاض السعر ــ وهو ما أشار اليه نواب آخرون ــ مما حدا بالحكومة فى ردها ، الى الاشارة الى عدم وجود اجبار على أى منتج لبيع القطن الى بريطانيا بالسعر المحدد ، فأكدا النائب الوفدى ، أن الأمر ليس فيه خيار ، فليس أمام الفلاحين سوى أن يبيعوا القطن الى بريطانيا ، وأن حريتهم فى قبول البيع أو رفضه ، فيه تجاوز كبير وستر للحقائق(١٠١) ٠

وكان ذلك اتجاها عاما لغالبية النواب ، وان بــرر البعض للحكومة ، اتمامها الصفقة بهذه الاسعار ، فالنائب « توفيق دوس » يتفق مع النواب فى انخفاض السعر ، ولكن يكون ذلك فى حالة شراء

بريطانيا احتياجاتها القطنية ، وهى حوالى ثلاثة ملايين قنطار فقط ، أما وقد اشترت بريطانيا محصول القطن كله ، فى نفس الوقت الذى أغلقت فيه كثير من الأسواق الأوروبية أمام القطن ، فان السعر الذى اشترت به بريطانيا في هذه الحالة ، سعر معقول(١٠٢) ٠

وهو ما رآه بعض كبار تجار القطن (محمد فرغلى) فأسعار الصفقة مرضية جدا ، فلم يتيسر لمعظم فلاحى مصر ، الحصول على مثل هذه الاسعار منذ سنوات ، بل باعوا قطنهم فى العام الماضى بأسعار لاتتجاوز ٢٥٠ قرشا ، وحتى لو كانت بورصة العقود مفتوحة للعمل ، لما زادت أسعار القطن عن ١٠ ريالات للأشمونى ، ١٢ ريالا للجيزة ، بل كان من الصعب بيع المحصول كله بهذه الأسعار ، وحتى اذا حسب سعر القطن المصرى ، على أساس سعر القطن الأمريكى ، مضافا اليه فرق النقد بين الجنيه الاسترلينى والدولار ، فان سعر الصفقة البريطانية يزيد أيضا بنسبة لاتقل عن ٢٠ ٪ (١٠٣) ، ويرى « على يحى بك » رئيس قومسيون مينا البصل ، أن بيع المحصول كله الى بريطانيا بهذا السعر ، يعد أمرا مقبولا ومعتدلا من وجهة نظر المنتج المصرى(١٠٤) ، بل أرسل بعض كبار تجار القطن(*) التهانى لرئيس الوزراء لاتمام اتفاق القطن(١٠٥) ٠

ولكن الحقيقة التى لا يمكن اغفالهـا ، أن الاتفـاق قد حدث متأخرا ، وكان يجب أن يتم قبل هذا الموعد بعدة أشهر(١٠٦) ، وهو أمر له أثره فى اتمام الصفقة وتحديد أسعارها ٠

كما انتقد النواب ، رفض بريطانيا شراء ما تبقى من محصول القطن للموسم الماضى ، بحجة أن هذه الكمية قد خرجت من أيدى الفلاح المصرى ، وهى تعمل لمساعدته لا لمساعدة التجار ، وأشار اسماعيل صدقى الى أن هذه الكمية ، ستكون عامل ضغط على السوق ، وواجب الحكومة أن تعمل على تصريفه وتصديره ، لتخفف العبء عن

السوق ومساعدة التجار ، وهم عنصـــر كبير له أثره فى الحركة القطنية(١٠٧) ٠

وأشار النائب على المنزلاوى فى هذا الصدد ، الى ضرورة وفاء الحكومة بسابق عهدها ـ بدخولها فى سوق القطن مشتريه لـــه ومحددة السعر ـ فتتصرف فى هذه الكمية ، وهو أمر لايكلفها أكثر من مليون جنيه(١٠٨) ، كما أوضحت المعارضة الوفدية ، ضغط هذه الكمية على سوق القطن(١٠٩) ٠

واقترح توفيق دوس حلا لمشكلة القطن المخزون ، استبدال نصف هذه الكمية برتب أقل للاستهلاك المحلـــى ، فتستفيد بريطانيا رتبا أعلى ، وتخفض مصر كمية المخزون الى ٧٥٠ر٠٠٠ قنطار بعد استهلاك المصانع محليا نصف الكمية(١١٠) ٠

ولم تتصرف الحكومة فى حل هذه القضية ، وظلـت تفرض نفسها على مجلس النواب المصرى ، ويقدم عبد العزيز رضوان (بك) استجوابا عن سياسة الحكومة ، ازاء القطن مركـــزا على القطن والبذرة ، الباقيين ، من محصول عام ١٩٣٩ ، وذلك بعد حوالى ستة شهور من الاتفاق المصرى البريطانى ١٩٤٠ ، والذى لم يتضمن بواقى المحصول السابق ، وعاب على الحكومة عدم اهتمامها بهذه المشكلة، مشيرا الى ماحدث فى الحـرب العالمية الأولـــى ، من الاتفاق مع بريطانيا على شراء القطن الجديد والقديم معا ، وعلى الحكومة كسابق تعهداتها ، أن تنقذ أصحاب القطن القديم وبذرته ، الذين قاموا بشرائه ارتكانا على عهد الحكومـــة ، والتجار عنصر نافع لرواج التجارة فى البلاد ، لأنهم هم الذين ينقلون القطن من يد الفلاح الى يد الغزال ، ومن الظلم أن تغفل العدالـــة حقوق هؤلاء ، واقتـرح تعويضهم من حصيلة ضريبة تصدير القطن ، التى أعادتها الحكومة

هذا العام ـ وكان رد وزير المالية باهتمام الحكومة بهذا الموضوع مع الوعد بعرض حل لهذه القضية على المجلس بعد الانتهاء منـــه ، ووافق المستجوب والمجلس على رد الحكومة(١١١) ٠

ومحاولة للتخفيف عن هؤلاء ، فقد وافق مجلس النواب ، على مذكرة الحكومة ، برد ما دفعوه من أقساط التأمين على الأقطان ، التى تعطل تصديرهـا من محصـــول موســـم ١٩٣٩ الى مابعد ١٥ أغسطس ١٩٤٠ ، وذلك استثناء من القانون رقم ١٢٠ لسـنة ١٩٣٩ ، بالتأمين على القطن المحلوج ، وصدر مرسوم بذلك(١١٢) ٠

الاجراءات التنفيذية للاتفاق

واستكمالا للاتفاق المصرى البريطانى ، بخصـــوص محصول ١٩٤٠ ، فقد أشار « اسماعيل صدقى ، لحسن تنفيذه ، ضـــرورة تشكيل لجنة يمثل فيها المنتج والتاجر والمشترى ، لتقرير فـــروق الأسعار المترتبة على اختلاف الرتب ، اذ لم يتضمن بيـــان رئيس الوزراء سوى رتبتين فقط ، ووافقت الحكومة ، كما أشـــار الى ضرورة أن يكون الشراء طبقا للاتفاق ، عن طريق الوسطاء كتجار الريف والسماسرة والبنوك ، وتجار الصادرات ورجال البورصة ، حتى لاتحرم هذه الفئات من أعمالها وأرزاقها ، كما نبه الى احتمال استخدام ميناء السويس ، لتصدير القطن طبقا لتطورات الظروف ، بدلا من ميناء الاسكندرية ، الأمر الذى يدعو الى الاهتمام بأدوات كبس القطن بالمحالج فى غير الاسكندرية ، كما طالب النواب الحكومة بالتأمين على بذرة القطن ، والتسليف على القطـــن الذى لايرغب أصحابه فى بيعه بالسعر الذى حدده الاتفاق(١١٣) ٠

ومن الطبيعي أن تتخذ الوسائل المختلفة ، لتنفيذ الاتفاق سواء

من ناحية تشكيل اللجان المختلفة المسئولة ، أو من ناحية الاجراءات اللازمة لذلك ، فشكلت لجنة المشتريات البريطانية(١١٤) ، كما شكلت أيضا لجنة استشارية ، تمثل المصدرين والمنتجين للاشتراك فى تسهيل حركة البيع والشراء ، على غرار ماحدث عام ١٩١٨(١١٥) .

وتقرر التسليف على القطن طبقا للقواعد المتبعة ، بنسبة ٨٠٪ من الأسعار المحددة ، لشراء القطن تسليم الاسكندرية ، على أن يقدم المقترض لكتابة ، موافقته على أن يبيع الأقطان المرتهنة ، فى حالة عدم الوفاء بالسلفه ، فى الموعد المحدد للحكومة الانجليزية طبقا للاتفاق ، والموعد الأقصى لسداد السلفة ، هو ٣١ ديسمبر ١٩٤٠(١١٦) .

وكان من شروط اتفاق ٧ أغسطس ١٩٤٠ ، اعفاء الأقطان التى تشتريها الحكومة البريطانية من التأمين الاجبارى ، ضد أخطار الحرب ، على أن تتحمل الحكومة البريطانية ، ما قد يصيب هذه الأقطان من أضرار بسبب الحرب ، وبناء على ذلك ، فقد أعفيت الأقطان التى تشتريها الهيئات المختلفة لحساب الحكومة البريطانية ، من التأمين الاجبارى ضد أخطار الحرب ، وذلك استثناء من القانون رقم ١٢٠ الصادر فى ٢٥ اكتوبر ١٩٣٩(١١٧) .

ونظرا لأن بيع المحصول ، سيتم عن طريق بيوت التصدير ، فقد تم الاتفاق مع حوالى عشرين بيتا للقيام بهذه المهمة(١١٨) ، كما أجلت الحكومة موعد حلج القطن الى ١٥ سبتمبر ١٩٤٠ ، لافساح الوقت للانتهاء من القواعد التفصيلية ، التى على أساسها تتمكن اللجنة من شراء القطن(١١٩) ، كما أصدرت وزارة المالية ، الشروط الخاصة ببيع القطن للجنة الشراء بالاسكندرية ، وتدور حول التأكد من رتبة القطن ، وتحديد السعر ، واستئناف التقدير والسعر اذا أراد

البائع ، بعد دفع الرسوم الخاصة بذلك ، والتى ترد اليه اذا حكم لصالحه ، ويكون الاستئناف بواسطة خبراء تعينهم اللجنة البريطانية أو يسحب البائع عرضه مع ضياع حقه فى التأمين ، بالاضافة الى شروط مماثلة لبيع البذرة(١٢٠) ٠

وكان مقدرا أن يتم بيع القطن للجنة البريطانية ، حتى آخر ابريل ١٩٤١ ، ولكن صعوبات الشحن والتخزين ، أدت الى عدم تقيد اللجنة بهذا الموعد(١٢١) ، ومدت الفترة حتى ٣٠ يونيو من نفس العام(١٢٢) ٠

ولقد بلغ مجموع ما اشترته اللجنة البريطانية ، منذ ١٥ سبتمبر ١٩٤٠ حتى ٣٠ يونيو ١٩٤١ ، حوالى ٦ر٦٥٩ر٣٤٢ قنطارا من القطن ، ٣ر٠٢١ر٥٠٢ اردبا من البذرة (١٢٣) ٠

ولم تظهر حركة الشراء هذه ، فى حركة الصادرات المصرية ، لعدم تصدير جزء كبير من محصول القطن ، وبالتالى انخفضت قيمة الصادرات عامى ١٩٤٠ ، ١٩٤١ فى الفترة التى خضعت لهذا الاتفاق ، فبلغت كمية الصادرات القطنية عام ١٩٤٠ حوالى ٥ر٢٣٦ر٠٩٤ قنطارا وزاد انخفاض هذه الكمية عام ١٩٤١ اذا بلغت ٤ر٦١٤ر٥٧٣ قنطارا (١٢٤) ، وكان نصيب بريطانيا فى السنة الأولى ٢ر٢٤ مليون قنطار بلغت قيمتها ٧ر٨٠٧ر٠٠ جنيه(١٢٥) ، وبلغت الكمية المصدرة فى الربع الأول من عام ١٩٤١ ، ٧٩٦ر٧٣١ قنطارا ، بلغت قيمتها ٢ر٧٥٩ر٩٠٨ جنيهات وكان نصيب بريطانيا منها ٢٩٥ر٧٤٥ قنطارا ، بلغت قيمتها ١ر٠٢٦ر٤٣٥ جنيها(١٢٦) وترجع قلة الصادرات الى صعوبة الشحن بالسفن ، فى تلك الفترة ، وفقدان الأسواق الأوروبية الاساسية(١٢٧) ٠

هوامش الفصل الثالث

(١) المصرى ١٧ ـ ٦ ـ ١٩٤٠ عدد ١٣٠٢ .
والاهرام ١٦ ـ ٦ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٣٢ .

(٢) عاصم الدسوقى المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

(٣) المصرى ١٧ ـ ٦ ـ ١٩٤٠ عدد ١٣٠٢ .
والاهرام ١٦ ـ ٦ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٣٢ .

(٤) الاهرام ١٨ ـ ٦ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٣٤ .

(٥) نفس المصدر ، ٢٣ ـ ٦ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٣٩ .

(٦) الدستور ١٢ ـ ٦ ـ ١٩٤٠ عدد ٧٦٥ .

(٧) النشرة الاقتصادية ، العدد الخامس ، السنة الرابعة ، أول نوفمبر ١٩٤٠ ، ص ١٨٢ .

(٨) جمال الدين محمد سعيد التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير ، ص ٩٠ .

(٩) الاهرام ٧ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ ، عدد ٢٠٠٨٤ .

(١٠) نفس المصدر ، ١٨ ، ١٩ ـ ١ ـ ١٩٤٠ عددى ١٩٨٨٥ ، ١٩٨٨٦ .

(١١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الواحد والثلاثين ، ١٢ ـ ٣ ـ ١٩٤٠ ، ص ٩٩٥ ، ملحق رقم ٣ ، ص ١٠٠٠ .

(١٢) الدستور ١٨ مايو ١٩٤٠ عدد ٧٤٣ .

(١٣) أحمد الشربينى السيد البسيونى : تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ ـ ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٨٧ ، ص ١٨١ ٠

(*) ويقال أن أصل التسمية ترجع الى أن التجار فى الماضى ، كانوا يجتمعون بمدزل أحد الصيارفة معلق على أبوابه ثلاثة أكياس Trois bourse او لأنهم كانوا يجتمعون فى مدينة Brouges بلجيكا فى أوائل القرن السادس عشر ، بمنزل تاجر يدعى فاندر بورص Vander Bourse

(حسن زكى أحمد . القطن فى الريف وبورصتى الاسكندرية ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ٢٠٩ ، مصطفى فكرى المعارف الرئيسيه فى التسويق الزراعى ، دار المعارف بمصر ١٩٦٧ ، ص ٤١٤ ، محمود فهمى الكاتب وآخرون : المرجع السابق ، ص ٩٨٥) ٠

(١٤) حسن زكى احمد : المرجح السابق ، ص ٢٠٩ ٠

(١٥) سامى وهبه غالى البورصات ٠ تسويق القطن ، ص ١ ٠

(١٦) حسن زكى أحمد ٠ المرجع السابق ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ ٠

(١٧) حسن صدقى . القطن المصرى زراعته وتجارته وصناعته ، ص ٢١٢ ٠

و مصطفى فكرى المرجع السابق ، ص ٤٦٣ ٠

ومحمد محمد الوكيل المرجع السابق ، ص ٣٢ ٠

(١٨) سامى وهبه غالى : المرجع السابق ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ ٠

(١٩) حسن صدقى المرجع السابق ، ص ٢١٤ ٠

وحسن زكى أحمد : المرجع السابق ، ص ١٢٢ ٠

(٢٠) مصطفى فكرى . المرجع السابق ، ص ٤٦٥ ٠

(٢١) حسن صدقى المرجع السابق ، ص ٢٢٨ ٠

(٢٢) مصطفى كمال عبد العزيز خليفة : المرجع السابق ، ص ١٩٣ ٠

(٢٣) الوقائع المصرية عدد غيراعتيادى رقم ٥٣ ، ١٣ ـ ٥ ـ ١٩٤٠ ، ص ١ ، ٢ ٠

ـ الاهرام ١٥ ـ ٥ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٠٠ . المصرى ١٥ ـ ٥ ـ ١٩٤٠ ، عدد ١٢٦٩ ٠

ـ الدستور ١٤ ـ ٥ ـ ١٩٤٠ عدد ٧٤٠ ٠

ـ حسن صدقى : المرجع السابق ، ص ٢٢٨ ٠

ـ سامى وهبه غالى : المرجع السابق ، ص ٢١٠ ٠

(٢٤) الأهرام ١٤ ـ ٥ ـ ١٩٤٠ عدد ١٩٩٩٩ ٠
(٢٥) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثانية والستين ، ٢١ مايو ١٩٤٠ ، ص ٢٢٠٥ ٠
والمصرى ٢٢ مايو ١٩٤٠ عدد ١٢٧٦ ٠
(٢٦) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٢٠٥ ـ ٢٢٠٧ ، نفس المصدر والعدد
(٢٧) مضابط مجلس النواب ، نفس الجلسة ، ص ٢٢٠٧ ، ٢٢٠٨ ٠
(٢٨) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٢٠٨ ـ ٢٢١٣ ٠
والاهرام ٢٢ ـ ٥ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٠٧ ٠
والمصرى ٢٢ ـ ٥ ـ ١٩٤٠ عدد ١٢٧٦ ٠
والدستور ٢٢ ـ ٥ ـ ١٩٤٠ عدد ٧٤٧ ٠
(٢٩) مضابط مجلس النواب ، نفس الجلسة ، ص ٢٢٠٢ ـ ٢٢١٣ ٠
(٣٠) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٢١٤ ـ ٢٢١٩ ٠
(٣١) الدستور ٢٦ ـ ٥ ـ ١٩٤٠ عدد ٧٥٠ ٠
(٣٢) مضابط مجلس النواب ، نفس الجلسة ، ص ٢٢١٢ ، ٢٢١٩ ٠
(٣٣) نفس المصدر ، الجلسة الثالثة والستين ، ٢٢ مايو ١٩٤٠ ، ص ٢٢٢٥ ٠
(٣٤) الاهرام ١٦ ـ ٥ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٠١ ٠
(٣٥) نفس المصدر ١٨ ـ ٥ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٠٣ ٠
(٣٦) الدستور ١٤ ، ١٥ ـ ٥ ـ ١٩٤٠ عددى ٧٤٠ ، ٧٤١ ٠
(٣٧) الاهرام ١٠ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٨٧ ٠
والدستور ١٠ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٨١٩ ٠
والمصرى ١٠ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ١٣٥٦ ٠
(*) المياومون (المياوم أو الجوبر Jobber) وهم المضاربون المحترفون الملحقون بالسماسرة ، ويقومون بأعمال مباشرة فى مقصورة البورصة ، بأسماء السماسرة ، ولكن الاعمال تكون لحسابهم الخاص ، وقد حظر عليهم المضاربة لحساب الغير ، ويصرح لكل سمسار ، بثلاثة مياومين يشتغلون تحت مراقبته ، ويعتبر السمسار مسئولا أمام ادارة البورصة عن تصرفاتهم ، فهو الذى يتحمل ماديا ، ما يعجز المياوم عن الوفاء به عند تصفية مركزه (محمود فهمى الكاتب وآخرون : المرجع السابق ، ص ٩٩٨) ٠
(٣٨) الاتحاد ٢ ـ ٩ ـ ١٩٤٠ عدد ٥٧٣٢ ٠
الاهرام ٩ ـ ٤ ـ ١٩٤١ عدد ٢٠٣٢٥ ٠

) الاهرام ٩ ـ ٤ ـ ١٩٤١ عدد ٢٠٣٢٥ ؛
) نفس المصدر والتاريخ ٠
) نفس المصدر ٢١ ـ ١٢ ـ ١٩٤١ ٩ ـ ١ ـ ١٩٤٢ عددى ٢٠٥٧٨ ،
على التوالى ٠
) عبد الرحمن الرافعى في أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ،
ولى ١٩٥١ ، ص ٧٧ ٠
ى عبد الناصـــر الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصـــرية
١٩ ، دار المستقبل العربى ١٩٨٧ ، ص ١٠٤ ٠
) محمد جمال الدين المسدى وآخرون المرجع السابق ، ص ١٩٦ ٠
د العظيم رمضان المرجع السابق . ص ٤٧ ٠
) هدى عبد الناصر . المرجع السابق . ص ١٠٥ ٠
) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ، ص ٢١٠ ٠
) هدى عبد الناصر المرجع السابق ، ص ١ ٤ ٠
حمد جمال الدين المسدى وآخرون . المرجع السابق ، ص ١٩٦ ٠
) هدى عبد الناصر المرجع السابق ، ص ١٠٥ ٠
(F.O. 407/224, No. 198 Tel , Sir M Lampson to Viscount Halifax, Cairo, April, 9, 1940, P. 51
) محمد جمال الدين المسدى وآخرون : المرجع السابق ، ص ١٩٥ ٠
) مضابط مجلس النواب ٠ الجلسة الستين ، ١٤ مايو ١٩٤٠ ،
٢ ٠
دستور ١٥ مايو ١٩٤٠ عدد ٧٤١ ٠
) نفس المصدر والجلسة والصفحة (النائب فكرى أباظة)
س المصدر والعدد ٠
) نفس المصدر والجلسة ص ٢١٥٨ ، ٢١٥٩ ٠
س المصدر والعدد ٠
) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢١٦٠ ٠
س المصدر والعدد ٠
) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢١٦٠ ، ٢١٦١ ٠
س المصدر والعدد ٠
) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢١٦٢ ، ٢١٦٣ ٠
س المصدر والعدد ٠

(٥٦) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢١٦٢ ، ٢١٦٣ ؛
ونفس المصدر والعدد ٠
(النواب هم عبد الحميد عبد الحق ، محمود سليمان غنام ، محمود لطيف ، عبد المجيد الرمالى ، محمد سالم جبر ، محمود أبو الفتح) ٠
(٥٧) نفس المصدر والجلسة ،ص ٢١٦٦ ٠
(٥٨) عبد العظيم رمضان ٠ المرجع السابق ، ص ١٦٠ ٠
(٥٩) مضابط مجلس النواب ، الجلسة السابقة ، ص ٢١٦٧ ٠
والدستور ١٥ مايو ١٩٤٠ عدد ٧٤١ ٠
(وعارض القرار محمد بهى الدين بركات ، وامتنع عن ابداء الرأى أحمد عبد الغفار بك) ٠

(٦٠) F O. 407/224 No. 248 Tel, Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, April 20, 1940, P. 59.

(٦١) F.O. 407/224 No. 237 Tel., Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, April 17, 1940, P 52.

(٦٢) البلاغ ١٤ ـ ٧ ـ ١٩٤٠ عدد ٥٦٤٢ ٠
(٦٣) نفس المصدر ٧ ـ ٧ ـ ١٩٤٠ عدد ٥٦٣٥ ٠
(٦٤) الاهرام ١٥ ـ ٧ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٦١ ، مقال لميشيل لطف الله ، عضو الجمعية التشريعية سابقا ٠
(٦٥) البلاغ ٢٨ ـ ٧ ـ ١٩٤٠ عدد ٥٦٥٦ ٠
(٦٦) المصرى ٢٩ ـ ٧ ـ ١٩٤٠ عدد ١٣٤٤ ٠
(٦٧) الاهرام ٧ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٨٤ ٠
(٦٨) نفس المصدر ٤ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٨١ ٠
(٦٩) المصرى ٦ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ١٣٥٢ ٠ (مقال لمحمود أبو الفتح) ٠
(٧٠) الاهرام ٢٧ ـ ٧ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٧٣ ٠
(٧١) المصرى ٦ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ١٣٥٢ ٠
(٧٢) البلاغ ٣١ ـ ٧ ـ ١٩٤٠ عدد ٥٦٥٩ ٠
(٧٣) الدستور ٧ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٨١٧ ٠

(٧٤) F.O. 407/224, No. 248 Tel., Sir M. Lampson to Visount Halifax, Cairo, April 20, 1940, P P. 59 , 60.

(٧٥) F.O 407/224, No. 237 Tel, op. cit., P.P. 52, 53.

(٧٦) F.O. 407/224, No. 255, Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, April 23, 1940, P.P. 60, 61.

(٧٧) F.O. 407/224, No. 797 Tel., Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, July 26, 1940, P.P 109 , 110

(٧٨) Ibid. P. 110.

(٧٩) الاهرام ٦ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٨٣ ٠

(٨٠) نفس المصدر ٥ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٨٢ ٠

(٨١) المصرى ٣ ، ٦ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عددى ١٣٤٩ ، ١٣٥٢ ٠

(٨٢) الاهرام ٣١ ـ ٧ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٧٧

(٨٣) البلاغ ٣١ ـ ٧ ـ ١٩٤٠ عدد ٥٦٥٩ ٠

(٨٤) F O 407/224, No 836 Tel , Sir M. Lampson to Visount Halifax, Cairo, July 31, 1940, P. 111.

(٨٥) F O. 407/224, No. 867 Tel , Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, August 6, 1940, P. 111

(٨٦) Loc. cit.

(٨٧) F O 407/224, No 868 Tel., Sir M Lampson to Viscount Halifax, Cairo,, August 6, 1940, P. 112

(٨٨) F.O. 407/224. No. 753 Tel , Viscount Halifax to Sir M. Lampson, Foreign Office, August 7, 1940, P. 112.

(٨٩) F O. 407/224, No. 881 Tel., Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, August 7, 1940, P. 113

(٩٠) Loc Cit.

ومضابط مجلس النواب ، الجلسة الخامسة والسبعين ، ٧ أغسطس ١٩٤٠ ، ص ٢٦٩٨ ، ٢٦٩٩ ٠

وجمال الدين محمد سعيد ٠ المرجع السابق ، ص ٩١ ٠

وعاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ١٩٤ ٠

والبلاغ ٨ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٥٦٦٧ ٠

والدستور ٧ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٨١٧ ٠
والاتحاد ١١ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٥٨٢٥ ٠
(٩١) الدستور ٢٧ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٨٣٥ ٠
(٩٢) الاهرام ٨ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٨٥ ٠
والمصرى ٨ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ١٣٥٤ ٠
(٩٣) نفس المصدر ٩ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ ، ١١ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عددى ٢٠٠٨٦ ، ٢٠٠٨٨ ٠
ونفس المصدر ٩ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ ، ١١ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عددى ١٣٥٥ ، ١٢٥٧ ٠
(٩٤) الاهرام ١٣ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٩٠ ٠
(٩٥) البلاغ ١٢ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٥٦٧١ ٠
والدستور ١١ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٨٢٠ ٠
(٩٦) الدستور ٨ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٨١٨ ٠
(٩٧) المصرى ١٢ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ١٣٥٨ ٠
(٩٨) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الخامسة والسبعين ، ٧ اغسطس ١٩٤٠ ، ص ٢٧٠٠ ـ ٢٧٠٤ ٠

(٩٩) F.O. 407/224, No 961 Tel, Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, August 23, 1940, P P 116, 117.

(١٠٠) مضابط مجلس النواب ، الجلسة السابقة ، ٧ أغسطس ١٩٤٠ ، ص ٢٦٩٩ ، ٢٧٠٢ ، ٢٧٠٣ ٠
(١٠١) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٦٩٩ ـ ٢٧٠٢ ٠
(١٠٢) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٧٠٤ ٠
(١٠٣) الاهرام ١٠ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٨٧ ٠
(١٠٤) نفس المصدر ١٥ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٩٢ ٠

(*) منهم عبد الله الموم ، اصلان قطاوى ٠
(١٠٥) الاهرام ، الدستور ١١ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عددى ٢٠٠٨٨ ، ٨٢٠ على التوالى ٠
(١٠٦) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثانية ، ١٤ يناير ١٩٤١ ، ص ٩٧ ٠
(١٠٧) نفس المصدر ، الجلسة الخامسة والسبعين ، ٧ أغسطس ١٩٤٠ ، ص ٢٧٠٠ ـ ٢٧٠١ ٠

(١٠٨) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٧٠٣ ، ٢٧٠٤ ٠

(١٠٩) نفس المصدر والجلسة ص ٢٧٠٣ ٠

(١١٠) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٧٠٤ ٠

(١١١) نفس المصدر ، الجلسة السادسة عشر ١٩ ـ ٢ ـ ١٩٤١ ، ص ٣٠٩ ، ٣١٠ ٠

(١١٢) نفس المصدر ، الجلسة السادسة والخمسون ٢٤ ـ ٦ ـ ١٩٤١ ، ص ١٤٩٩ ٠

وملحق نفس الجلسة رقم ٣ ، ص ١٥١٥ ٠

والدستور ٢٢ يوليو ١٩٤١ عدد ١١٢٨ ٠

(١١٣) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الخامسة والسبعين ٧ أغسطس ١٩٤٠ ، ص ٢٧٠٠ ، ٢٧٠٢ ٠

(١١٤) المصرى ١٠ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ١٣٥٦ ٠

والاهرام ١٠ ، ١٣ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عددى ٢٠٠٨٧ ، ٢٠٠٩٠ ٠

والدستور ٢٠ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٨٢٨ ٠

(شكلت اللجنة برئاسة مستر هان عضو مجلس ادارة البنك الأهلى عضوية المستر أ ٠ هولدن خبير الضرائب ، ج ٠ مارشال ، هـ ٠ و ٠ كارازارس عن بركليز ، الملحق التجارى بالسفارة البريطانية ، نفس المصادر والاعداد) ٠

(١١٥) الدستور ١٩ ، ٢٠ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عددى ٨٢٧ ، ٨٢٨ ٠

والاهرام ١٣ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٩٠ ٠

(ضمت اللجنة مصطفى الصادق بك وكيل وزارة المالية لشئون القطن ، سيد البدراوى باشا ممثلا للمنتجين ، محمد فرغلى بك ، على يحيى بك ، مستر اليمان ، مستر ميلاتوريا ، مسيو سينادينو ، مستر بيل عن المصدرين، مستر ديفز ، مستر سلفاتور عن تجار البدرة ـ نفس المصادر والاعداد) ٠

(١١٦) البلاغ ، المصرى ، الاهرام ٢٢ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ اعداد ٥٦٨١ ، ١٣٦٨ ، ٢٠٠٩٩ على التوالى ٠

(١١٧) مضابط مجلس النواب ، الجلسة السادسة والخمسين ، ٢٤ ـ ٦ ـ ١٩٤١ ، ص ١٥١٥ ٠

والدستور ٢٢ يوليو ١٩٤١ عدد ١١٥٥ ٠

(١١٨) الاهرام ٨ ـ ٩ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠١١٦ ٠

ومضابط مجلس النواب ، الجلسة السابقة ، ملحق رقم ٣ مذكرة مرفوعة من وزارة المالية الى مجلس الوزراء ٢٩ ـ ٣ ـ ١٩٤١ ، ص ١٥١٥ ٠

(١١٩) الدستور ١٥ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٨٢٤ ·
والبلاغ ١٨ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٥٦٧٧ ·
والاهرام ١٦ ـ ٨ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠٠٩٣ ·
(١٢٠) الاهرام ٤ ، ١٨ ـ ٩ ـ ١٩٤٠ عددى ٢٠١١٢ ، ٢٠١٢٦ ·
(١٢١) نفس المصدر ١٣ ـ ٥ ـ ١٩٤١ عدد ٢٠٣٥٨ ·
(١٢٢) نفس المصدر ١٥ ـ ٥ ـ ١٩٤١ عدد ٢٠٣٦٠ ·
(١٢٣) المصرى ١٤ ـ ٧ ـ ١٩٤١ عدد ١٦٨٨ ·
(١٢٤) محمد ابو العلا محمد المرجع السابق ، ص ٤٠٠ ، ٤٠١ ·
(١٢٥) F.O 407/225 No. 181 E., Sir M Lampson to Mr. Eden, Cairo, February 26, 1941, P. 22
(١٢٦) F.O. 407/225 No 506 E, Sir M Lampson to Mr. Eden, Cairo, June 3, 1941, P. 39.
(١٢٧) F.O. 407/225 No. 181 E, op cit., P.P. 20, 22.

الفصــل الرابــع

الاســـتنزاف البريطـانى

- الاجراءات الحكومية ٠
- بريطانيا ومحصول ١٩٤١ وموقف النواب ٠
- تحديد المساحة المنزرعة قطنا لسنة ١٩٤٢ ٠
- القوى السياسية والاتفاق ٠
- توزيع الأرباح ٠

الاجراءات الحكومية

كانت بداية الاهتمام بمحصول القطن لموسم ١٩٤١ مبكرة ، وقبل زراعةالمحصول ، عندما أخذت الحكومة ، تشـــجع الفلاحين للاقلال من مساحة الأراضى الزراعية ، المخصصة للقطن ، نظرا لما قد يتعرض له محصول القطن القادم ، من صعوبة فى التصدير(١) ، وشرح وزير الزراعة(*) الأسباب التى دعت الحكومة الى ذلك :

أولا ٠٠ ان بريطانيا فى وقت السلم ، كانت تستهلك حوالـــى ثلث محصول القطن المصرى ، واذا كان من المتوقع زيادة استهلاكها زمن الحرب ، فمن جهة أخرى لايمكن اغفال صعوبة النقل البحرى ، وعدم الرغبة فى الضغط على « حلفائنا فى الظروف الدقيقة الحاضرة لكى يشتروا محصول القطن فى العام المقبل ، الى جانب ماسيبقى لديهم من قطن الموسم الحالى ٠٠ » ٠٠ وهو ما يؤدى الى وجـــود بعض الصعوبات أمام محصول الموسم المقبل ، لاســـيما أن ظروف الحرب غير مضمونة ، وقد لا تستطيع بريطانيا أن تشترى محصول القطن كله ٠

ثانيا •• ان صعوبة الملاحة البحرية ، وارتفاع أجور الشحن والتأمين البحرى ، الى حد كبير سيؤدى الى وقف استيراد الغلال والدقيق من الخارج ، ومن المرجح أن تصبح مصر ، مركزا رئيسيا لتموين الشرق الأدنى كله ، الى جانب تموين نفسها ، وهو أمـــر سيؤدى الى رفع أسعار الغلال ، بدرجة تصبح معها أكثر ربحا من زراعة القطن •

ثالثا •• من المتوقع زيادة أعداد القوات العسكرية بمصــر ، وهو أمر يؤدى بالضروة ، الى زيادة اســـتهلاك هذه الجيوش من الحبوب ، وواجب مصر أن توفر وسائل التموين لحاجتها وحاجة هذه الجيوش(٢) •

وتخطو الحكومة ، خطوة أخرى فى هذا الصدد ، عندما تقدمت لمجلس النواب ، بمشروع قانون لمنع زراعة القطن ، بعد المحاصيل الشتوية لسنة ١٩٤٠ ، ١٩٤١ الزراعية ، فى أرض زرعت فولا أو حلبة أو عدسا أو شعيرا(٣) •

ولقد أوضح وزير الزراعة ، أسباب التقدم بهذا المشــروع ، وتمثلت فى عدم القدرة على تصريف القطن مستقبلا ، حتى لو اشترته بريطانيا ، فانه من الصعب تصديره ، مما يشكل ضغطا على سوق القطن ، فضلا عن أن زراعة القطن المتأخرة ، تصبح بؤرة للدودة ، تؤذيها وتؤذى غيرها من الأقطان المبكرة ، ولسد حاجة البلاد من الحبوب والحاصلات الأخرى •

وأوضح الوزير أن جملة المساحة التى تــزرع قطنا ، عقب المحاصيل الشتوية ، تبلغ ١٣٨٫٠٠٠ فدان منها ٤٥٠٠٠ فى الوجه البحرى بانتاجية ثلاثة قناطير للفدان ، والباقي في الوجه القبلـــي

بانتاجية اربعة قناطير للفدان ، وبالتالى سينقص المحصول بما يتراوح بين ٥٠٠,٠٠٠ ، ٦٠٠,٠٠٠ قنطار(٤) ووافق المجلس على المشروع وتضمنت مادته الثانية عقوبة المخالف ، بالحبس مدة لاتزيد عن شهر ، وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات عن كل فدان ، أو باحدى هاتين العقوبتين ، فضلا عن تقليع الزراعة واعدامها ، مع الزام المخالف بمصاريف التقليع والاعدام ، بواقع عشرين مليما عن كل قيراط(٥) ، واصدر الوزير قرارا بالتدابير ، التى تتخذ لتنفيذ هذا القانون(٦) ٠

بريطانيا ومحصول ١٩٤١ وموقف النواب

وكان التطلع لبريطانيا ، لشراء محصول هذا الموسم مبكرا وقبل زراعته ، ففى ٣٠ نوفمبر ١٩٤٠ أبرق السفير البريطانى لوزير خارجيته ، عن محاولة رئيس الوزراء المصرى ، لمعرفة النية البريطانية ازاء المحصول القادم ، وأوضح السفير فى اجابته بأن الحكومة البريطانية ، قد دفعت أكثر من ٣٠ مليون جنيه فى مقابل محصول ١٩٤٠ ، وليس من المتوقع أن تجهد نفسها بالنسبة للمحصول القادم ، فأوضح رئيس الوزراء ، بأنه يود أن تكون اجابته ، عن سؤال فى البرلمان حول المسألة القطنية ، بأن المفاوضات مع السفير البريطانى فى تقدم بالنسبة لهذا الموضوع ، فحذره السفير ، باعتبار أن ذلك أمر غير حقيقى ، وأن الاجابة فى هذا الصدد يجب أن تخلو من أية تعهدات ، أو أية محاولة لدفع حكومة جلالة الملك ، الأمر الذى يؤدى الى نتائج سيئة ، ورغم موافقة رئيس الوزراء على ذلك ، فانه أشار الى اعتقاده والسفير بوجوب شراء بريطانيا المحصول القادم ، ولكن السفير رغم اجابته ، بأن الأمر قد يكون ذلك نصح رئيس الوزراء بعدم وجوب رفع هذه الأمور ، للحكومة البريطانية ، قبل أوانها(٧) ٠

ومنذ بداية الدورة البرلمانية ، كان الاهتمام بتصريف محصول القطن القادم ، فدعا النواب الحكومة فى الرد على خطبة العرش ، لتتخذ العدة من الآن لتصريف هذا المحصول(٨) وحذر الحكومة النائب « على المنزلاوى » من التأخر في الاتفاق كما حدث فى موسم القطن الماضى(٩) .

لقد بدأت المفاوضات بين الحكومة المصرية والبريطانية ، لحل المسألة القطنية بالنسبة للمحصول الجديد ، فى أوائل عام ١٩٤١(١٠) ففى ٢١ يناير ذكر رئيس الوزراء فى رده على سؤال حول ماتنتويه الحكومة ، بالنسبة لتصريف محصول موسم ١٩٤١ ، بأن الحكومة تكلمت مع السفير البريطانى بخصوص شراء هذا المحصول ، وقد أبلغ حكومته بذلك (١١) ، كما صرح رئيس الوزراء فى أوائل فبراير عام ١٩٤١ ، بأن المباحثات مع بريطانيا ، والتى تدور حول المسألة القطنية ، محصورة فى القواعد الأساسية لشراء المحصول(١٢) .

وكان الأمل المصرى معقودا ـ كما جاء فى تقرير اللجنة المالية، عن مشروع الميزانية العامة للدولة ، للسنة المالية ١٩٤٢/٤١ ـ على حل مشكلة القطن وتصريفه ، اذا استمرت الحرب ، على تقدير الحكومة البريطانية لمركز مصر ، وأن تصريف محصولها الرئيسى على أساس معقول ييسر عليها حياتها ، ويمكنها من المثابرة على تقديم مساعداتها (١٣) ، وطالب بعض النواب من بريطانيا ، التفكير فى شراء المحصول(١٤) ، كما نبه البعض الحكومة ، باشراك المجلس فى حل المسألة القطنية ، ولا تتركهم كما فعلت فى العام الماضى ، فالحلول عديدة بالنسبة لهذه المسألة ، اذا أنجزت الحليفة ما وعدت به صراحة ، من تعويضها مصر عما كانت تستهلكه الدول المعادية ، بحكم معاهدة التحالف(١٥) .

وبرغم أن المفاوضات فى هذا الصدد ، ذات طآبع اقتصادى ، الا انها لم تحسم الا فى أغسطس من ذات العام ، الأمر الذى اثار كثيرا من القلق لدى النواب طيلة فترة المفاوضات ، مما دعا رئيس الوزراء ، الى تأكيد استمرار المفاوضة مع بريطانيا ، بل أبدى امله فى قرب انتهائها(١٦) ، وكثرت كذلك الاستجوابات البرلمانية ، حول سياسة الحكومة القطنية ، لاسيما عندما اقترب موعد جنى المحصول وقد أجلت الحكومة ، مناقشة أحد هذه الاستجوابات أسبوعا ، ريثما يتم الاتفاق بين الدولتين بالنسبة لمحصول القطن(١٧) ، وعند المناقشة فى الجلسة المحددة ، لم تكن المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، قد انتهت بعد ، وان أوضح رئيس الوزراء ، أهم الملامح التى توصل اليها ، كاشتراك الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية ، مناصفة فى شراء القطن ، الأمر الذى يفرض على الحكومة ، عقد قرض ليمكنها من شراء نصيبها ، كما أوضح ماتضمنته المفاوضة من ضرورة توفير محاصيل الحبوب ، الأمر الذى يقتضى تحديد مساحة الأرض ، التى تزرع قطنا فى العام القادم ، وكانت النقطة التى لم تحسم بعد ، فى هذه المفاوضات ، هو السعر ، ووافق المجلس على تأجيل نظر الاستجواب مرة أخرى ، حتى تنتهى المفاوضة ، مع التأكيد على ضرورة أن يتفق السعر ، مع ظروف وملابسات محصول القطن ، رافضين أسعار العام الماضى كاساس للبيع(١٨) ، وواصلت الحكومة طلبها فى تأجيل استجواب القطن للمرة الثالثة للجلسة التالية ، حتى تنتهى المفاوضة مع الحكومة البريطانية فى هذا الصدد(١٩) ·

وفى الجلسة المحددة ، أوضح رئيس الوزراء ، بنود الاتفاق مع بريطانيا بخصوص محصول قطن عام ١٩٤١ ، على الوجه التالى :

● شراء بريطانيا محصول قطن وبذرة الموسم ، مناصفة مع الحكومة المصرية ٠

● قبول بريطانيا شراء حصتها من القطن ، بسعر العام الماضى ، واردب البذرة بسعر ٥٥ قرشا ، وستدفع الحكومة المصرية مبلغ عشرة قروش لكى لا يكون سعر بذرة هذا العام ، أقل من مثيله فى العام الماضى ٠

● تنازل بريطانيا ، عن نصف نصيبها من الأرباح المتوقعة ، لصالح زراع القطن ٠

● تنازل الحكومة المصرية ، عن نصيبها من الأرباح المتوقعة ٠

الأمر الذى يؤدى الى حصول الزراع ، على ثلاثة أرباع الأرباح ٠

● تنازل كلا من الحكومتين البريطانية والمصرية ، عن حق اللجنة المشتركة فى تصدير القطن وحدها ، ليتمكن من يستطيع التصدير أن يتعامل مع أى مشتر من الخارج ٠

● أن السبيل الوحيد لقيام الحكومة المصرية بالوفاء بنصيبها فى تمويل القطن ، هو عقد قرض داخلى ، وتتحمل الموازنة المصرية مصاريف هذا القرض ، مع احتياطى خاص لمقابلة الخسارة ، فى حالة هبوط السعر ، يقدر بخمسمائة ألف جنيه سنويا ٠

● تحديد مساحة الأراضى ، التى تزرع قطنا فى الموسم القادم ، اقلالا لمحصول لايستهلك معظمه ، ولا سبيل الى تصديره ،

وتخفيفا لضغطه على أسعار المستقبل ، ومن ناحية أخرى للاكثار من زراعة الحبوب ، لتموين البلاد بالغذاء ، فقد نقص محصول القمح عن حاجة البلاد بنحو ٣٠٠٫٠٠٠ر١ اردب ، وكـــذلك الذرة بنحو ٠٠٠ر٧٠٠ر٢ اردب ، فضلا عن صـــعوبة استيراد هذا العجز من بلاد أخرى ، لعدم امكان تخصيص وسائل النقل لمثل هذا الاستيراد . ورغبة من الحكومة لتشجيع زراعة الحبوب ، قرر مجلس الوزراء فى ٥ أغسطس عام ١٩٤١ ، دخول الحكومة مشترية ، لكل مايعرض من قمح العام القادم (السنة الزراعية ٤١ ـ ١٩٤٢) بسعر ١٩٠ قرشا للاردب من القمح البلدى ، ٢٠٠ قرشا للقمح الهندى ، تسليم المزرعة ، وكذلك محصول الذرة كله طبقا للتسعيره الحالية .

وبرر البيان موقف بريطانيا فى هذا الاتفاق ، فهى لم تتصرف فى معظم محصول العام الماضى ، مع احتمال أن يطلب منها ، مثل ذلك فى العام القادم ، فضلا عما يتحمله دافع الضرائب البريطانى من باهظ المصروفات وفادح التكاليف ، كما أوضح استحالة تحمل الحكومة المصرية وحدها ، مسئولية هذا المحصول ، فلن تستطيع تصريف أكثر من ربعه أو خمسه ، الى جانب عدم قدرتها على تمويل المحصول أو شرائه ، وبالتالى فالطريق الوحيد لتصـــريف القطن المصرى ، هو التعامل والاتفاق مع بريطانيا(٢٠) .

وهو اجمالا نفس مضمون كتاب لامبسون الى رئيس الوزراء المصرى ، بخصوص الاتفاق السابق ، ولقد أشار لامبســـون الى ضرورة تحديد المساحة المزروعة قطنا لسنة ١٩٤٢ ، بحيث لايزيد المحصول عن ستة ملايين من القناطير ، ولايزيد محصول ١٩٤٣ عن خمسة ملايين من القناطير ، على أن تصدر الحكومة المصرية ، فى الدورة البرلمانية الحالية التشريع اللازم لذلك ، مع اتخاذ الاجراءات التى تمنع استخدام المخصبات للقطن ، وابلاغ بريطـــانيا بها ،

واحاطتها بما يتعلق بالقرض ، الذى تتمكن به الحكومة المصرية من تدبير نصيبها من المال للجنة المشتركة و « ترغب الحكومة البريطانية أن تبدأ الحكومة المصرية عقد القرض قبل شراء محصول ١٩٤١ »(٢١) ٠

وكانت بريطانيا حريصة على انقاص المساحة القطنية ، والتوسع فى زراعة القمح لتموين جيوشها الجرارة من جانب ، وتقليل الكميات التى تشتريها من القطن المصرى من جانب آخر ، ولقد اعترضت على اقتصار وزارة الزراعة المصرية ، على اسداء النصح للزراع بانقاص مساحاتهم القطنية طواعية واختيارا(٢٢) ، الأمر الذى جعلها تتدارك الموقف ، بضرورة اصدار تشريع بذلك ٠

وعلى أية حال فقد طمأن رئيس الوزراء السفير البريطانى ، بتقدم الحكومة المصرية للبرلمان بمشروعى قانون بخصوص تخفيض المساحة القطنية والقرض(٢٣) ٠

وساند الحكومة فى موقفها ، أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية حيث قدم الشكر للحكومة المصرية لجهدها ، وللحكومة البريطانية لقبولها شراء نصف المحصول ، فى الوقت الذى تعانى فيه ماليتها الكثير ، بل وبرر عدم تسامحها فى السعر ، الى مسئولياتها الهائلة التى تتحملها أمام شعبها ، ومايجب أن تقوم به بالنسبة لمحصول القطن فى بعض البلاد الأخرى ، وأشار الى ظروف القطن الأمريكى، الذى اعتمد على السوق المحلية بدرجة كبيرة ، وكذلك القطن الهندى حيث يستهلك نصفه ، ويصدر حوالى ٣٣٪ منه الى البلاد المجاورة ، وهو أمر لا ينطبق على القطن المصرى ، اذ لا يزيد الاستهلاك المحلى عن ٧٥٠ ألف قنطار ، مع استحالة التصدير دون مساعدة السفن الانجليزية ، ولانقطاع الصلات التجارية مع اليابان ، واعترف رئيس الهيئة السعدية بأن السعر الذى حددته بريطانيا ، أقل مما كان

متوقعا لزيادة تكاليف الانتاج ، ونظرا لصعوبة مطالبة الحليفة بأكثر مما وصل اليه رئيس الوزراء ، وقد بذل معها كل جهد ممكن ، فالسبيل هو مساعدة الحكومة لمنتجى القطن فى حدود امكانات البلاد ، مع تحذيره بعدم تحميل الخزانة بأكثر مما تستطيع أن تتحمله ، واقترح تبعا لذلك أن يرتفع السعر من ٢٥ر١٤ ريال الى ٢٥ر١٥ ريال وهو سعر مناسب ، وتتحمل الحكومة المصرية هذا الفرق أسوة بما فعلته مع سعر البذرة(٢٤) .

ولقد دافعت الصحف البريطانية فى مصر ، عن السعر الذى عرضته بريطانيا لشراء القطن المصرى ، فقالت «الاجبشيان ميل» ان رفع السعر لن يفيد سوى طائفة الباشوات ، أما الزارع المتوسط والصغير والمستأجر ، فلن يعود رفع السعر على هؤلاء ، الا بالخسارة والجوع ، وأضافت أن السعر الذى عرضته بريطانيا يتفق وزيادة التكاليف ، ويحقق ربحا متواضعا ، ورد الدكتور يوسف نحاس(*) ، مستنكرا احداث الفرقة بين صغار الزراع وكبارهم ، فى بلد انتظمت فيه العلاقة بين الصغار والكبار ، على أحسن وجه ، فالصغير فى ذمة الكبير ، يرعى مصالحه ويمده بالتقاوى والمال والماشية ، فلمصلحة « من يريدون بذر الشقاق بين هذه الطبقات ، واحداث مشكلات اجتماعية ، من أعقد المشكلات التى أقلقت بال أمم كثيرة » ، وبقيت مصر ناجية منها ، وناقش عدم استفادة صغار الزراع ، بهذه الزيادة ، موضحا أن الزيادة تعم الجميع ، عندما يبيعون القطن ، كل حسب محصوله ، بزيادة ريالين ، وأما قولهم أن المستأجر لن يستفيد ، بزيادة أسعار القطن ، لرفع المالك فئة الايجار تبعا لذلك فقول غير صحيح لأن ايجار هذا العام مربوط من سنة مضت ، وبالتالى لايستطيع رفع القيمة الايجارية ، بل ان رفع السعر يمكن المستأجر من دفع ما عليه من متطلبات ، وبهذا يوضع حد

للمنازعات والقضايا والمشاكل ، يضاف الى ذلك ، أن معظم الملاك يؤجرون أرضهم ، لا بالايجار النقدى ، بل بالايجار العينى ، أى أن يدفع المستأجر للمالك مقدارا معينا من المحصول ، ازاء ايجاره للأرض ، فهو بذلك مستفيد أيضا(٢٥) ٠

ولقد شهدت هذه الجلسة،التى امتدت سبعة أيام،هجومامتواصلا على الاتفاق المصرى البريطانى من كافة نواحيه ، لاسيما على السعر، ورأى النواب ضرورة زيادته الى الدرجة المعقولة ، أو تعوضه الحكومة المصرية ، اذا رفضت بريطانيا ، الأمر الذى اضطر رئيس الوزراء ، الى معاودة التفاوض مع الحكومة البريطانية لزيادة السعر(٢٦) ، الذى زاد من بخسه ، أن قيمة النقد قد قلت ، وهبطت قدرتها على الشراء بسبب التضخم(٢٧) ٠

واستمر تعرض النواب للثمن البخس،الذىعرضتهبريطانياوأشاروا الى ارتفاع تكاليف الانتاج ، والديون العقارية المستحقة السداد ، وأن تأخر الحكومة فى المفاوضة ، وضع البلاد تحت أمر واقع ، وأن الاقتراح الخاص بشراء الحكومة المصرية المحصول كله ، اقتراح غير عملى ، فلن ينتظر الفلاح حتى تجد الحكومة من يقرضها ، فموسم جنى المحصول على الأبواب ، ولن تستطيع الحكومة اجبار بريطانيا ، على الشراء بسعر معين ، والخلاصة أن بريطانيا ، أصبحت هى المتحكمة فى محصول القطن وسعره ، وهى سبب الأزمة القائمة ، لقطع مصر علاقاتها مع الدول تنفيذا للمعاهدة ، وكان عليها أن تقابل ذلك بمثله ، وأشار أحد النواب بأنه « لايوجد برلمان مصرى يقر الحكومة على هذا العمل »(٢٨) ٠

ولقد أشار البعض الى هذه القضية ، وضرورة أن تراعى بريطانيا ما قدمته مصر لها ، فالأولى بها « أن تكون السياسة ، لا

العوامل التجارية والفنية رائدها الأصلى ، فى مساومتنا على محصول هو كل قوام حياتنا الاقتصادية »(٢٩) ٠

أما المعارضة الوفدية ، فقد فندت الاتفاق فى بنوده المختلفة ، فتناول « عبد الحميد عبد الحق » موضوع السعر ، موضحا أن حجج رئيس الوزراء ، هى ذاتها التى تذرع بها السفير البريطانى ، لشراء القطن بهذا السعر البخس ، بل ان الحكومة قد غالت فى تفسير حجج السفير ٠

وانتقد شكر رئيس الوزراء للحكومة البريطانية ، موضحا أن الأمر لا يدعو لذلك ، فلقد استطاعت العراق ، وبينها وبين بريطانيا معاهدة مماثلة ، أن تبيع محصولها لليابان بسعر ١٧٫٨٠ ريالا للقنطار و ٤٫٩٠ قروش لاردب البذرة ، فى نفس الوقت الذى اشترت فيه بريطانيا القطن المصرى،وتطرق الى ارتفاعأسعارالأقطانفىالعالم، وهو دليل على أن هذه السلعة ، لها من الأسباب ما يبرر صعودها وقت الحرب ، بينما انخفضت أسعار القطن المصرى !! ، وطالب بأن تصدر مصر قطنها الى الدول المحايدة ، كاليابان وهو حق لها يقره القانون الدولى ، واذا تنازلت مصر عن هذا الحق ، مجاملة لبريطانيا ، فالأمر يستلزم أن تقوم الأخيرة بشراء القطن ، وأشار ممثل المعارضة الى تقصير الحكومة فى المفاوضة مع بريطانيا ، فخطاب السفير البريطانى صدر فى ٢٩ يوليو ١٩٤١ ، وكان الواجب يقضى أن تكون المفاوضة منذ أغسطس ١٩٤٠ ، ولقد تكتمت الحكومة أخبار هذه المفاوضة ، حتى ١١ أغسطس ١٩٤١ ، لوضع البلاد تحت الأمر الواقع ٠

كما أوضح أن حرية التصدير ، التى ذكرها رئيس الوزراء ، هى حرية صورية ، فالأمر يقتضى موافقة الأميرالية البريطانية ،

فتصريح الحكومة وحده لايكفى ، وأن قول رئيس الوزراء ، بوجوب النظر بحذر الى مالية مصر ، يشير الى عدم متانة الاقتصاد المصرى الأمر الذى لايهىء عقد القرض الذى تطلبه الحكومة ٠

وتعجب النائب من مطالبة بريطانيا ، بعد انقاص المساحة المزروعة قطنا الى ٢٥٪ أو ٢٠٪ ، بعدم استخدام المخصبات ، ومنع الزارع من استخدام بعض الكمية ، التى ستصدرها بريطانيا لمصر (٦٣٫٠٠٠ طن) ، وهو مايؤدى الى بوار الأرض ، وانخفاض غلة الفدان الى ثلاثة قناطير أو قنطارين ، بدلا من ثمانية أو سبعة قناطير ، وأن الأمر الأكثر عجبا هو موافقة الحكومة المصرية على ذلك ٠ وشككت المعارضة فى مقدرة الحكومة ، لتمويل محصول القمح على أساس ١٩٠ قرشا للاردب ، وناشدت النواب بالسمو فى هذه القضية على كل مستوى ، لأنها قضية مصر بأسرها ، لافرق بين حكومة ومعارضة « لأن مسألة هذا البيع هى مسألة حياة أو موت » فالقطن اذا انعدم « فان مصر لن تكون مصر مطلقا ، بل لنذكر ان الخراب سينصب وقتئذ على كل بيت »(٢٠) ٠

وتولى « أحمد ماهر » التعقيب على بيان المعارضة الوفدية ، وفند بعض محتوياته ، فتصدير القطن الى اليابان يقف أمامه ، منع اليابان سفنها من الابحار للبحر الأحمر ، فضلا عن تكاليف الشحن ، وأن التصدير للدول الأخرى التى تضمنها البيان كفرنسا غير المحتلة ، وأسبانيا وسويسرا وايطاليا قبل دخولها الحرب ، مشتبه فى تحويله الى ألمانيا ، وبالتالى يمكن أن تصادرها الأميرالية البريطانية ، كما أشار الى أن تخزين القطن فى مصر ، لعدة سنوات ، أمر فوق طاقة البلاد ، ولكنه اتفق مع المعارضة فى عدة أمور مهمة ٠

- **انخفاض السعر طبقا للعرض البريطانى .**

- **ضرورة وضع سياسة قطنية للمستقبل .**

- ان **تحديد مساحة الأرض المزروعة قطنا** ، وتحديد الانتاج يجب ألا يلحق بمشروع الاتفاق ، باعتباره مسألة متعلقة بتموين البلاد ، وتخص الحكومة ونوابها وشيوخها ، دون التدخل البريطانى وأن الطلب البريطانى فى هذا الصدد ، ليس جائزا فى الحقيقة و « ما كان يجب أن يكون »(٣١) .

واتفاق الهيئة السعدية مع المعارضة فى هذه النقاط ، يشير الى أن غالبية المجلس ، كانت رافضة لهذا الاتفاق ، وداعية الى تحسينه بأية صورة من الصور ، فلقد اعترض « اسماعيل صدقى » على أن تكون قضية تحديد المساحة والقرض ، شرطا للاتفاق ، وكان واجب الحكومة أن تؤكد لبريطانيا أن هذه المسألة « مصرية بحتة ، وطالب بمناقشة هاتين القضيتين « بكامل حريتنا وتفكيرنا الوطنى المصرى »(٣٢) .

والحقيقة أن بريطانيا قد أكدت الارتباط بين تنفيذ الاتفاق وهاتين القضيتين فى خطاب آخر من السفير البريطانى الى رئيس الوزراء ، بعد الاتصال الشفهى فى هذا الصدد ، اذ جاء فيه بوضوح « أن تحديد زراعة القطن لسنة ١٩٤٢ ، المبين بخطاب دولتكم المؤرخ فى ١١ أغسطس ، واصدار القرض المذكور بنفس الخطاب ، يكونان ركنا من الأسس التى تتطلبها موافقة حكومتى ، وعليه فانها لاتجد نفسها مرتبطة ، اذا لم يتم اصدار التشريعات الخاصة ، بتحديد زراعة القطن وباصدار القرض خلال الدورة البرلمانية الحالية »(٣٣) .

ومن الطبيعى أن يكون رد رئيس الوزراء فى هذه القضية ، ردا واهيا على أساس أن قضية التحديد ، انما هى مطلب مصرى ، وقد وعدت الحكومة بتحقيقه(٣٤) ، متناسيا بذلك الشروط البريطانية !! ان الاسترسال فى معارضة النواب لبنود الاتفاق ، أمر يطول امتداد الجلسة ذاتها ، ، بل ان تقرير اللجنة المالية لم يخرج عن هذا الخط العام •

لقد أحال مجلس النواب ، فى ١١ أغسطس ١٩٤١ ، مشروع قانون بعقد قرض قدره خمسة عشر مليونا من الجنيهات ، لتمويل محصول القطن ، الى اللجنة المالية لدراسته ، وأصدرت اللجنة تقريرها بعد الاطلاع على آراء رئيس الحكومة ، ووزيرى المالية والزراعة ، والوثائق المتبادلة بين الحكومة المصرية والبريطانية ، وقد تضمن التقرير عدة نقاط مهمة •

● انتقد التقرير ، موافقة الحكومة على شروط الحكومة البريطانية ، الخاصة بتحديد مساحة الأرض المزروعة قطنا للموسم القادم ، واصدار قرض لتمويل نصف المحصول ، واحتياطات الحكومة فكرامة البلاد واستقلالها لايتفقان وهذه الشروط ، التى قدمها السفير البريطانى بصورة رسمية وعلنية ، فان ذلك يليق بتاجرين لا « بممثلين عظيمين لدولتين » •

● ان السعر البريطانى المعروض لا يحقق كسبا ، بل قد تكون الخسارة معه محققة لزيادة التكاليف •

● ان مصر تستطيع استبقاء قطنها الى ما بعد الحرب ، لتبيعه بأثمان مرضية •

● ان مخاوف الحكومة من فكرة تمويل المحصول كله ،

باصدار أذونات على الخزانة المصرية بضمان القطن ، لامبرر لها لعدة أمور :

● ان الدين العام فى مصر ، أيسر الديون عموما ، بالقياس الى سائر بلاد العالم ، وفى وسعها أن تزيد فيه دون تأثير ·

● ان الأذونات صادرة بضمان غطاء معقول (القطن) ، له قيمة اقتصادية حقيقية ·

● يضمن هذه الأذونات أيضا ·

(أ) مركز مصر المالى

(ب) احتياطى مصر الحر ، المكون من سندات مالية من الدرجة الأولــى ·

(جـ) الزيادة فى قيمة الغطاء الذهبى ، المقدرة أخيرا بأكثر من ستة ملايين من الجنيهات ·

● انفراد الحكومة المصرية بعقد هذا الاتفاق ، رغم الحاح البرلمان فى عدة مناسبات ، فى الكشف عن حقيقة الموقف بالنســبة للمسألة القطنية ·

● لايتسع الوقت للبت والمناقشة ، فى أمر استبقاء المحصول كله للحاكومة المصرية ، بعد أن تم الاتفاق فى اللحظة الأخيرة مع الحكومة البريطانية ، فليس هناك بدا من اقرار الاتفاق فى مبدئه ·

● زيادة السعر المعروض بمقدار ريالين ، تدفعهما الحكومة

المصرية ، أسوة بدفعها فرق البذرة ، الأمـر الذى أدى الى زيادة القرض المطلوب ، الى سبعة عشر مليونا ونصف مليون جنيه ٠

● ختمت اللجنة تقريرها بأن الدرس « الذى تلقيناه كان درسا قاسيا ، ولعلنا لانفاجأ اذا ما أقبل الموسم المقبل ، دون أن نكون أعددنا عدتنا ، وفى الوقت متسع لتقليب الأمور على وجوهها ، وللانتفاع من تجارب الجميع ومعارفهم »(٣٥) ٠

ووافق « حسين سرى » رئيس الوزراء ، على ما ارتأته اللجنة المالية ، بخصوص زيادة السعر والقرض ، وطالب النواب بالموافقة على زيادة الضريبة ، التى فرضها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ ، من ١٪ من قيمة الضرائب المفروضة ، والتى كانت مخصصة للدفاع الى ١٠٪ لتغطية الزيادة فى أسعار القطن ، ولمواجهة أى احتمال(٣٦)

وانتهى الأمر فى مجلس النواب ، بالموافقة على المشروع الخاص ، بالترخيص للحكومة باصدار القرض المطلوب(٣٧) ، لمواجهة الزيادة فى أسعار القطن للمحصول كله والتى ستتحملها مصر بمفردها(٣٨) ، فضلا عن مسئوليتها فى تمويل نصف المحصول(٣٩) وكانت فائدة القرض ٤½٪ ، وهو سعر عال ، لاتبرره الظروف السائدة وقتئذ ، من وفرة المعروض من الأموال ، التى تبحث عن التوظف ، والتى قال عنها رئيس الوزراء ، ان القرض سوف يمتصها(٤٠) ٠

أما بخصوص زيادة الضريبة ، واعاده تخصيصها للغرض السابق ، فقد رأت اللجنة المالية ، أنها لا مبرر لها ، كما خفضت الزيادة المطلوبة الى ٣٪ فقط ، ويتدخل رئيس الوزراء ، مفندا تقرير اللجنة ، وتنتهى المناقشات في هذا الصدد ، والتي امتدت الي أكثر

من جلسة ، بتخفيض نسبة الزيادة الى ٥٪ ، وسريانها خلال السنة المالية ١٩٤٢/٤١ فقط وبشروط معينة(٤١) ٠

تحديد المساحة المنزرعة قطنا لسنة ١٩٤٢ ٠

أما ما يتعلق بالقضية الثانية ، وهى تحديد مساحة الأرض المزروعة قطنا ، فقد سبق تطبيقها فى مصر لذات العوامل التى دعت اليها هذه الظروف ، فلقد طبقت هذه السياسة بين أعوام ١٩١٥ ، ١٩١٨ ، وكانت بريطانيا هى المحركة لهذه السياسة ـ كما هى فى هذه الأزمة ـ ففكرة التحديد لم تطرأ على الأذهان ، الا بعد زيارة اللجنة التى كلفت بالذهاب الى بريطانيا ، عشية اندلاع الحرب ، لتقصى الحقائق عن امكان تصريف القطن المصرى ، ولقد تأكدت اللجنة ، أن الحاجة الى القطن قد تكون محدودة ، وحتى لايتراكم القطن ، وتتحمل بريطانيا تبعة ذلك ، لاسيما أن مصر كانت ـ بحكم الظروف السائدة وقتذاك ـ بجانب بريطانيا ، فكانت سياسة التحديد ٠

فالتحديد المطلوب ، يؤدى الى قلة الناتج ، مما يمكن بريطانيا من احكام سيطرتها على توجيه صادرات القطن المصرى ، بعيدا عن دول المحور المعادية لها ، ولو استدعت الظروف شراءها المحصول كلـه ٠

كما أن التحديد ، يتيح لبريطانيا فرصة لتغطية احتياجاتها ، من السلع الغذائية لتموين قوات الحلفاء ، فى مصر والشرق الأدنى، فضلا عن مواجهة أزمة الأسعار فى المواد الغذائيـة خاصة ، منذ اندلاع الحرب ، وتواجد قواتها العسكرية(٤٢) ٠

ومهما كان الأمر ، فقد وافق مجلس النواب المصـــرى ، فى جلسات متعددة ، على الشرط الثانى وهو تحديد المساحة التى ستزرع قطنا فى العام القادم بشكل عام ، بنسبة لاتزيد عن ٢٧٪ من مجموع الأراضى ، التى فى حوزة الفلاح ، فى المناطق الشمالية من الوجــه البحرى ، ٣٠٪ فى باقى جهات القطر ، فضلا عن منع زراعة القطن فى أراضى الحياض ، مالم تكن قد زرعت قطنا فى السنتين السابقتين على صدور القانون أو فى احداهما ولا يدخل فى حساب المجموع ، الأراضى البور التى لم تزرع فى السنتين السابقتين على صــدور هذا القانون ، سواء أكانت قابلة للزراعة أم غير قابلة لها ، وكذلك الأراضى الخاضعة لعوائد الأملاك المبنية ، ومن الطبيعى أن يحدد المرسوم العقوبات اللازمة ، للمخـــالف لهذه القواعد ووســـائل التظلم(٤٣) ، وصدر القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ فى هذا الشأن(٤٤) كما صدر القرار الوزارى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٤١ باللائحة التنفيذية للقانون السابق(٤٥) .

وتبعا لذلك انخفضت المساحة المزروعة قطنـا فبلغت عـــام ١٩٤٢ ، ٧٠٥ر٠٠٠ فدان وفى عام ١٩٤٣ ، ٧١٢ر٨١٢ فدانا وكانت المساحة عام ١٩٣٩ ، ١ر٦٢٤ر٨١٧ فــــدانا وفى عــام ١٩٤١ ، ١ر٦٤٣ر٦٢٩ فدانا(٤٦) .

وكان الاتجاه يقضى بضرورة تحديد المساحة المطلوبة لزراعة القطن ، لصعوبة تصريفه ، وما تواجهه البلاد من نقص فى محصول القمح والذرة ، وصعوبة استيراد الكميات المطلوبة ، والسماد اللازم للزراعة(٤٧) ، وأكد أحمد عبود (باشا) أن الفلاح لن يخسر من جراء الاكثار من زراعة الحبوب ، والاقلال من زراعة القطن ، فأثمـــان الحبوب ، ستكون فى مستوى يضمن ربحا حسنا للفلاح(٤٨) ، وهو ما أيدته النقابة الزراعية(٤٩) ، فليس هناك خطر من زيادة المساحة

المزروعة قمحا وذرة ، فالحكومة قد ضمنت لكل منهما سعرا عاليا يجلب للمزارعين ربحا معقولا(٥٠) ٠

وهذا لايمنع من اثارة بعض المحاذير ، فالقطن سلعة تجارية ، واذا كانت الظروف الحالية ، قد حملت الحكومة على تنفيذ مشروع تحديد مساحة الأراضى المزروعة قطنا ، وليس فى البلاد محصول رئيسى آخر يعوض الزارع عنه ، فالأمر يفـــرض على الحكومة أن تصدر مرسوما ، بوقف الوفاء بأقساط الديون العقارية مدة الحرب ، كما حدث فى الدنمارك ورومانيا ، أو خفضها الى الثلث ، حمايـــة للاراضى والحيلولة دون بيعها ، ازاء العجز فى دفع ديونها(٥١) ٠

ولعل ذلك ما دفع البعض ـ بعد تولى الوفد الســـلطة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ الى المطالبة بالغـــاء تحديد الأراضى التى تزرع قطنا ، لاسيما بالنسبة لصغار الملاك ، فطبقا لاحصاء وزارة الزراعة فى كتابها السنوى ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، تبين أن ٩٣٪ من مجموع الملاك الزراعيين ، ويقدر عددهم بـــ ٤٣٤ر٧٦٤ر١ مالكا،يملكون ٣ر٣٠٪ من مجموع مساحة الأراضى الزراعية فى مصر ، فمتوسط ما يملكـه الفرد الواحد منهم ، ١١ قيراطا ٠ فاذا كان القطن هو عماد الثروة الأهلية ، فأولى الناس بزراعته ، هو الفلاح الصغير ، الذى يعتمد على القطن فى سداد الايجار والديون ، اذا كان مستأجرا ، واصلاح أرضه اذا كان مالكا ، وأن التدرج فى التحديد وفقا لمساحة الأرض الزراعية ، أمر مطلوب وأكثر عدلا حتى يتسنى لصغار الملاك دفع ديونهم(٥٢) ٠

وعلى أية حال فقد ترتب على التحديد ، انخفاض انتاج القطن ففى ١٩٤٢ بلغ محصول القطن ٠٠٠ر١٥٤ ر٤ قنطار ، وفى ١٩٤٣ ، ٠٠٠ر٤٩٤ر٣ قنطار(٥٣) ٠

القوى السياسية والاتفاق

من الطبيعى أن يشيد الجانب البريطانى بالاتفاق وبنوده ، فقد أشادت « الاجيشيان غازيت » بالجهود البريطانية لمنع غزو العدو البلاد المصرية ، ولو نجح هذا الغزو ، لالتهم المحور كل شىء دون مقابل محسوس ، وشحن القطن بأسرع مايمكن لايطاليـــا وألمانيا ، وخير ما كان الزراع يفوزون به ، هو الحصول على أوراق نقد لاقيمة لها ، وهو مالم يحدث بالنسبة لبريطانيا ، التى دفعت ثمنا معقولا بالنسبة للقطن وغيره(٥٤) ٠

وأكدت «ألمانشستر جارديان» أن الثمن الذى حدد فى الاتفاق مع بريطانيا ، يغطى تكاليف الانتاج ، ولو لم يتم هذا الاتفاق ، لبقى القطن فى أيدى معظم المزارعين ، الى أجـــل غير مسمى ، وبررت الصحيفة شراء بريطانيا نصف المحصول ، واشتراطها على الحكومة المصرية ، اصدار تشريع بنقص المساحة ، التى تزرع قطنا فى الموسم القادم ، لتكدس المحصول السابق فى مصر(٥٥) ، فهذا الاتفاق من أعظم التدابير التى ساعدت على شد أزر الاقتصاد المصرى(٥٦) ٠

وعلقت «الاجيشيان ميل» ، على ما استقر عليه مجلس النواب المصرى ، من زيادة ريالين على سعر القطن ، بأن ذلك يترك « مذاقا غير سائغ فى الفم » ، فالسعر الذى عرضته بريطانيا (١٤ر٢٥) ، كاف لترك ربح متواضع ، اذا روعيت زيادة تكاليف السماد والوقود فالربح المزيد المطلوب ، سيكون على حساب الشعب المصرى كله ، فالفلاحون والجماهير ستفرض عليها الضرائب ، لتدبير ربـــح غير ضرورى،لطائفة قليلة نسبيا من زارعى القطن،وقدناصر المجلس حقوق هذه الطائفة ، بدلا من أن ينهض ليحمى حقوق الجمهور(٥٧) ٠

وأشاد السفير البريطانى ، فى خطابه بمناسبة ذكرى توقيع المعاهدة ، بفضل الأساطيل البريطانية ، فى استمرار حركة الاستيراد المصرى بدرجة ما ، وأن شراء بريطانيا محصول القطن السابق ، واسهامها فى تصريف المحصول التالى (١٩٤١) ، دليل على أن بريطانيا ، تهتدى الى حد بعيد بروح المعاهدة ، كما تهتدى بلفظها ، و «أننا لسنا أقل من المصريين أنفسهم فى اهتمامنا اهتماما قلبيا برجاء هذه البلاد ، وبمصلحة الفلاحين الذين هم أعظم زخر لها »(٥٨) ٠

وأيدت جريدتا المقطم والبلاغ ، بنود الاتفــــاق ، ودافعتا عن السعر المنخفض ، الذى عرضته بريطانيا على المنتج المصرى ثمنــا للقطن(٥٩)،واستعرضت البلاغ مزايا هذا الاتفاق،فالمعاونة البريطانية ليست قاصرة ، على شراء نصف المحصول ، بل ستساعد أيضا فى تمويل النصف الآخر ، حتى يتم الاكتتاب لقرض السبعة عشر مليونا ونصف المليون ، اذا اقتضت الظروف فضلا عن أن مساهمة بريطانيا ستضع تحت تصرف مصر ، وسائل النقل البحرى والتصريف فى البلاد الأجنبية ، وستسدد بريطانيا ما ستشتريه بأموال آتيــة من الخارج ، مما يزيد الثروة الأهلية ، وأعفى الاتفاق مصر من شراء المحصول كله ، وكان تدبير الأموال اللازمة له (٤٠ مليون جنيه) ، يجبر مصر على اتخاذ طرق غير مأمونة ، تحدث التضخم ، وهو أكثر مما تحتمله الطاقة المصرية(٦٠) ، فضلا عن امكان منافسة اللجنــة البريطانية ، لمحصول هذا العام ، اذ مازال تحت يدهــــا ملايين من القناطير من محصول العام السابق ، فالمعاونة البريطانية قد ذهبت الى أبعد من شراء نصف المحصول ، وهذا هو موضع الحكمة فى تصرف الحكومة ، وطلبها معاونة الحليفة ، لأنها تحقق ضمان هذه المساعدات ، التى تمكن الحكومة المصرية ، من حل مشكلة القطن ، دون أن تتعرض للمساس بالميزانية ، أو النقد أو الائتمان أو التأثير في الحالة التجارية (٦١) ٠

وكانت الهيئة السعدية ، المدافعة الأولى من القوى المصرية ، عن هذا الاتفاق ، ومتصدية بشكل واضح ، وبالدرجة الأولى للمعارضة الوفدية ، واعتبرتها قائمة على المغالطة والتهويل والحسد (٦٢) وأكدت أن قيام بريطانيا ، بشراء نصف محصول القطن ، لتضيفه الى المكدس عندها ، وكذلك البذرة ، لهو دليل على حسن نيتها ، وعلى تقديرها للصداقة والتحالف بين الشعبين ، وأن الموافقة البريطانية على حرية التصدير وعدم احتكاره ، لدليل اخر على حسن النية ، ومن الخير أن تكون بريطانيا ، شريكة لمصر فى شراء المحصول ، لسيادتها البحرية(٦٣) .

وواصلت « الدستور » الاشادة بهذا الاتفاق ، فتحديد السعر يتيح لكل المنتجين ، كبارهم وصغارهم الحصول على سعر معين ، كاف لتغطية نفقاتهم ، وتحقيق ربح معقول ، كما أن هذا التحديد ، يؤدى الى استقرار اقتصاديات البلاد . فاقتصاديات القطن تسيطر بطبيعة الحال ، على جميع فروع الاقتصاد الأخرى فى البلاد ، فالتجار والصناع يمكنهم فى هذه الحالة ، تقدير القوة الشرائية للبلاد ، والتى على أساسها يستطيعون تنظيم حركة نشاطهم فالحكومة المصرية كانت على حق فى عدم توقفها أمام اعتبارات خاصة بالأثمان ، وفى مثابرتها فى الحصول على المعاونة البريطانية (٦٤) ، ولكن تأبى المعارضة الحزبية الاعتراف بذلك ، وتتهم بريطانيا باستغلال مركز مصر ، بينما موقف البلاد ، هو ازجاء الشكر صادقا لبريطانيا(٦٥) .

واتخذ الأحرار الدستوريون ، موقفا بزيادة ريالين عن السعر الذى تقدمت به الحكومة الى مجلس النواب ، وهو ما يتفق مع رأى اللجنة المالية(٦٦) ، وكان الحزب ونوابه قد ناقشوا القضية القطنية ، ومشاريع القوانين الخاصة بها ، فى عدة اجتماعات للوصول الى

رأى موحد فى هذا الصدد (٦٧) ٠ أما حزب الوفـــد فكان يمثل المعارضة البرلمانية ، وكان دورها واضحا عند مناقشـــة الاتفاق ، وواصل مصطفى النحاس ، اتجاه الهجوم على الحكومة وبريطانيا ، بالنسبة لصفقة القطن ، «الانجليز يريدون الحصول على القطن بثمن بخس ، لأن لهم دعاة من حكامهم الضعفاء ، الذين لايلوون على شىء الا على كرسى زائل ، فلم يشترط الانجليز بسعرهم فقط (١٤٫٢٥ ريال للقنطار) ، بل تدخلوا فى أمورنا الداخلية ، وفرضوا ارادتهم فى تحديد المساحة التى تزرع قطنا ، وقبلت الحكومة كل ذلك ، بل أكثر من ذلك ، ستدفع هى دون الانجليز الزيادة فى السعر ، وكأنها تقول لهم « خذوا القطن بما تريدون من ثمن ، وما تملون من شروط ، وما تبتغون من مقدار وعلينا الوفاء من مال المصـــريين وعـــرق جبينهم ٠٠ » ٠٠ ثم تطرق الى سعر القطن ، وهو لا يكفى مصروفات انتاجه ، بالاضافة الى نكبة الضرائب الموجودة والموعودة ، واعتبر تدخل الانجليز فى تحديد مانزرع وما لانزرع ، واملاء ارادتهم على حكومة مصر ، فى مكاتبات رسمية ، هو « مزيج من التدخل والتهديد، فى أخص شئوننا الداخلية » ، وكان أولى بالحكومة أن تشـــترى المحصول كله بأذونات على الخزانة المصرية(٦٨) ٠

وعقب زعيم الوفد ، على اقتراح أحمد ماهر ، رئيس الهيئة السعدية فى مجلس النواب ، برفع سعر القنطار ريالا وربع ريال ، بأن ذلك لا يغنى الزراع فى شىء ، ولا يعوضهم شيئا ، ازاء ارتفاع التكاليف والاسعار ، وخلص الى أن الحكومة « لاتسير على سياسة قطنية أو زراعية تطمئن لها البلاد ، بل هى سياسة مرتجلة تقوم على التسليم والاستسلام »(٦٩) ، وقد منع الرقيب نشر هذا الحديث ، فكان موضع سؤال فى مجلس الشيوخ(٧٠) ، كما تعرض « يوسف الجندى » لهذا الاتفاق فى مجلس الشيوخ ـ عند مناقشة حريـــة

الصحافة ، وتصرفات الرقابة ازاءاها ، ومنع نشر مقالات وأخبار مصطفى النحاس واجتماعاته ـ فأوضح أن سياسة بريطانيا ليست قائمة على تحقيق مصلحتها فقط ، بل قائمة أيضا على « سياسة افقار الشعوب المحكومة » ، ثم عرض لمسلك الحكومة المصرية فى مفاوضاتها مع بريطانيا ، حول المسألة القطنية ، فالحكومة الحالية والسابقة ، «دخلتا المفاوضات وليس لهما من سياسة ، فى تصريف القطن الأبيض الا لانجلترا ، وانجلترا تعلم هذا علم اليقين ، وهى كتاجر تعلم أن رجلا صاحب بضاعة ، يتقدم اليها لبيع بضاعته ، وليس عنده من سبيل لتصريف البضاعة ، الا أن يبيعها لها ، فلابد أن تعرض عليه أبخس الأسعار » ٠

وأشار أيضا الى ما قدمته وتقدمه مصر لبريطانيا ، فى كافة المجالات ، ودعا الى انقاذ الكرامة والسمعة المصرية ، برفض بيع المحصول لبريطانيا ، وتشتريه الحكومة المصرية ولو بسندات على الخزانة ، فأسعار القطن سترتفع ، وسيحتاج اليه العالم ، ان لم يكن أثناء الحرب فبعدها ٠ فاكد « حسين سرى » رئيس الوزراء ، أن الوفد كان ينوى أن يوسع نطاق حركته ، ضد الحكومة وبريطانيا ، بعقد الاجتماعات فى الأقاليم ، متناولا هذه القضية ، واختار الاسكندرية لتكون بداية لحركته ، الأمر الذى أدى الحكومة ، الى منع الاجتماع حرصا على أمن البلاد ونظامها ، فهى حركة تدعو الناس الى أن يقدموا فى سبيل الدعوة ـ التى دعا اليها النحاس فى مصيفه برأس البر ـ ذواتهم وأرواحهم ، مؤكدا أن أول واجب على كل حكومة أن « تقضى على نذر القلق والاضطراب فى مهدها»(٧١) ٠

واجمالا فقد تم الاتفاق ، وتابع النواب الاجراءات التنفيذية لاتمامه ، بالأسئلة فى المجلس ، عن موعد تكوين اللجنة التى ستتولى

عملية الشراء ، وأسعار الرتب المختلفة ، وماذا تم فى مشـــروع التأمين على القطن غير المحلوج والبذرة ، محـــذرين الحكومة من تأجيل استلام القطن من المنتجين ، وهى أمر يترتب عليه احتياج القطن الى التمويل ، دفعة واحدة وهو ما قد يصعب على البنوك(٧٢) ٠

ويصدر مجلس النواب مشروع قرار بالتامين ، ضد الأخطار الناتجة عن أعمال الحرب ، فى الأراضى المصرية على الاقطان غير المحلوجة ، المودعة فى المحالج أو أحواشها ، وفى شون البنوك وفى محطات السكك الحديدية ، وكذلك على بذرة القطن فى أية جهة كانت حتى يتم تصديرها الى الخارج ، أو تسليمها الى معامل الزيوت ، أو شراؤها بواسطة احدى الحكومتين المصرية أو البريطانية ، وتضمن المرسوم عقوبة المخالف ، بغرامة لا تتجاوز عشـــرة قروش عن كل قنطار ، وقرشين عن كل اردب بذرة(٧٣) ، وصدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤١ فى هذا الصدد(٧٤) ، كما صدر قراران وزاريان رقما ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، باللائحة التنفيية للقانون السابق ، بشـــأن التأمين الحكومى على القطن غير المحلوج والبذرة ، ضد الأخطار الناتجة عن أعمال الحرب(٧٥) ٠

ولاتمام اجراءات الصفقة لشراء محصول ١٩٤١ ، صـــدر القرار الوزارى رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٤١،بتأليف لجنة القطن البريطانية المصرية ، لتنفيذ الاتفاق المبرم فى ١١ أغسطس ١٩٤١ ، وصـــدر بتشكيلها من مصريين وانجليز وبرئاسة حافظ عفيفى باشا ، القرار الوزارى رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٤١(٧٦) ٠

وصـــدر أمر عسكرى بتحديد موعد بدء حلج المحصول ، فى أول سبتمبر فى الوجـــه القبلى وفى ١٥ ســـبتمبر ١٩٤١ للوجه البحرى(٧٧) ٠

توزيع الأرباح :

ونقطة أخيرة فى هذا الاتفاق ، فيما يتعلق بتوزيع الأربــــاح مناصفة بين الحكومتين المصرية والبريطانية طبقا لاتفاقى ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، فقد وافقت الحكومة المصرية فى ٣ ابريــــل ١٩٤٥ ، على تخصيص كل مايعود عليها من الأرباح الناتجة ، من بيع أقطان اللجنة المشتركة لمحصول عام ١٩٤١ ، الى جانب نصيب الحكومة البريطانية (أى ثلاثة أرباع الأرباح) ، لتنفيذ مشروع المياه الصالحة للشــرب بالقرى ٠

وفى ١٠ ديســمبر ١٩٤٦ أبرم اتفــاق أخير بين الحكومتين المصرية والبريطانية بخصوص توزيع صافى أربــاح لجنة القطن البريطانية لسنة ١٩٤٠ واللجنة المصرية البريطانية لشراء قطن عام ١٩٤١ وتضمن الاتفاق :

(أولا) : تتنازل الحكومة البريطانية عن نصف نصــيبها فى صافى أرباح اللجنتين ، فى مقابل أن تفعل الحكومة المصرية المثل ٠

(ثانيا) : يستغل النصفان لمصلحة المزارعين المصريين

(ثالثا) : يوضع النصف المتنازل عنه من الحكومة البريطانية فى حساب خاص بالبنك الأهلى تحت اشراف السفير البريطانــى ، ويستغل هذا المبلغ مع الفوائد التى تضاف اليه ، فى صرف دفعات للحكومة المصرية ، لمشروعات مد القرى بمياه الشرب لصالح الزراع مقدما كل نصف سنة ، بواسطة السفير على أساس تقدير الأعمال ، وهو اتفاق لايتعارض مع قرار الحكومة المصرية فى ٣ ابريل ١٩٤٥ السابق ٠

وطبقا للحساب الختامى للجنتين (٣١ ديســمبر ١٩٤٦) ، فقد أسفرت عمليتا ١٩٤٠ ، ١٩٤١ عن ربح قدره ١٥٠٦٥٠ جنيهــا

و ٤٤ مليما ، ٧٩٤٥٤٩٦ جنيهاً و ٨٠٦ مليمات على التوالى ، وقامت اللجنتان بتسديد نصيب الحكومة المصرية فى الربح وقدره ٤٠٤٨٠٧٣ جنيها و ٤٢٥ مليما الى وزارة المالية عن العمليتين فى ٢٧ مايو ١٩٤٧ ، وقد أودعت الوزارة نصف هذا المبلغ وقدره ٢٠٢٤٠٣٦ جنيها و ٧١٣ مليما ، البنك الأهلى ، وخصص للمشروعات المشار اليها حسب الاتفاق المبرم بين الحكومتين ، أما النصف الثانى من الارباح فقد رأت وزارة المالية تخصيصه لتسديد فروق الأسعار التى دفعتها الحكومة المصرية ، بواقع أربعين قرشا لكل قنطار من القطن وعشرة قروش لكل اردب من البذرة ، وبلغت جملة ما تحملته الحكومة المصرية فى هذا الصدد ٢٥٢٩٤٣٧ جنيها و ٧٥٨ مليما ، أى بفارق ٥٠٥٤٠١ جنها و ٤٥ مليما أى ٥٠٥٤٠٢ بالتقريب ، وهو المبلغ الذى تقدمت به الحكومة لمجلس النواب ، باقتراح تسويته ، بأخذه من الاحتياطى العام فى السنة المالية ١٩٤٧/١٩٤٨ ، وذلك فى يناير ١٩٤٨ لتسوية باقى المدفوع من الحكومة المصرية ، نظير فرق سعر محصول قطن ١٩٤١ وكان ذلك فى عهد حكومة محمود فهمى النقراشى (٧٨) ، وهكذا تحملت الحكومة المصرية بمفردها هذه الأعباء ، وهو دليل آخر على مدى الغبن البريطانى ، فكان من الممكن للحكومة البريطانية ، اذا أرادت أن تظهر حسن نيتها ، لتقابل ما أدته مصر لها ابان الحرب العالمية الثانية ، أن تتحمل هذا الفارق ، أو تشارك فيه على الأقل ، لاسيما أن نصيبها من الأرباح يفوق قيمة فرق السعر بدرجة كبيرة ٠

وعندما تطورت الاحداث فى مصر ، وتولت حكومة مصطفى النحاس السلطة ، فى ٤ فبراير ١٩٤٣ ، وانحل البرلمان وانتهت الهيئة النيابية السابعة ، غيرت بريطانيا بداية سياستها الاقتصادية لسببين أساسيين :

الأول : تسهيل مهمة الوفد فى الحكم ، وقد تولى السلطة بناء على تدخلهم ·

الثانى : تعبئة الشعور الداخلى الى جانبهم ، بعد أن طال تحوله ضدهم منذ بداية الحرب ، وقد تمثل هذا التغيير فى أمرين :

(أ) القمح ·· حيث رفعت الحكومة أســـعار الشراء للقمح والذرة ، اغراء للمنتجين على اظهار مايخزنونه من القمح فضلا عن مطالبة الحكومة البريطانية بقرض ، لاجتياز أزمة الغذاء المستحكمة ·

(ب) وهو ما يهمنا ، فقد أعلن مكرم عبيد بمجلس النواب ، عن سروره لشراء الحكومة البريطانية ، نصف مليون قنطار ، من صنف جيزة ٧ جود فما فوق ، بسعر يزيد خمسة ريالات ونصف الريال ، على الأسعار التى حددتها لجنة الشراء البريطانية لسنة ١٩٤٠ ، أى بسعر ٢١ ريالا ونصف ريال ·

وعلى أية حال ، فان سياسة حكومة الوفد فى مسألة القطن ، كانت تقوم على استقلال الحكومة بتمويله بأكمله ، توقعا لانتعــاش أسعاره بعد الحرب ، ولحرمان بريطانيا من شراء القطن بسعر بخس وبالتالى فلم يكن هناك مجال للاحتكاك ، بين الوفد والانجليز حول هذه القضية(٧٩) ·

هوامش الفصل الرابع

(١) الاهرام ١٣ ـ ١٠ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠١٥١ ٠
(*)أحمد عبد الغفار ٠
(٢) الاهرام ١ ـ ١١ ـ ١٩٤٠ عدد ٢٠١٧٠ ٠
(٣) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الرابعة عشر ١٧ ـ ٢ ـ ١٩٤١ ، ص ٢٦٣ ٠
وملحق رقم ٣ بنفس الجلسة ، ص ٢٧٥ ٠
(٤) نفس المصدر والجلسة ، ص ٣٦٥ ٠
(٥) نفس المصدر ، الجلسة الخامسة عشرة ١٨ ـ ٢ ـ ١٩٤١ ، ص ٢٨١ ـ ٢٩٤ ٠
(٦) الاهرام ٢١ ـ ٣ ـ ١٩٤١ عدد ٢٠٣٠٦ ٠
(٧) F.O. 407/224 No 248 Tel. Sir M. Lampson to Viscount Halifax, Cairo, November 30, 1940, P. 159.
(٨) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثامنة ١٤ ـ ١ ـ ١٩٤١ ، ملحق رقم ٢ ، ص ١٠٧ ٠
(٩) نفس المصدر والجلسة ، ص ٩٧ ٠
(١٠) نفس المصدر ، الجلسة السبعين ٣٠ يوليو ١٩٤١ ، ص ١٨٩٦ ٠
(١١) نفس المصدر ، الجلسة الحادية عشر ٢١ ـ ١ ـ ١٩٤١ ، ص ١٨١ ٠

(١٢) الأهرام ٧ ـ ٢ ـ ١٩٤١ عدد ٢٠٢٦٤ .

(١٣) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الخامسة والعشرين ، ٧ ابريل ١٩٤١ ، ص ٧٩٦ .

(١٤) نفس المصدر والجلسة ، ص ٨٠٩ .

(١٥) نفس المصدر والجلسة ، ص ٨١٩ ، ٨٢٠ .

(١٦) الاهرام ١٦ ـ ٤ ـ ١٩٤١ عدد ٢٠٣٣٢ .

(١٧) مضابط مجلس النواب ، الجلسة السابعة والستين ٢٣ ـ ٧ ـ ١٩٤١ ص ١٧٨٠ .

والجلسة التاسعة والستين ٢٩ ـ ٧ ـ ١٩٤١ ، ص ١٨٤٩ ـ ١٨٥١ .

(١٨) نفس المصدر ، الجلسة السبعين ٣٠ ـ ٧ ـ ١٩٤١ ، ص ١٨٩٥ ـ ١٨٩٩ .

(١٩) نفس المصدر ، الجلســـة الثالثة والسبعين ٦ ـ ٨ ـ ١٩٤١ ، ص ١٩٥٦ ، ١٩٥٩ .

(٢٠) نفس المصدر ، الجلسة الرابعة والسبعين ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ أغسطس ١٩٤١ ، ص ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ .

والاخبار ١٢ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ٤٦٨٧ .

والبلاغ ١٢ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ٦٠٣١ .

والدستور ١١ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ١١٤٥ .

(٢١) مضابط مجلس النواب ، نفس الجلسة ، ملحق رقم ١ ، كتاب لامبسون الى رئيس الوزراء المصرى ، فى ٣ ـ ٨ ـ ١٩٤١ ، ص ٢٠٦٦ ، ٢٠٦٧ .

والاهرام ١٣ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ٢٠٤٥٠ .

(٢٢) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٦١ .

(٢٣) مضابط مجلس النواب ، نفس الجلسة ، ملحق رقم ٢ ، كتاب رئيس الوزراء الى السفير البريطانى فى ١١ ـ ٨ ـ ١٩٤١ ، ص ٢٠٦٨ .

والاهرام ، البـــلاغ ١٣ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عددى ٢٠٤٥٠ ، ٦٠٣٢ على التوالى .

(٢٤) مضابط مجلس النواب ، نفس الجلسة ، ص ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠ .

والدستور ١٤ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ١١٤٨ .

(*) سكرتير عام النقابة الزراعية المصرية ، وعضو المجلس الاقتصادى الأعلى (يوسف نحاس المرجع السابق ، ص ٤٣٨) .

(٢٥) عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ، ص ١٦٠ ٠
ويوسف نحاس ٠ المرجع السابق ، ص ٤٤٢ ، ٤٤٣ ٠
(٢٦) مضابط مجلس النواب ، نفس الجلسة ، ص ١٩٨١ ـ ١٩٩٠ ٠
(٢٧) عبد العظيم رمضان المرجع السابق ، ص ١٦٠ ٠
(٢٨) مضابط مجلس النواب . نفس الجلسة ، ص ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٢ ٠
(٢٩) يوسف نحاس ٠ المرجع السابق ، ص ٤٤ ، ٤٤١ ٠
(٣٠) مضابط مجلس النواب . نفس الجلسة ، ص ٢٠٠٢ ـ ٢٠١٤ ٠
(٣١) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٠١٤ ـ ٢٠١٧ ٠
(٣٢) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٠٢٩ ٠
(٣٢) نفس المصدر والجلسة ، خطاب من السفير البريطانى الى رئيس الوزراء فى ١٤ ـ ٨ ـ ١٩٤١ ، ص ٢٠٢١ ٠
(٣٤) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٠٣٣ ٠
(٣٥) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٠٣٧ ـ ٢٠٤٢ ٠
(٣٦) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٠٤٦ ـ ٢٠٤٩ . ملحق رقم ٥ ، ص ٢٠٧٠ ٠
والاهرام ١٢ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ٢٠٤٤٩ ٠
(٣٧) نفس المصدر . الجلسة الخامسة والسبعين ٢٥ ـ ٨ ـ ١٩٤١ ، ص ٢٠٨٢ ٠
(٣٨) عبد العطيم رمضان المرجع السابق ، ص ١٦٢ ٠
(٣٩) عاصم الدسوقى ٠ المرجع السابق، ص ١٩٤ ٠
(٤٠) جمال الدين محمد سعيد اقتصاديات مصر ، مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٦٤ ، ص ١٠١ ٠
(٤١) مضابط مجلس النواب الجلسة الثالثة والثمانين أول اكتوبر ١٩٤١ ، ص ٢٣٤٥ ـ ٢٣٥١ ٠
والجلسة الرابعة والثمانين ٦ ، ٧ اكتوبر ١٩٤١ ، ص ٢٤٥٥ ـ ٢٤٧١ ٠
والجلسة الخامسة والثمانين ١٣ اكتوبر ١٩٤١ ، ص ٢٤٨٦ ـ ٢٤٩٠ ٠
(ابقاء نسبة ١٪ على ٠
١ ـ ضريبة الاطيان لكل ممول لاتتجاوز جنيهين فى السنة ٠
٢ ـ عوائد الاملاك المبنية ٠
٣ ـ ضريبة كسب العمل لكل ممول لايزيد مجموع مايستولى عليه على

١٢٠ جنيها فى السنة ولكل عامل لاتتجاوز أجرته اليومية ستين قرشا) ٠

(٤٢) أحمد الشربينى السيد البسيونى المرجع السابق ، ص ١٨٢ ٠

(٤٣) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الثمانين ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٦، سبتمبر ١٩٤١ ، ص ٢٢٣٢ ـ ٢٢٨٢ ٠

والجلسة الثالثة والثمانين أول اكتوبر ١٩٤١ ، ص ٢٣٩١ ـ ٢٣٩٣ ٠

(٤٤) الوقائع المصرية ، عدد غير اعتيادى رقم ١٤٢ ، ١٢ اكتوبر ١٩٤١، ص ١ ، ٢ ٠

(٤٥) نفس المصدر ، عدد غير اعتيادى رقم ١٥٤ ، ٣١ اكتوبر ١٩٤١ ، ص ١ ، ٢ ، ٣ ٠

(٤٦) محمود فهمى الكاتب وآخرون : المرجع السابق ، ص ١١٧٠ ٠

Brown C.H., op cit, P. 17.

(٤٧) مصطفى كمال عبد العيز خليفة وآخر المرجع السابق ، ص ١٦٢ ٠

والبلاغ ٨ سبتمبر ١٩٤١ عدد ٦٠٥٨ ٠

(٤٨) البلاغ ٣ سبتمبر ١٩٤١ عدد ٦٠٥٣ ٠

(٤٩) نفس المصدر ٤ أغسطس ١٩٤١ عدد ٦٠٢٣ ٠

(٥٠) نفس المصدر ٢١ أغسطس ١٩٤١ عدد ٦٠٤٠ ٠

(٥١) الاهرام ٢ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ٢٠٤٣٩ ٠

(٥٢) وثائق عابدين ، محفظة رقم ٥٩٦ ، التماس من أحمد عبد الحافظ من أبناء الدقهلية الى مصطفى النحاس فى ٩ ـ ٤ ـ ١٩٤٢ ٠

(٥٣) Brown C.H, op cit, P. 17.

(٥٤) البلاغ ٨ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ٦٠٢٧ ٠

(٥٥) الاهرام ٢٣ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ٢٠٤٦٠ ٠

(٥٦) نفس المصدر ١٤ ـ ٨ـ ١٩٤١ عدد ٢٠٤٥١ ٠

(٥٧) البلاغ ٢٢ ـ ٨ ـ ، ١ ـ ٩ ـ ١٩٤١ عددى ٦٠٤١، ٦٠٥١ على التوالى ٠

(٥٨) المصرى ٢٧ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ١٧٣٣ ٠

والبلاغ ٢٧ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ٦٠٤٦ ٠

(٥٩) يوسف نحاس · المرجع السابق ، ص ٤٤٠ ·
(٦٠) البلاغ ٣ ـ ٩ ـ ١٩٤١ عدد ٦٠٥٣ ·
(٦١) نفس المصدر ١ ـ ٩ ـ ١٩٤١ عدد ٦٠٥١ ·
(٦٢) الدستور ١٤ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ١١٤٨ ·
(٦٣) نفس المصدر ١٨ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ١١٥١ ·
(٦٤) نفس المصدر ٣٠ ـ ٨ ، ٢ ـ ٩ ـ ١٩٤١ عددى ١١٦١ ، ١١٦٤ ·
(٦٥) نفس المصدر ١٨ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ١١٥١ ·
(٦٦) الاهرام ١٨ ـ ٨ ، ٢٢ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عددى ٢٠٤٥٥ ، ٢٠٤٥٩
والبلاغ ٢١ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ٦٠٤٠ ·
(٦٧) الاهرام ٨ ـ ٨ ، ١٥ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عددى ٢٠٤٤٥ ، ٢٠٤٥٢ ·
(٦٨) المصرى ٢٤ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ١٧٣٠ ·
والاهرام ٢٤ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ٢٠٤٦١ ·
(٦٩) الاهرام ١٩ ـ ٨ ـ ١٩٤١ عدد ٢٠٤٥٦ ·
(٧٠) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة الثانية والخمسين ، ١٩ ـ ٨ ـ ١٩٤١ ، ص ٧١٨ ·
(٧١) عبد العظيم رمضان :المرجع السابق ،ص١٦٣ ـ ١٦٥ ·
ومضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة السابعة والستين،١٣ ـ ١٠ ـ ١٩٤١، ص ٩٩٢ ـ ٩٩٦ ·
(٧٢) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الرابعة والثمانين ٦ ، ٧ اكتوبر ١٩٤١ ، ص ٢٤٢٩ ، ٢٤٣٠ ·
(٧٣) نفس المصدر والجلسة ، ص ٢٤٤٠ ، ملحق رقم ٢ ، ص ٢٤٧٥ ·
(٧٤) الوقائع المصرية عدد غير اعتيادى رقم ١٥٤ ، ٣١ اكتوبر ١٩٤١، ص ١ ·
والبلاغ ١٧ ـ ٩ ـ ١٩٤١ عدد ٦٠٦٧ ·
(٧٥) الوقائع المصرية ، العدد السابق ، ص ١ ، ٢ ، ٣ ، ٧ ، ٨ ·
(٧٦) نفس المصدر ، عدد غير اعتيادى رقم ١٢٨ ، ص ١ ، ٢ · (تألفت اللجنة من حافظ عفيفى رئيسا ، عبد الحميد سليمان ، على يحيى ، محمد فرغلى أعضاء مصريون ، أ · ت · بيل نائب رئيس ، أ · س · بارنز ، ج · س · ماكلارن ، أ · ملز ، و ج · جونسون كأعضاء بريطانيين ، ويمثل حافظ عفيفي والمستر جونسون المستشار المالى بالسفارة البريطانية ،

الحكومتين المصرية والبريطانية ، ويتولى كل منهما رعاية مصالح حكومته ، ويبلغ اللجنة وجهة نطرها ، ويحيط حكومته علما بما يجرى فيها ٠٠ نفس المصدر والعدد ، الاهرام ٨ ـ ١٠ ـ ١٩٤١ عدد ٢٠٥٠٦) ٠

(٧٧) الوقائع المصرية عدد غير اعتيادى رقم ١١٦ ، ٣١ ـ ٨ ـ ١٩٤١ ، ص ١ ٠

(٧٨) مضـــابط مجلس النواب ، الجلســـة الرابعة والعشـــرون ، ١٢ ـ ٤ ـ ١٩٤٨ ، ملحق رقم ١١ ص ١٧٣٠ ـ ١٧٣٢ ٠

(٧٩) عبد العظيم رمضان ٠ المرجع السابق ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ ٠

الخاتمـــة

● لقد حدثت أزمة القطن المصرى ، فى ظروف دولية صعبة متمثلة فى قيام الحرب العالمية الثانية ، وفى اطار معاهدة ١٩٣٦ ، والتى قدمت مصر بمقتضاها كل ماتستطيع لبريطانيا ، التى تحكمت فى المقابل ، فى الصادرات المصرية لاسيما القطن ، لمنع وصولها الى ألمانيا ، احكاما للحصار الاقتصادى المفروض عليها ، بصـورة أضرت بالاقتصاد المصرى ٠

● ان الوقت الذى صدرت فيه ، القرارات البريطانية لحـل أزمة القطن المصرى ، كان وقتا حرجا للغاية ، لاتستطيع معه الحكومة المصرية ـ اذا أرادت ـ أن توجد البديل ، ففى الأزمة الأولى كان القرار البريطانى فى نوفمبر ١٩٣٩ ، وفى أغسطس فى الازمتيـن التاليتين أعوام ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، مما يجعل رفض العرض البريطانى مخاطرة وخسارة اقتصادية كبيرة ٠

● ان القرارات البريطانية ، لحل أزمة القطن المصـــرى ، كانت أقل من التطلعات المصرية ، فى الأزمات الثلاث ، ففى الأولى

تمثل الطلب المصرى فى شراء بريطانيا المحصول كله ، وكان السعر فى الثانية مقبولا الى حد ما ، لاشتداد الأزمـــة الدولية ، ودخول ايطاليا الحرب ، وتحول الملاحة تبعا لذلك الى طريق الكاب ، ومن ناحية أخرى محاولة بريطانيا فى هذه الظروف كسب ود المصريين ، أما فى الأزمة الثالثة ، فقد كان سعر الصفقة دون المستوى بكثير فضلا عن شراء بريطانيا نصف المحصول .

● لم تترك بريطانيا لمصر ، خيارا فى المسألة القطنية ، غير بيعه لها ، بدعوى عدم تسرب القطن المصرى لدول الأعداء ، فأصبحت بذلك هى التاجر الأول والوحيد ، ولها الكلمة الاولى والاخيرة ، فى قضية القطن المصرى ، وبالتالى فرضت سياستها سواء فى تحديد السعر أو مساحة الأرض المزروعة قطنا ، لتحقيق أهدافها ، ودون ارتباط ذلك بالأسعار العالمية .

● كان المحرك لبريطانيا ، لفرض ســياستها ازاء القطن المصرى ، هو تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى ، بصرف النظر عن الآثار السلبية لذلك على مصر ، الحليفة لها بمقتضى نصوص معاهدة ١٩٣٦ .

● ان الحكومات المصرية فى تلك الفترة ، وهى حكومـات أقلية ، لم تكن تملك من مقدراتها شيئا ، فلم تكن تستطيع أن توجد الحل البديل ، ولم يكن لها سياسة مصرية بالنسبة للقطن ، الأمر الذى سهل بدرجة كبيرة ، فرض السياسة البريطانية ، فلم تفصح هذه الحكومات ، بخطوات تفاوضها مع بريطانيا ، أمـام مجلس النواب ، كما لم تحاول استخدام الضغط البرلمانى ، لتقوى به موقفها فى هذه المفاوضات .

● كان اهتمام مجلس النواب المصرى ، بهذه القضية فى

الفترة التى تناولتها هذه الدراسة راجعا بالدرجة الأولى الى المتغيرات الدولية التى اخضعت مصر للرقابة البريطانية فى تصدير القطن ، وهو المحصول الرئيسى للبلاد ، وهو أمر يهم الزارع البسيط والتاجر وكبار الملاك على السواء ، وكانت المناقشات النيابية فى هذه المسألة على درجة كبيرة من الوعى بأبعاد المشكلة ، مفندة السياسة البريطانية وتأييد الحكومة والهيئة السعدية لها ٠

● كانت المعارضة الوفدية ، موضوعية بدرجة كبيرة ، فلم تعارض لأجل المعارضة ، فلقد أشارت الى نقاط ضعف اتفاق ١٩٣٩ ولكنها أشادت بدرجة كبيرة فى صحافتها بالاتفاق الثانى فى ١٩٤٠ وأوضحت مزاياه ، وفندت الاتفاق الثالث فى عام ١٩٤١ ، لما فيه من بخس فى الأسعار وتدخل مشين فى الأمور الداخلية المصرية ، ومما يدل على حسن موقفها ، أن الكثير من النواب من الاتجاهات الحزبية الأخرى بل من المؤيدين للحكومة ، شاركوها نقدها للاتفاق الثالث بوضوح ، بل ان الهيئة السعدية ذاتها ، والمدافعة عن الحكومة اتفقت معها فى بعض النقاط ٠

● كان من الممكن أن تستغل الحكومة ، ضغط المعارضة فى الحصول على مزيد من المكاسب لمصر ، ولكنها وقفت منها موقفا مضادا ، ارضاء لبريطانيا وكأنها بذلك تشترى بقاءها فى السلطة ٠

● ان الحكومة البريطانية ، كانت تدرك كنه حكومات الأقلية ، والمجالس النيابية التى لم تأت بارادة شعبية حرة وبالتالى لم تستجب للحكومة ومجلس النواب فى الاتفاق الأول حيث كان مطلب المجلس ، شراء بريطانيا محصول قطن ١٩٣٩ كله وفى الاتفاق الثالث رفضت رفع السعر وشراء كل المحصول ، برغم أن القطن سلعة استراتيجية وقابلة للتخزين ، ولقد حققت أرباحا ليست بالقليلة من هذه العمليات التجارية ٠

قائمـــة

المصـادر والمراجـع



أولا ـ المصادر والمراجع العربية :

(أ) وثائق غير منشورة

١ ـ وثائق عابدين ، محفظة رقم ٥٩٦ (القطن ١١/٢/١٩١٣ ـ ٣/٢/١٩٥٢) ، دار الوثائق القومية ، القاهرة ·

(ب) وثائق منشورة

٢ ـ مضابط مجلس النواب ١٩٣٨ ـ ١٩٤٢

٣ ـ مضابط مجلس الشيوخ ·

٤ ـ الوقائع المصرية ·

٥ ـ **محمد خليل صبحى :** تاريخ الحياة النيابية فى مصر ، الجزء السادس ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٩ ·

(حـ) الدراسات العربية

١ ـ ابراهيم المشهداني : القطن ودوره فى الاقتصاد العالمى بغداد ١٩٦٩ ٠

٢ ـ أحمد أنور عبد البارى (دكتور) : أساسيات تربيـة القطن ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٦٤ ٠

٣ ـ أحمد زكى موسى هيكل : انتاج القطن فى مصـر ، القاهرة ١٩٤٨ ٠

٤ ـ أحمد زكريا الشلق (دكتور) : حـزب الأحـرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ، دار المعارف ٠

٥ ـ أحمد الشربينى السيد البسيونى : تجـارة مصـر الخارجية ١٩١٤ ـ ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه غير منشوره جامعـة القاهرة ، ١٩٨٧ ٠

٦ ـ أمين مصطفى عفيفى عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٤ ٠

٧ ـ جمال الدين محمد سعيد : اقتصاديات مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٠ ٠

٨ ـ جمال الدين محمد سعيد : التطور الاقتصـادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير ، الطبعة الأولى ، مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٥٥ ٠

٩ ـ جون مارلو : النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ ـ ١٨٨٢ ، ترجمة عبد العظيم رمضان ، القاهرة ١٩٧٦ ٠

١٠ ـ حازم سعيد عمر : القطن فى الاقتصاد المصرى وتطور السياسة القطنية ـ الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٠ ٠

١١ ـ حسن رشيد نوار : القطن وأثره فى السياسة العالمية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ـ ١٩٥٨ ٠

١٢ ـ حسن صدقى : القطن المصرى زراعته وتجارته وصناعته ، الطبعة الأولى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٠ ٠

١٣ ـ حسن زكى أحمد : القطن فى الريف وبورصتى الاسكندرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ٠

١٤ ـ حسن يوسف : القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٨٢ ٠

١٥ ـ حلمى أحمد عبد العال : الحياة البرلمانية فى مصر ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، آداب عين شمس ١٩٨٢ ٠

١٦ ـ زكى محمود شبانه (دكتور) ، محمد كمال العتر : المدخل فى الاقتصاد القطنى العالمى دار المعارف ، الاسكندرية ١٩٦٥

١٧ ـ سامى ابو النور (دكتور) : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٥٢ مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٨٨ ٠

١٨ ـ سامى وهبة غالى : البورصات وتسـويق القطن ، ١٩٦٦ ٠

١٩ ـ صالح حسن المسلوت : الانتخابات البرلمانية فى مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية اللغة العربية جامعة الأزهر القاهرة ٠

٢٠ ـ عاصم الدسوقى (دكتور) : مصر فى الحرب العالمية الثانية ، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٧٦ ٠

٢١ ـ عاصم الدسوقى (دكتور) : كبار مـلاك الاراضـى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصـرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥ ٠

٢٢ ـ عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصـرية ، الجزء الثالث ، الطبعة الأولى ، القاهرة ـ ١٩٥١ ٠

٢٣ ـ عبد العظيم رمضان (دكتور) : الصراع بين الوفـد والعرش ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشـر ، ١٩٧٩ ٠

٢٤ ـ عبد العظيم رمضان (دكتور) : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ . الجزء الثانـى ـ بيروت ، دار الوطن العربى ـ ١٩٧٣ ٠

٢٥ ـ ماريوس كامل ديب : الوفد وخصومه ، السـياسة الحزبية فى مصر ١٩١٩ ـ ١٩٣٩ ـ الطبعة الأولى العربية ـ ١٩٨٧

٢٦ ـ **محمد أبو العلا محمد** : الجغرافية الاقتصادية للقطن في مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ـ جامعة القاهرة ١٩٧٤ ٠

٢٧ ـ **محمد جمال الدين المسدى ، يونـــان لبيب رزق ، عبد العظيم رمضان (دكتور)** : **مصر والحرب العالمية الثانية** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، ١٩٧٨ ٠

٢٨ ـ **محمد حسنين هيكل** : مذكرات في السياسة المصرية ، الجزء الثاني ، دار المعارف ، ١٩٧٧ ٠

٢٩ ـ **محمد زكي عبد القادر** : محنة الدستور ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ الطبعة الثانية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٧٣ ٠

٣٠ ـ **محمد فهمي لهيطة** : تاريخ مصر الاقتصـــــادي في العصور الحديثة ، القاهرة ١٩٤٤ ٠

٣١ ـ **محمد محمد الوكيل** : القطن وشأنه في الاقتصـــاد المصري والتجارة الخارجية ، القاهرة ١٩٤٧ ٠

٣٢ ـ **محمود فهمي الكاتب ، ابراهيم بولس ، أميل توفيق** : القطن من النواحي النباتية والزراعية والصناعية والاقتصـــادية ، حلب ١٩٥٩ ٠

٣٣ ـ **مصطفى فكري** : المعارف الرئيســية في التســـويق الزراعي ، دار المعارف ١٩٦٧ ٠

٣٤ ـ **مصطفى كمال عبد العزيز خليفة ، فؤاد عبد العــزيز**

توفيق (دكتور) : السياسات القطنية ، الطبعة الأولى ، القاهـــرة ١٩٦٣ .

٣٥ ـ **مليكه عريان** : البورصة ـ الطبعة الثانية ١٩٤١ .

٣٦ ـ **هدى جمال عبد الناصر** : الرؤية البريطانية للحركـة الوطنية المصرية ، الطبعة الاولى ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٧ .

٣٧ ـ **يوسف نحاس** : القطن فى خمسين عاما ، دار النيل للطباعة ، ١٩٥٤ .

٤ ـ الدوريات

الأهرام

البلاغ

المصرى

الدستور

المجلة الزراعية المصرية (وزارة الزراعة ، قســـم الدعاية والنشر)

النشرة الاقتصادية (وزارة التجارة والصناعة)

ثانيا ـ المصادر والمراجع الافرنجية :

١ ـ وثائق الخارجية البريطانية

F.O. 407/222 .... 1938.

F.O. 407/223 .... 1939.

F.O. 407/224 ... 1940.

F.O. 407/225 .... 1941.

٢ ـ المراجع الافرنجية

— Al Ahram Al Iktesadi : Egyptian Cotton, Specil number, 1963.

— Brown C.H. : Egyptian Cotton, London, 1955

— Issawi Charls : Egypt an economic and social analysis, London, 1947.

— Marlow John : Anglo-Egyptian relations 1800 — 1953, London, 1954.

— Vatikiotis P.J. : The Modern History of Egypt London, 1969.

الفهـرس

الصفحة

رقم الايداع ١٩٩٣/٤٠٣٨

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977 — 01 — 3338 -- 8